٤١٥
ح٠د

حدائق الدقائق في شرح رسالة علامة الحقائق، للديباجي
محمد بن سعد -٦٠٩هـ. بخط أحمد بن محمد سنة ١٠٨٣هـ.
١١٣ ق ١٩ س ٢١×١٣سم
نسخة حسنة ، خطها نسخ دقيق،

٦١٠٣ نسبه بروكلمان لسعد الدين البردعي .
الأعلام ٧:٧ بروكلمان ١:٣٤٧ الذيل ١:٥١٠
١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب- الناسخ
ج- تأريخ النسخ د- شرح المفصل للزمخشري
هـ- المحصل و- شرح الأنموذج في النحو .

٢/١٢٢١



١٦
٦١٠٣



انست اتب خوشلر از ابد انکه نسخه است

بودور ابو سبکجی صو کا دکا صو صمش سمنهدکا وهابیوم

الحمد لله رب

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم انا نريد ان نتشبث لمن بحمدك على الآئك وان نتشبث
باذيال من بشكرك لنعمائك على ما هديتنا الى الفقه قوم خبى الانباء منهم
واهديت لنا انبائك انزر خبير كتبك والهم وتصلى على نبيك
الذى العيش زبدة العلوم والحكم وجعلته الشفيع المشفع يوم
تزلزل الارض وتذل القدم محمد المهدى الهادى وذريته الشمس
للقاضى والدانى مع الهجاديح الكرم وصحبه مصابيح الظلم وبعد
فيقول المفرط فى التفريط المتعسف المتمادى فى التوريط سعد الدين
سعل الله عن الهفوة والهذيان خرس اللكم من سكان اراضى بردع
حيث عن طوارق الفتن والبدع لما رايت الموضح المعروف بالموضح
لمن لا يوجد فى اعرابه عوج ولا عرج هو الذى ما سبح مثله فى الاقطار
وما سبح بنجوم ادوار الفلك الدوار هو الامام جار الله كشاف
حقايق التنزيل غواص بحر كتاب الله يطوى مع وجازة منظم على ما يقنع
به من المسائل ويحتوى على رموز لا يهتدى اليها بدون المعالم والعلم
الدلايل الا الاوحدى المستكشف لدقايق هذا الفن المقتفى
المتطلع طلع ما فى الذى المسرع المهرول فى سنن ميدانه المنشط عن
عقال التعلم الكامل فى شانه اردت ان ارفع الحجب والستاير واظهر الضماير

والسراير

والسرابر واشير بخفيات كنوزه واصرح باشارات رموزه
تعيينا لفوايده وتذليلا لجاجه وشوارده فنظمت ما فى خزانة
الخيال من فرايد الفوايد وعلقت على معاقد القواعد من نفايس
الفوايد فجاء بحمد الله ايضاحا للقواعد قسم الادب ومفتاحا
لمغلقات كلام العرب ومصباحا لدياجير معضله وضوء لظلام
مجمله ومشكله لعمرى لعبارات كافية لذوى الالباب وتحريرات شافية
لعطاش الاكباد من الالتهاب بل مختصر فى حجمها اجملوه وملخص فى
كل ما اهملوه الا انى لم اقدم عليه باقدام التامل والافكار ولم انظر
اليه بعين الالتفات والاعتبار ولم اراجع فيه الى كتاب من كتب الفريقين
الا الى ايضاح المفصل فى موضع او موضعين فلو عثرتم فيه على زلة
القدم وعن سمت الصواب على انحراف العلم فلا تتخذونى هدف الملام
ان الجواد له عثرة لا يلازم والمعاند لا يروج الخالص والمنطق فكيف
يروج عنده هذا المزيف والمزخرف واما اصحاب الكمال فلعين الرضى تغضيه
عن كل عيب كليل فهل ترتيب الزيف وابطال الباطل الا تحريق المحرف و
تحصيل الحاصل وبعد ما ينس الاعلام فى وقت وقود الفواكه فى الحدايق
سميته حدايق الدقايق فى شرح رسالة علامة الحقايق
متفائلا وراجيا من ذلك الجناب ان يجعل مثل الحدايق هذا الكتاب
بتناول ايدى الاستفادة فى الفصول والاوقات يجتنى منه نفايس
الازهار وكرايم الثمرات اللهم اجعله ذخيرتى لاخرتى واخذا

بيدي عند ذلتي وفرحالي عند كربتي وغمي وانا اعوذ بك ان اكون كمن
يرقم على الماء او يؤسس بنيانه على الهواء الاطائل تحته سعيه وما لي فامره
من خلاق عليك توكلت واليك انيب انا غريق الخطايا الا اكاذيب قوله
الكلمة شرع متمسكا بحبل التوفيق وعروة التحقيق عندما اراد ان
يبحث عن انواع الكلمة عرف الكلمة اولا لتوقف البحث عن الانواع على
معرفة الجنس مع انها موضوع الفن فلا بد من تقديم معرفتها قبل
الخوض في مقاصده فقال الكلمة مفرد اي الحقيقة المعهودة المعبرة عنها
بهذا الاسم في عرف القوم لفظة دالة على معنى بالوضع اي وضع كان مفرد
بخلاف عرف اللغة فانها في عرف اللغة تطلق على مهمل ومركب ايضا يقال
تكلم بكلمة لا معنى لها ويقال لقولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولم يصرح
ببعض قيود التعريف لاشتهارها فيما بينهم وميلا منه الى الايجاز سيما
في هذه الرسالة وانما التزم تكلف التقدير ليساوي الحد المحدود لان
الفرد يقع على المهمل ايضا لانه اذا انتفى المعنى الموضوع له صدق عليه انه لفظ
لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى الموضوع له لان انتفاء هذا
المجموع يجوز ان يكون بانتفاء اربعة اجزاء المهمل الا ان يقع الاصطلاح
على استعمال المفرد في المستعمل فقط فحينئذ يتم المساواة بلا تكلف تقدير
وانما قلنا اي الحقيقة المعهودة لان التحديد للماهية لا للفرد اذ الفرد
لا يعرف الا بالاشارة الخارجية والتعريف فاسر عنها الا ترى انك اذا
اردت معرفة زيد بتعريف اخر فانها لا تحصل الا بان يشير اليه ويقول

زيد هذا

زيد هذا والتعريف بنظم الحد لا يفيد تلك المعرفة لان النهاية في ان يقول
هو رجل طويل القامة صغير الهامة عريض اللحية حافظ التوراة في محل كذا
ومن المعلوم ان هذا لا يفيد صورة مساوية لجواز الاشتراك في هذه
الصفات فاللام في الحدود لتعريف الماهية فالتعريف للماهية من حيث هي هي
اذ لو اريد به تعريف الفرد كان المعنى ان الفرد الفلاني لفظة فرد ما من افراد
الحقيقة المعلومة لفظة دالة آه ولو اريد به تعريف الاستغراق كان المعنى
ان كل فرد من افراد الحقيقة المعلومة لفظة دالة آه ففي الكل لا تحصل المساواة
لان اللفظة الدالة على معنى بالوضع المفرد اعم من الفرد الفلاني ومن فرد ما
ومن كل فرد من الافراد نعم من لا يشترط المساواة في مطلق المعرف ويجوز
التعريف بالاعم في الحدود والرسوم الناقصة ويكتفي بالتمييز في الجملة يمكن على
مذهبه تعريف الفرد وتحديده لان الاعم لا ينفك عن افادة تصور الاخص وعن
تمييزه عن الاغيار في الجملة واما معرفة كنهه وتمييزه عن جميع الاغيار فلا
سبيل اليهما الا بالاشارة الخارجية هذا هو وجه قولهم التعريف للماهية
لا للفرد فتامل حق التامل ثم اعلم انه خرج عن الحد بقيد اللفظ ما شارك
المحدود في الدلالة على المعنى بالوضع ولا يكون لفظا كالدوال الاربع وبقيد
الوحدة بعض المركبات مما لا يطلق عليه لفظة واحدة افرد معناه او ركب
كعبد الله علما او غير علم وبقيد الدلالة المهملة المسموع عن الشاهد
لان وجود اللفظ يعلم بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ وفيه ما فيه وبقيد
الوضع المحرفات والالفاظ الطبيعية والمهملات المجموعة من ولد الهذيان

لا كدلالة الاول بطريق استعمال الخطاء ودلالة الثاني والثالث بالطبع والعقل
وبقيد المفرد ما يطلق على لفظة واحدة من المركبات كالرجل وضربا و
ضربت لانقسام اجزائها على اجزاء المعنى الموضوع له وان من التحقيق
بهذا المقام معرفة ان الوضع في التعريف اعم من اللغوي وغيره حتى
يدخل في الحد كل لفظة مفردة بالنسبة الى الوضع اللغوي كلفظة الصلوة
بالنظر الى الدعاء وبالنسبة الى الوضع الشرعي كلفظة الصلوة بالنظر
الى الاركان المخصوصة وكذا بالنسبة الى العرفي الخاص كلفظة الفعل بالنسبة
الى ما دل على معنى في نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلثة وبالنسبة الى العرفي
العام كلفظة الدابة بالنسبة الى الفرس وكذا اعم من الوضع الشخصي والنوعي
والشخصي اعم من العلمي وغيره فيدخل فيه لفظ الاسد نظرا الى الحيوان المفترس
والى المعنى العلمي والى الرجل الشجاع فان وضعه بازاء الاول والثاني شخصي وبازاء
الثالث نوعي وهو ان ذكر الدال على الملزوم وارادة اللازم بنصب القرينة
جاين قوله اما اسم كرجل واما فعل كضرب واما حرف كقد ش اقول الكاف
للتمثيل وهو ايراد فرد من افراد الكلي لايضاح التشبيه والا يلزم
ان لا يكون مدخولها فرداً الكلي الذي هو الاسم وهو مع انه خلاف الواقع
خلاف الغرض ايضا اذ الغرض ايضاح الكلي بالفرد لا التشبيه ووجه الانحصار انها
ان دلت بالهيئة على الزمان وبالمادة على الحدث فهي فعل والا فان
صلحت لان يخبر عنها وبها فهي اسم والا فهي حرف وقيل ان دلت كلمة على معنى
في نفسها او في نفسه اي على معنى مقصود بالذات فان اقترنت باحد

الازمنة

وان لم تدل

الازمنة فهي فعل والا فهي اسم وان دلت على معنى في نفسه اي على معنى
مقصود بالذات بل دلت على مقصود لاجل الغير كاللام في الرجل فانه
دال على التعريف في مدلول رجل اي الغرض من الاتيان باللام تعريف مدلول
رجل لا افادة معنى هو مقصود على انفراده فهي حرف وقيل ان كانت كلمة
آلة لملاحظة الغير وتركيب ولاجتماع الامور في خزانة الخيال فهي حرف
كمن الجارة في سرت من البصرة فانها آلة لتصور السير والبصرة معا
ولتركيبهما واجتماعهما في خزانة الخيال على ان يكون احدهما مبتدأ
والآخر ذا مبتدأ والا فان اقترنت باحد الازمنة فهي فعل والا فهي
اسم قوله والكلام مؤلف ش اقول لما اراد ان يبين احد قسمي موضوع
النحو اعني الكلام اذ بعض محمولات المسائل عوارضه وان يقسمه
الى قسمين عرف على وجه حصل منه معرفته ومعرفة قسميه ايضا فقال الكلام
مؤلف اي لفظ مركب من جزئين هما اسمان اسند وضم احدهما ضم
مفهوم وجودي او عدمي الى الاخر اما ثانيهما الى الاول نحو زيد قايم او اولهما
الى ثانيه نحو هيهات زيد اذا ادرج في هذا القسم نظرا الى اللفظ ومن جزئين
هما فعل واسم اسند ذلك الفعل الى ذلك الاسم ولم يتعرض هذا الاسناد
لان وجوب الاسناد بين الاسمين يدل على وجوبه بين الفعل والاسم وذلك
لان الكلام لا بد له من اجتماع الاجزاء وتضامها والاجتماع والتضام فيه ليس
الا بالاسناد فكما انه لا بد للتضام بين الاسمين من الاسناد لا بد من الاسناد
بين الفعل والاسم حتى يصير المجموع على هيئة وحدانية كلاما وانما الدليل على ان

الاسناد من الفعل الى الاسم دون العكس فيه ان الفعل يتضمن المعنى النسبي
منعين لان يسند الى الغير لان المسند لابد وان يقوم بالمسند اليه والمعنى
النسبي كذلك لا محالة وكذا يدل عليه التعريف الآتي للاسم لانه يدل على ان صحة
الحديث من خواص الاسم فلو كان الفعل مسندا اليه لكان مخبرا عنه
فلا يكون تلك الصحة من خواص الاسم فهي من الفعل الى الاسم دون العكس وافادة حصر
الاسناد بين الجزئين لان الكلام لابد فيه من الانضمام بين جزئين حتى يخرج اي
من حكم التعداد ولا انضمام هنا الا بالاسناد الذي هو ضم احد الجزئين
الى الآخر على وجه الافادة التامة اي على وجه يصح سكوت المتكلم عليه سواء
افاد المخاطب فائدة جديدة او لم يفد وسواء كان ذلك الضم اخباريا
او انشائيا والاخباري ايجابا او سلبا والايجاب وكذا السلب حمليا
او شرطيا الى ما يطول الكلام بذكره ثم الاسناد لابد له من مسند ومسند اليه
فالكلام لابد له منهما فالكلام منحصر في قسمين اسمين واسم وفعل
ولا يتأتى من الاقسام الاربعة التي هي ضم فعل الى جزء وضم فعل الى حرف
وضم حرف الى اسم من التركيبات الستة الحاصلة من انضمام كل من
الانواع الى جزء او الى خلافه لفقد المسند والمسند اليه كليهما او لفقد
احدهما في تلك الاقسام الاربعة وقولهم يا زيد ليس يرد نقضا للحصر لانه
ليس بكلام حقيقة بل هو ساد مسده والكلام في الحقيقة ادعو مع
فاعله المستكن فيه وهو مؤلف من الفعل والاسم اعني المستكن في ادعو ثم
تأليف الكلام من الجزئين اعم من ان يكونا ملفوظين كزيد قائم او احدهما

ملفوظا

ملفوظا والآخر منويا نحو قم واقوم ومن ان يكونا مذكورين او محذوفين
او احدهما محذوفا بناء على القرينة نحو نعم في جواب أزيد قائم اي نعم زيد
قائم ونحو زيد في جواب من فعل اي فعل زيد وان سلمنا انه كلام حقيقة
لكن لا نم بطلان الحصر لان يا بمعنى ادعو اسم وفعل على ما هو مختار بعضهم فالتأليف
من اسمين احدهما يا والآخر الضمير المستكن فيه اعني انا واما الجملة الشرطية
فالنقض بها وارد على الحصر قطعا لانها كلام حقيقة مع ان جزئيها ليسا
باسمين ولا باسم وفعل بل هما شرط وجزاء من اقسام المركب والاسم
والفعل من اقسام المفرد ويمكن الجواب بان الكلام في الحقيقة عند
القوم هو الجزاء وحده والشرط قيد له اذا قيل ان ضربت ضربت
فالمعنى اضرب وقت وجود ضربك كما هو المقرر في علم المعاني واما
على مذهب ارباب المعقول فالتفصي عن هذا النقض فلا مجال له لان الكلام عندهم
مجموع الشرط والجزاء والاسناد الشرطي منعقد بينهما ولو تكلفنا
وقلنا هي في قوة هذا ملزوم لذاك لاخللنا معنى الجملة الشرطية وحرفنا
الى معنى هو معنى الجملة الاسمية فلا مجال للتفصي عنه على مذهبهم الا ان
يقال حصر الكلام في القسمين على مذهب القوم **قوله** ويسمى الجملة **شرح** اي يسمى
المؤلف المذكور جملة ايضا قال بعضهم لفظ الكلام ولفظة الجملة مترادفان
فان كل منهما موضوع بازاء المؤلف المذكور وقال نجم الائمة وفاضل الامة
الرضي الاسترابادي ان الجملة اعم من الكلام مطلقا فكل كلام جملة من غير
عكس قال لان لفظة الجملة موضوعة بازاء المؤلف المذكور ولفظ الكلام

موضوع بازاء ما هو اخص منه وهو المؤلف المذكور مع قيد ان لا يكون مقصودا
لاجزاء المعنى وعرة الخلاف تظهر في جملة تعلقت بالمعنى بالجزئية او غيرها
فانها عند القائلين بالترادف جملة وكلام ايضا وعند القائلين بالعموم
جملة وليس بكلام قوله باب الاسم اه شئ اي هذا باب الاسم او من الابواب باب الاسم
فعلى الاول خبر لمبتدا محذوف وعلى الثاني مبتدا محذوف الخبر وفائدته
الفصل بين المبحثين اي بين بحث الموضوع وبين بحث احد انواعه الذي
هو الاسم يعني بعد ما فرغ عن بحث الموضوع اراد ان يشرع في بحث
الاسم ففصل بينهما بلفظ الباب ثم شرع في بحث الاسم فعرفه بالخواص وقال
هو ما صح الحديث عنه اي امكن الاخبار عنه في الجملة عن نفسه او مرادفه فلم يقل ما اخبر عنه
ليندرج فيه مثل زيد حالة الاخبار عنه وعدمها فان المتبادر من اخبر عنه
هو الاخبار بالفعل مع انه اسم اخبر عنه بالفعل او لم يخبر عنه بالفعل
فعلى هذا لو قال وان يدخله حرف الجر وان يضاف آه ليكون عطفا على
فاعل صح ويلاحظ الامكان في كل منها لكان اوجه لان المتبادر من
قوله دخل واضيف ونون وعرف هو الدخول والاضافة والتنوين
والتعريف بالفعل فلا يندرج في التعريف بكل منها بناء على المتبادر الا ما وجد
فيه ذلك القيد بالفعل فلا بد ان يلاحظ الامكان في كل منها وان كان على
خلاف المتبادر ليندرج في الحد بكل منها ما لم يكن فيه ذلك القيد سواء وجد
فيه بالفعل او لم يوجد هذا مع ان قوله ودخله حرف الجر لا يدل على اختصاص
الجر المستفاد من المضاف بالاسم فالاولى ان يقول ودخله الجر ليشمل اختصاص

الجزئين

بلفظ حرف الجر وان الاضافة م

الجزئين كليهما واراد بقوله اضيف الاضافة بتقدير حرف الجر لان الاضافة
بلفظ حرف الجر يشمل النوعين انا مار بزيد ومررت بزيد وبقوله
وعرف التعريف باحدى طرق التعريف العلمية والاضمار والاشارة
والموصولية واللام والميم عند طي والاضافة الى احد المذكورات معنى
وحرف النداء فان التعريف بكل منها من خواص الاسم وكذا اراد بقوله
نون التنوين باحد التنوينات الاربع التي هي تنوين التمكن والعوض
عن المضاف اليه والعوض عن نون جمع المذكر السالم ويسمى تنوين
المقابلة وتنوين التنكير واما تنوين الترنم والتنوين الغالي
فلا اختصاص لهما بالاسم لان التنوين الترنم بدل من الف الاطلاق في القافية م
لترك الترنم وهو رفع الصوت والتنوين الغالي وهو التنوين اللاحق
في القافية المقيدة بالسكون وهاتان القافيتان تشملان
انواع الكلمة باسرها فلا اختصاص للتنوين فيهما بالاسم لم السر في
باختصاص الاخبار عنه بالاسم هو ان الفعل خبر او بمنزلة خبر في
اقتضاء المسند اليه فجعله مخبرا عنه خروج به عن الوضع والحرف آلة
بملاحظة الغير وتصوره فليس مدلوله مستقلا حتى يصلح للاخبار عنه
او به لا يقال ان عدم الاخبار خبر عن الفعل والحرف في قولهم الفعل والحرف
لا يخبر عنهما لان المراد ان معنى الفعل والحرف لا يخبر عنهما اذا عبر عنهما
بلفظهما واما اذا عبر عن معناهما بلفظ الاسم كان يقال معنى ضرب هو الحدث
مع الزمان ومعنى من هو الابتداء فيخرج عنهما لانهما ح معنى الاسم وقولهم تسمع

بالمعيدي خير من ان تراه في قوة سماعك وقولهم قام فعل ماض وان للتاكيد
وفي اختصاص دخول حرف الجر وهو ان علامة المخبر عنه والفعل والحرف لا يخبر
عنهما وقولهم زيد مرفوع بقام في قوة زيد مرفوع بهذا اللفظ وفي اختصاص
الاضافة بتقدير حرف الجر هو انها اما للتعريف او للتخصيص او للتخفيف والفعل
خبر او بمنزلة خبر وحق الخبر هو النكارة هكذا قالوا والاوجه ان يقال
ان الاضافة لابد فيها من ملابسة تصحح الحمل نحو خاتم فضة لانه يجوز الخاتم هو
فضة او ملابسة هي تملك المضاف اليه المضاف او كان ان يملك نحو غلام زيد واخوه
وارضه وداره وعلمه او ملابسة هي ظرفية المضاف للمضاف اليه نحو ضرب اليوم اعني ضرب
في اليوم والفعل لو اضيف لاضيف الى الفاعل والى المفعول او الى التلفظ واضافته
الى الفاعل والى المفعول لا لانها لا ملابسة فيها من الملابسات المذكورة واما
الى التلفظ فانها انما تتصور اذا اريد به لفظه فيكون اسما لا فعلا واما التخفيف
فهو انما هو بسقوط التنوين او ما يقوم مقامه والفعل والحرف ليس فيهما هذا
ولا ذاك فلا وجه لاضافتهما لذلك وفي اختصاص التعريف باحدى الطرف هو
ان الفعل والحرف بعيدان بدون التعريف فلو تعرفا لوقع التعريف ضايعا والتحقيق
ان التعريف فيهما لا يتصور الا بالنداء والاضافة واللام وهما لا يقبلان النداء
والاضافة كما مر واما التعريف باللام فلان مدلول ضرب حدث والضرب وتحقق ما
في الزمان الماضي وتعريف هذا المجموع موقوف على تعريف كل جزء ومن المعلوم ان اللام
لا يتعرف به كل جزء من اجزاء هذا المجموع واما قولهم ومن يجره بالشيخة اليتقصع
فشاذ لما اضطر ادخل عليه اللام واراد به الموصول بمعنى الذي والكوفي يدخل عليه

بهذا

قوله هذا اللفظ فعل ماض وهذا اللفظ للتاكيد

قوله وعن المفعول

بهذا المعنى قبيحا وفي اختصاص التنوين باحدى التنوينات الاربع هو
ان تنوين التمكن علامة مكانته مدخوله في الاسمية والفعل والحرف لا اسمية لهما
فضلا عن مكانتهما فيها وان تنوين المقابلة هو تنوين الجمع المؤنث السالم
مقابل نون جمع المذكر السالم وعوض عنه والحرف والفعل لا يقبلان الجمعية
فلا يدخلهما ما هو مخصوص بالجمع وان تنوين العوض عن المضاف اليه وهما لا يضافان
فلا يدخلهما ذلك وان تنوين التنكير علامة لنكارة مدخوله وفارقا بين النكرة
والمعرفة كما اذا قيل سيبويه يراد به الشخص المعين المسمى بهذا الاسم واذا قيل سيبويه
بالتنوين يراد به شخص ما من الاشخاص المسمات بهذا الاسم بتعدد الاوضاع
وهما نكرة ابدا فلا يحتاجان الى فارق ثم اعلم ان هنا بحثا لابد من التنبيه عليه
وهو ان المص عرف الاسم بخواص غير شاملة لان تصح المحدث لا توجد في الاسماء
اللازمة للظرفية كاذ واذا وكذا الاضافة لا يتصور في المضمر والاشارة والموصول
وكذا دخول حرف الجر لا يتصور في اللوازم للظرفية وكذا التعريف لا يتصور في بعض
اللوازم للظرفية نحو متى وكذا بعضها لا يثنى لفظا ولا محلا كالذي والتعريف
بغير شامل الخواص لا يجوز لوجوب طرد التعريف وعكسه ولا عكس للتعريف بتلك
الخاصة اذ لا يصح كل اسم صح الاخبار عنه وهكذا والذي يتجه في توجيهه ان يقال
ان التعريف بمجموع تلك الخواص والمجموع مطرد بمعنى ان ما وجد فيه احدى الخواص
المذكورة فهو اسم ومنعكس بمعنى ان كل ما هو اسم يجب ان يوجد فيه احدى الخواص
المذكورة قوله واصنافه اه لما عرف الجنس وقسمه الى الانواع ثم عرف احدى انواعه
وهو الاسم ثم انتقل الى تعداد اصناف هذا النوع اجمالا اولا ليبحث عن كل منها

تفصيلا ثانيا على ترتيب الاجمال وترك العطف في غير المتقابلين سلوكا على غلط
التعديد فقال واضاف الى اقسام جمع صنف وهو النوع المقيد بصفة كلية
عرضية وايضاح هذا المقام ان الكلمة بجنس كالحيوان واسم نوع كالانسان و
اسم الجنس صنف كالرومي فكان في الرومي امرا زايدا على حقيقة الاسم ما دل على معنى
في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة واسم الجنس ما علق من هذا النوع على شيء
او على كل ما اشبهه اي ما تناول عند الاطلاق على شيء او على ما اشبهه
على سبيل البدل بوضع واحد وهذا التناول خارج عن تلك
الحقيقة وزايد عليها خروج الرومية عن حقيقة الانسان
او نلخص هذا فنقول لما فرغ من تعداد الاصناف اجمالا
اراد ان يبحث عن كل منها تفصيلا على ترتيب الاجمال فقال
اسم الجنس وهو ما علق اه اي اسم الجنس هو اسم متناول عند
الاطلاق لفرد معين ولكل فرد يشبه ذلك الفرد في الحقيقة الكلية
التي هي قدر مشترك بين الافراد بوضع واحد على سبيل البدل
نحو رجل في جاء رجل فانه متناول في هذا الاطلاق لزيد ولكل
فرد يشبه ذلك الفرد في الرجولية على سبيل البدل بوضع واحد فالتعليق على
شيء وعلى كل ما اشبهه هو التناول عند الاطلاق على سبيل البدل وانما
قلنا على سبيل البدل لامتناع التناول على سبيل الشمول والعموم في غير
موضع الاستغراق اذ لا شك ان الجائي في جاء رجل فرد واحد لا مجموع
الافراد فيخرج عنه المعارف كلها والنكرة ايضا اما خروج غير العلم فلانها

لا تناول

لا تتناول الا عند الاطلاق لشيء ما ولكل ما اشبهه بل تختص عند
الاطلاق بشيء معين وان كان الوضع عاما واما خروج العلم
فلانه وان كان متناولا عند الاطلاق لشيء ولكل ما اشبهه
لكن ليس ذلك بوضع واحد بل باوضاع متعددة واما خروج
النكرة فلان الملحوظ فيها قصدا هو عدم تعيين المدلول والتناول
فيها لشيء ولكل ما اشبهه خارجي خارج عن مفهومها ويجوز
ان يكون ما عبارة عن اسم نكرة فيخرج به جميع المعارف واما النكرة فبقوله
وعلى كل ما اشبهه ويجوز ايضا ان يراد بشيء في قوله ما علق على شيء شيء غير معين
فيخرج المعارف به لانها معلقة اي مستعملة بازاء شيء معين وان كان الوضع
في البعض عاما ان قيل طرد التعريف باطل بعلم الجنس كاسامة لانه متناول لشيء
ولكل ما اشبهه قلنا هو موضوع بازاء الحقيقة المعقولة واطلاقه على شيء وعلى
كل ما اشبهه مجاز وان سلمنا انه حقيقة لكن لا نم بطلان الطرد لان باب اسامة
اسم جنس كاسد واطلاق العلم عليه لاحكام لفظية فهو مشير بجوهره الى حقيقة معلومة
واطلاقه على فرد منتشر مجاز بناء على الجواب الاول ومشير بجوهره الى حقيقة من حيث
هي هي او الى فرد منتشر من افرادها وغير مشير بجوهره الى حقيقة معلومة بل بالالة لو كانت
بناء على الجواب الثاني قوله اسم عين اه ش اي اسم شيء يقوم بذاته ويستغني عن محل و
يقوم به غيره معنى قيامه بذاته انه يتحيز بنفسه بخلاف المعنى فان تحيزه تابع لتحيز المحل
والاول اشمل لان المجردات على تقدير وجودها اسماؤها اسم عين ولا تحيز لها
اصلا ولان لفظ القادر من اسماء الله تعالى اسم عين مع انه لا يتصور التحيز في

الا ان اطلاق العين عليه ليس باصطلاح وغير معقول ايضا ان فسر العين
بالممكن الخاص ثم ان لم يطلق عليه لم ينحصر التقسيم اللهم الا ان يقال ليس القصد الى الحصر
بل يكون مراده ان له قسمين يسمى احدهما اسم عين وآخر يسمى اسم معنى والثالث ليس هذا
ولا ذاك كما في تقسيم المعرب الى المنصرف فان هذا على تقسيم المصنف غير حاصر ايضا
كما لا يخفى على المتأمل هذا لما كان اسم العين اسم شيء يقوم بذاته ويستغني
عن محل يقوم به فلا جرم يكون اسم المعنى اسم شيء لا يقوم بذاته بل يحتاج الى محل
يقوم هو به كالعلم يقوم بالعالم والفهم يقوم بذي الفهم ولو قيل معنى القيام
بالمحل هو التبعية في التحيز لم ينحصر التقسيم لان صفات الله تع معان تقوم بذاته تع
واسماؤها اسم معنى مع امتناع التحيز في الصفات مطلقا اللهم الا ان يقال
ليس القصد الى الحصر والحق ان معنى قيام الشيء بذاته ان له وجودا في الخارج
بدون الانضمام الى محل يقوم به ومعنى القيام النفسي بالمحل ان لا يمكن له
وجود بدون الانضمام سواء كان هناك تحيز او لم يكن فالتقسيم منحصر الا ان
اطلاق العين على ذات الله تع واطلاق المعنى على صفاته تع ليس
باصطلاح بل هو غير معقول ان فسر العين والمعنى بممكن خاص قوله العلم
ش لما فرغ من الصنف الاول اراد ان يخوض في الثاني فقال العلم وهو ما استعمل
لشيء بعينه غير جائز استعماله في آخر بوضع واحد وبه اسامة وضع
بازاء حقيقة معلومة واستعمل في فرد منتشر مجازا او هو اسم جنس
كاسد واطلاق العلم عليه لاحكام لفظية فلا يبطل عكس تعريف العلم ولا اطراد
تعريف اسم الجنس ثم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اما عن مفرد او عن مركب

والمفرد

والمفرد اما اسم جنس وهو الغالب او فعل ماض كشمر من شمر زيد لا من
زيد شمر او منه مع اعتبار تجرده عن فاعله او مضارع كيزيد من يزيد المال
لا من قولهم المال يزيد او منه مع اعتبار تجرده عن فاعله المستكن او
امر كاصمت باعتبار تجرده عن فاعله اذ لو اعتبر مقارنة الفاعل لكان
جملة ولكان النقل عن الجملة لا عن المفرد واما النقل عن الحرف فغير معهود
في كلامهم والمركب اما جملة كتابط شرا لقب ثابت بن جابر فانه قالت له
امه حين سئلت عنه وقيل اين ثابت لا ادري الا انه خرج من البيت وتابط
شرا اي اخذ تحت ابطه سيفا او مضاف ومضاف اليه كعبد الله او
غيرهما وكذا المرتجل اما قياسي جار على القانون المستنبط من تتبع
كلامهم كغطفان علم لابي قبيلة وهو غطفان بن سعد بن قيس بن غيلان
فانه نظير نزوان واما معدول عنه كمحبب اسم رجل فانه يقتضي القانون
في مثله هو الادغام وكموهب بفتح الهاء اسم رجل مع ان مقتضاه
في مثله كسر العين اذ لا وجود لمفعل بفتح العين من المعتل الفاء الواوي
في كلامهم هذا وان المرتجل في مصطلح الاصولي قسمان احدهما هذا
والآخر ما نقل عن المعنى الاول ولم يراع المعنى الاول في الوضع الثاني ولا اعتبر مناسبة
فيه واشتقاق المرتجل من ارتجل الشعر اذا ابتدأه من غير تهيئة اي انشأه
وهو كانه على رجل يقوى اصطلاح القوم وهو ايضا ينقسم الى مفرد
كغطفان والى مركب كامراء القيس فان الهيئة الاضافية مرتجلة وان كان كل
من المضاف والمضاف اليه ذا وضع قبل العلمية قوله المعرب اه ش قالوا المعرب ما اختلف

آخره باختلاف العوامل كانهم سئلوا عن متعقل الواضع في وضع
لفظ المعرب وقيل لهم ما متعقل الواضع في وضع هذا اللفظ فاجابوا
وقالوا المعرب ما اختلف آخره آه اي ما تعقله الواضع ثم وضع لفظ
المعرب بازائه هذا فبيان المتعقل موقوف على بيان ما اختلف آخره اي
على بيان اختلاف الآخر وبيان اختلاف الآخر موقوف على تتبع
كلام العرب فانه من تتبعه علم ان مثل زيد يختلف آخره باختلاف العوامل
وان مثل هؤلاء لا يختلف آخره ولا يتوقف بيان اختلاف الآخر على
بيان المتعقل حتى يدور واما اذا سئل عن حقيقته مع قطع النظر
عن الواضع ومتعقله وقيل ما حقيقة هذا القسم من الاسم وقيل
في جوابه ما اختلف آخره آه فيدور لان بيان الحقيقة ح يتوقف على
ثبوت الاختلاف له وهو موقوف على اثبات الاختلاف له واثبات
الاختلاف له موقوف على انكشاف الحقيقة وعلى معرفة ان هذا اللفظ
معرب الا ترى ان من انشأ تركيبا عربيا ما لم يعلم ان جزء المركب
معرب لما امكن اثبات الاختلاف له فيدور ويمكن في الجواب
ان يقال جزء مركب لم يشبه مبني الاصل فبيان الحقيقة ح يتوقف
على ثبوت مركب خاص في الواقع كزيد قائم وعلى عدم مشابهة جزئه
مبني الاصل في الواقع وعلى تصور ذلك المركب من حيث انه مركب وعلى
تصور عدم مشابهة جزئه مبني الاصل وثبوت المركب الخاص وعدم
مشابهة جزئه مبني الاصل وتصورهما لا يتوقف على بيان الحقيقة
حتى

حتى يدور تامل قوله وهو على ضربين منصرف وغير منصرف ش تقسيم المعرب
على هذين مع تفسير المنصرف بهذا وغير المنصرف بذاك غير حاصر اذ يحتمل
لاشتمال المعرب بالحروف بالتفسيرين المذكورين واما اذا فسر
غير المنصرف بما وجد فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما والمنصرف
بما لم يجتمع فيه علتان ولم يوجد فيه ما نابت منابهما يكون حاصرا
فقصده ليس الحصر بل الى ان له قسما يسمى منصرفا وهو هذا وآخر
يسمى غير منصرف وهو ذاك وثالث ليس هذا ولا ذاك وهو المعرب بالحروف
ولكن ان يجعل التقسيم حاصرا بالتكلف البارد قوله منع الجر والتنوين ش
اراد بالجر الكسر المخصوص بحال الجر لان الكسر المشترك بين النصب والجر غير
ممنوع منه على اصح المذهبين وبالتنوين تنوين التمكن لان ما سواه
غير ممنوع منه يعني المنصرف هو الاسم المعرب الذي منع الكسر المخصوص بحال
الجر وتنوين التمكن اي كل منهما ممنوع منه قصدا وبالاصالة لشبهه الفعل
وذلك لان في الفعل فرعيتين فرعية الاشتقاق وفرعية التأليف وفي هذا
القسم ايضا فرعيتان اذ فيه علتان كل واحدة منهما فرع الاصل فلما شابه
الفعل وثقل منع بعض ما لا يكون في الفعل وهو الكسر والتنوين الذي
هو منشأ الثقل ولم يمنع عن جميع ما لا يكون فيبقى بينهما فرق وبعضهم
قالوا ان المقصود بالمنع هو التنوين فقط ومنع الجر بتبعيته وهو آه
قالوا منع الجر تبع التنوين اي آثروا لفظ تبع على الواو قوله ويفتح في موضع
الجر ولم يقل وينصب في موضع الجر كما هو الظ من اطلاق النصب في المعرب

واحدة نابت منابهما ح

لان النصب في المعرب لان النصب علم المفعولية فيؤل الكلام الى
معنى ويكون مفعولا في موضع الجر وهل هذا الا هذيان قوله واما شبه
القسم الثاني بسبب وجود الاعراب والتنوين منصرفا لخلوص في الاسمية
النحوية عن شبه الفعل والحرف اللبني الخالص الذي اخذ رعونته والقسم
الثالث غير منصرف لعدم خلوصه فيها لانه اشتبها بالفعل قوله الا اذا
اضيف اه شي مفرغ ظرف لقوله منع اويفتح على اختلاف الفريقين اي منع
عن الجر في كل وقت الا وقت الاضافة ودخول اللام اويفتح في موضع
الجر كل وقت الا وقت الاضافة ودخول اللام فانه يجر بالكسر اما الانصراف
بسببها كما قال بعضهم واما لان المقصود بالمنع هو التنوين وسقوط
الكسر تابع لسقوطه وفي الحالتين لا يتصور وجود التنوين فلا يتصور
سقوط الكسر فدخل مع كونه غير منصرف والحق انه اذ يبقى في الحالتين علتان
فغير منصرف ودخول الكسر اما لانه تابع التنوين في السقوط ولا يتصور التنوين
فيهما فيسقط فيتبعه الكسر واما لتقوي الاسمية بدخول اقوى الخواص
فدخل مع كونه ممنوعا بالذات في الحالتين ومع بقاء حكم عدم الصرف
واما الثالث يكون كالفعل في التجرد عن الجر كالاوقات وان لم تبقيا او
لم يبق احديهما فمنصرف ودخول الكسر لانصرافه قوله الاعراب هو اختلاف
اخر الكلمة اه شي خرج بقيد الاخر اختلاف الاول والوسط وبقيد اختلاف
العوامل اختلاف الاخر بسبب اختلاف اخر مثل في مني زيد ومني ابنك
ومن الرجل فان سكونه بالوضع وفتحه وكسره لالتقاء الساكنين وخرج
ايضا

ايضا قول المستفهم منوا منا مني حين قال المخبر جاء رجل ورايت رجلا
ومررت برجل فانه وان كان فيه اختلاف الاخر الا انه ليس باختلاف العوامل
بل بسبب ان المستفهم يريد ان ينبه على حركة المسئول عنه بما يجانسها من
حروف المد لئلا يقع الاشتباه في المسئول عنه ان قيل اذا كان الاعراب اختلاف
الاخر يلزم بناء الاسم في اول التركيب لعدم الاختلاف اذ هو انتقال من بعض الحركات
الى بعض لعدم العوامل وهو معرب بالاتفاق قلنا لا نم عدمه لان الاختلاف
مطلق الانتقال من حركة الى حركة او من سكون الى حركة والعوامل في قوة العامل
والاختلاف بمعنى الوجود اي اختلاف في آخر الكلمة بوجود العامل والثاني موجود
في اول التركيب وليس سلمنا ان الانتقال من حركة الى حركة لكن لا نم عدمه
في اول التركيب لانه هذا الانتقال اعم من الفعل والقوة القريبة والثاني موجود
فيه لحصول احدى الحركات واحد العوامل فيه او نقول عدمه فيه لا يضر لانه خاصة
مفارقة وفيه بحث ومنهم جعل الاعراب نفس الحركات والحروف وعلل عدوله
عن طريق الجمهور بوجهين احدهما ان الحركات والحروف امور موجودة
يليق بها ان يجعل دلائل المعاني بخلاف الاختلاف فانه امر ذهني والثاني
ان الاعراب ثلثة باجماعهم والاختلاف امر واحد ناشئ من الحركات او الحروف
فجعلهم الاعراب نفس الاختلاف يخالف اجماعهم على كونه ثلثة بخلاف ما
اذا كان نفس الحركات والحروف فانه لا يخالف فيه الاجماع لكون الحركات
والحروف ثلثة بلا شبهة اقول لا نم ان لا وجود للاختلاف كيف وهو
محسوس باحدى الحواس ولا نم ايضا ان الاختلاف امر واحد بل هو امور

الى الفتحة ثانيا

ثلثة انتقال من السكون الى الضمة ومن الضمة الى الفتحة ومن الفتحة الى الكسرة قوله
وذلك في الاسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم ش قال مضافة لانها
اذا انقطعت عن الاضافة اعربت بالحركات قال الى غير ياء المتكلم لانها
عند الاضافة اليها تعرب بالحركات المحلية والتقديرية على اختلاف
الرأيين وكان عليه ان يقول مكبرة ايضا لانها تعرب بالحركات اللفظية
مصغرة نحو ابية وان يقول مفردة لانها تعرب بتمام الحركات اذا كانت
جمع تكسير نحو آباؤه آباءه آبائه وببعض الحروف اذا ثنيت او جمعت
بالواو والنون نحو ابواه ابويه وابوه وابيه في ابون وابين جمع اب على خلاف
القياس لكنه اعتمد على المثال فانه من المفرد المكبر فان قيل فلم لم يكتف عن قيد
الاضافة بالمثال قلنا كيلا يتوهم ان اعرابها بالحروف مخصوص باضافتها
الى المضمر فان الاضافة في جميع الامثلة الى المضمر وانما اعربت بالحروف عند
وجود هذه القيود ولا طائل تعقلها ثقلا لانها لكونها من الامور الاضافية
يستلزم تعقلها تعقل الغير فان تعقل الاب يستلزم تعقل الابن مع
ان اواخرها حروف تصلح للاعراب بالانقلاب فلو اعربت بالحركات لتضاعف
الثقل ثقل التعقل وثقل حرف العلة وثقل الحركة والجمهور على ان اعرابها
هو الاختلاف الناشئ من الحروف وبعضهم على ان اعرابها نفس هذه الحروف
والبعض الآخر على ان اعرابها بالحركات اللفظية المنقولة عن اعجازها الى
اوسطها ومنهم من جعل اعرابها بالحركات والحروف اللفظيين وعزي
الى سيبويه انها معربة بالحركات التقديرية والحروف اللفظية ولكل وجهة

هو موليها

هو موليها والحق هو الاول والثاني ايضا لا يبعد عن الصواب قوله حموها
اضافة الى ضمير المؤنث لان الحم قريب زوج المراة كابي زوجها واخيه قوله
وفي كلا مضافا الى مضمر ش قال مضافا لانه لا ايضاح لمعناه الا بالاضافة
قال الى مضمر لانه عند الاضافة الى مظهر يعرب بالحركات تقديرا نحو جاءني
كلا اخويك ورايت كلا اخويك ومررت بكلا اخويك وانما اعربت
ببعض الحروف عند الاضافة الى مضمر لانه مثنى المعنى فاعرب باعراب
وقيل كلاهما في الرفع وكليهما في النصب والجر واعرب بالحركات عند الاضافة
الى مظهر لانه مفرد اللفظ فاعرب باعراب مثل المفضاة فيه اعطي الاعتبارين
حقهما ولم يعكس لان المظهر اصل والحركات اصل والمضمر فرع والحروف فرع فاعرب
بالاصل عند الاضافة الى الاصل وبالفرع عند الاضافة الى الفرع ولانه عند
الاضافة الى المضمر يقوى امر التثنية فيه لانه مثنى المعنى ومضاف الى المثنى
المتصل به فيعرب باعراب المثنى بخلاف ما اذا اضيف الى مظهر فانه لا قوة
لامر التثنية فيه فلا يعرب باعرابها وقيل ان كلا مثنى كل وهو باطل بوجوه
احدها لزوم اشتراك الواحد من المثنى وهو باطل قطعا ولزوم اعرابه
بالحروف مطلقا وكذلك نفيه ولزوم امتناع كلا الرجلين جاءني بحفظ
الافراد وليس بممتنع ولزوم حفظ صيغة كل فيه وليس كذلك هذا وكان عليه
ان يتعرض لاثنان لانه معرب ببعض الحروف كالمثنى وليس بمثنى اللهم الا ان
يدرج في المثنى بان يراد بالمثنى ما هو في صورة المثنى سواء كان مثنى حقيقة
اولم يكن قوله وفي التثنية والجمع المصحح ش اي جمع المذكر السالم واما الجمع

المكسر وجمع المؤنث السالم فلاختلاف الآخر فيهما بالحركات واغا لم يختلف
آخرهما بالحركات لان فيهما ثقل معنويا وثقل زيادة العلامة فلو اعربا
بالحركات لتضاعف الثقل ولان الحركات شطر الحروف والمفرد شطر المثنى
والمجموع والمناسب ان يعرب الشطر بالشطر والكل بالكل وانما اعربا ببعض الحروف
لانهما لو اعربا بتمام الحروف يلزم التباس نصبهما في حالة الاضافة
بعضه لو قيل في نصب المثنى زيدان بالكسر وفي نصب الجمع زيدان بالفتح لانحصر
الفرق حينئذ بحركة النون فسقوطها بالاضافة لا يبقى الفرق واما الفرق بين
رفعهما وكذا بين جرهما فيمكن بحركة ما قبل الواو والياء فوزعت
الحروف الثلث الى المقتضيات الست فاختص واحد برفع هذا
وآخر برفع ذاك واشترك جرهما في الياء وكسر ما قبل الياء وفتح
النون في الجمع وعكس الامر في التثنية وحمل نصبهما على جرهما لما بين
النصب والجر من التآخي هذا الكلام ظاهر لكن كان عليه ان يذكر هنا عشرين
واخواتها لانها معربة بالواو والياء كالجمع المصحح واياه بعدم المفرد اذ
لو كان عشرون مثلا جمع عشرة لوجب ان لا يطلق على اقل من ثلثين لوجب
اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد وليس كذلك لانه نص في مضاعف
العشرة ولوجب ايضا ان لا يتعين لعدد مخصوص وليس كذلك لانه نص فيه
وهكذا في البواقي والذي يمكن في توجيهه ان يقال اراد بالجمع المصحح ما في آخره
واو ونون في الرفع وياء ونون في الجر والنصب سواء كان جمعا مصطلحا
كمسلمين او لغويا كعشرين وهي مندرجة تحت عموم المصحح فلا حاجة
الى التعرض

لان الجمع لا يتعين لعدد مخصوص

الى التعرض لباب عشرين على الافراد وهذا جيد لو مثل من هذا
الباب ايضا ولم يمثل منه **قوله** ومالا يظهر الاعراب في لفظه قدر في محله **ش**
اي والاسم المعرب الذي لم يظهر الاعراب في محل اعرابه في نفس آخر ذلك المعرب
والا لزم خلو المعرب عن الاعراب وهو باطل قطعا وانما قلنا في نفس
آخر ذلك المعرب ليتميز الاعراب المحلي في المعرب عن المحلي في المبني فان
المحل في المبني لا يكون في نفس آخر ذلك المبني والا يلزم ان يكون معربا فالمراد
بالمحل في المبني انه لو اثبت في بدل المبني المعرب لتحقق الاعراب في ذلك
المعرب فيظهر فيه مثلا اذا قلت قام هؤلاء كان مرفوع المحل على معنى انك
لو اوقعت موقعه معربا وقلت قام الرجل كان ذلك المعرب مرفوعا
لا ان الرفع مقدر في نفس آخر هؤلاء والا لزم ان يظهر لان آخره لا يمتنع
عن تحمل الحركة وان يكون معربا بوجود الاعراب في ذاته بخلاف عصا
في هذه عصا فانه مرفوع المحل على معنى ان الرفع مقدر في نفس الآخر اذ اصل
عصو قلبت الواو مع حركة ما قبلها الفا لكن لا يظهر لامتناع الالف عن
ظهور الحركة وكذا باب حبلى وان لم يكن الالف منقلبة عن المتحرك فليتامل
قوله كعصا وسعدى **ش** الاول منصرف معرب بتمام الحركات تقديرا والثاني
غير منصرف معرب ببعض الحركات تقديرا لامتناع ظهور الحركة فيهما
لامتناع الالف عنه واراد بمثل عصا الاسم المعرب المقصور المنصرف
وبمثل سعدى الاسم المعرب المقصور الغير المنصرف وقوله والقاضي
في حالة الرفع والجر اي وكالقاضي اراد بمثل القاضي الاسم المنقوص الذي

او في لفظه لمانع منه من التعذر او الثقل وقدر الاعراب في

ان كان معربا

آخره ياء قبلها كسرة كالمشترى والجوادى والعمى وانما قال فى حالة الرفع
والجر لان نصب لفظى لخفة الفتحة على الياء وانما قدر فى الحالتين لثقل الضمة
والكسرة على الياء ويقال جاءنى القاضى ومررت بالقاضى بالسكون ورايت
القاضى بالفتح واما قوله • فيوما يجازين الهوى غير ماضى • بكسر الياء وقول الآخر
وكاد يذهب بالدنيا ولذتها • موالى ككباش العوس سحاح • بضم الياء فشاذ
ارتكب بعذر الانكسار الوزن كما ان سكون الياء فى قولهم • اعط القوس باريها
وانزل الدار بانيها • شاذ والمقيس الفتح جرى على لسانهم بسكون الياء
لكثرة استعماله لكونه مثلا قوله واسباب منع الصرف تسعة اه ش اى الاسباب
التى بوجود اثنين منها او بتكرر واحد منها يمتنع الاسم عن الصرف تسعة
وقيل احد عشر تسعة منها ما ذكر فى المتن وواحد منها شبه الف التانيث فى مثل
ارطى الف للالحاق بجعفر لا للتانيث يقال ارطى للجمع وارطاة للواحد واذا
سمى به رجل امتنع عن الصرف شبه الف بالف التانيث فى الزيادة وعدم قبول
التاء لان التسمية تمنع التصرف واخر مراعاة الاصل فى مثل احمر بعد
التنكير فانه اذا نكر بعد ما سمى به شخص بقى غير منصرف على راى سيبويه نظرا
الى انه كان قبل التسمية غير منصرف للوصفية ووزن الفعل وقد زالت
الوصفية بعروض العلمية لما بينهما من التضاد العقلى فاذا نكر عاد حكم الوصف
لزوال المضادة وقال بعضهم ان شان الحكاية والتركيب اى كل ما امتنع عن
الصرف فسببه اثنا عشر اما الحكاية واما التركيب اما الحكاية ففى وزن الفعل
سواء قارن العلمية كيزيد او الوصف كاحمر ووجه الحكاية فى الاول ظ

لانه كا

لانه كما ان قبل العلمية فعلا لا يقبل الكسر والتنوين وبعدها بقى ذلك
الحكم واما فى الثانى فمشكل لانه لم يبق وصفية الفعلية حتى يحكى
على الحالة الاولى وان احتمل بان ذلك الوزن لو كان فى الفعل لما دخله
الكسر والتنوين فكذا لابد خلافه اذا كان فى الاسم ورد عدم صرف افكل
حال الجنسية لغير ذلك الاحتمال مع انه منصرف بلا خلاف واما التركيب ففى
البواقى كزينب فانه فى تركيب العلمية مع التانيث وكعمران فانه فى تركيب
العلمية مع الالف والنون وهكذا والحق انهما تسعة فان شبه الف التانيث
راجع الى الف التانيث تسامحا ومراعاة الاصل راجعة الى الوصف
فان شرطه ان يكون فى الاصل ولو عددت مثل هذين سببا على انفراد
للزمك ان تعدد تسعة او بل على تقدير كونه اعجميا تعدادا بل سببا
على انفراده حتى يكون الاسباب اثنى عشر واما الحكاية فقد عرفت
ما فيها واما التركيب فباطل الطرد والعكس اما بطلان الطرد فلان فى بعض الاسماء
تركيبا بالمعنى المذكور ولا امتناع فيه عن الصرف كندمان فانه فى تركيب
الوصف مع الالف والنون مع انه منصرف واما بطلان عكسه فلان بعض الاسماء
ممتنع مع عدم التركيب فيه كمساجد مع ان التركيب الخفى يكون احد السببين اى سببا
تاما لمنع الصرف ينبغى ان يكون تركيبا لفظيا كعمران بكون اجزاؤه مرتبة
مسموعة وتركيب بعض الاسباب مع البعض تركيب تخيلى قوله العلمية ش اى بكونه
الاسم علما للمعنى كعمران والحقيقة الاعيان كاسامة او الحقيقة المعنى
كسبحان او للموزون كفعلان او للعلم كفلانة فانه وضع ليكنى به عن اعلام

بالتاء فهو علم الاعلام او الحقيقة وقت خاص كسحر وقبة كل من اصناف
العلم المذكور معتبر في عدم الصرف قو والتانيث ش اي التانيث اللازم
لفظا كحبلى فانه لازم بالوضع وكطلحة فانه لازم بالعلمية لان التسمية
الصرف او معنى كتانيث زينب فانه لازم بمقارنة العلمية قيدنا التانيث
باللازم لعدم الاعتداد بغير اللازم ولذا صرفت الصفات المؤنثة كضاربة
او امراة جريح مع وجود التانيث والوصف قو والوصف ش اي الوصف
الوضعي وهو ما يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين كاحمر معناه له الحمرة واللحوق
اللازمي عنه قيد به كما في ثلث فانه وصف نحوي لازمي لا يقال ثلث رجال بل رجال
ثلث وصرفه ممتنع للوصف اللازمي والعدل التحقيقي واما الوصف العارضي
فلا اعتداد به فلذا صرف اربع في مررت بنسوة اربع مع تحقيق الوصف العارضي
ووزن الفعل قال نجم الائمة صرف اربع لا ينهض دليلا على عدم الاعتداد بالوصف
العارضي لجواز ان يكون صرفه بناء على انتفاء شرط وزن الفعل فان شرطه
ان لا يقبل التاء المتحركة وهو يقبلها يقال مررت برجال اربعة ومن منع انتفاء الشرط
مستندا بان التاء ليست علامة للتانيث بل للتذكير لم يات بسلطان مبين
لان التاء المتحركة التي يوقف عليها هاء من خواص الاسم سواء زيدت للتذكير
او للتانيث قو ووزن الفعل ش اي وزن الفعل الذي يختص ولا يوجد في
الا منقولا عن الفعل كشمر او على ان اعجمي كبقم او يغلبه كافعل فانه في الفعل اكثر منه
في الاسم لان الفعل اربعة اصناف في هذا الوزن ماضي الافعال وصيغة المتكلم وحده
من باب فعل يفعل وفعل يفعل واحدى صيغتي التعجب وفي الاسم ثلثة اصناف افعل
التفضيل

التفضيل والصفة المشبهة والجامد فهو في الفعل اكثر منه في الاسم فسقط
احتمال العكس كما قال بعضهم لكن يرد عليه عدم صرف قائل اذا سمي به رجل لان فاعل
في الفعل اكثر منه في الاسم مع ان المذهب الصحيح منصرف اللهم الا ان يمنع الاكثرية في
الفعل ويدعي العكس قال المتقدمون انما يؤثر وزن الفعل اذا اختص به او كان في
اوله زيادة كزيادة غير قابل للتاء سواء كان غالبا في الفعل او مغلوبا فيه لا يرد
نحو قائل اذا سمي به رجل لعدم الاختصاص وعدم الزيادة في اوله وقال بعضهم
ما نقل عن الفعل وجعل علما يمتنع عن الصرف سواء اختص به او غلب فيه او كان
في اوله زيادة اولا فينصرف اذا سمي به رجل امتنع عن الصرف وهذا يعرف من مذهب
الحكاية قو والعدل ش اي انتقال مادة الاسم عن هيئة الى هيئة اخرى مع ان
الاصل ان يكون هي على تلك الهيئة فالمادة منتقلة والهيئة الاصلية منتقل
منها والهيئة الاخرى منتقل اليها وبقيد العناية خرج عنه التغيير في مثل
رجيل ورجلان ورجال لانه ليس الاصل في شيء من هذين البابين ان يكون على
الهيئة الاصلية لانه يحصل المعنى المستفاد من الهيئة العارضية بخلاف
ثلث وعمر فانهما لو كان على الهيئة الاصلية لم يحصل المعنى فاذا قيل جاء في
رجال ثلث كان المعنى تقسيم الموصوف على العدد المخصوص وكذلك اذا قيل
جاءني رجال ثلثة ثلثة وكذلك التسمية بعامر وعمر فلا تفاوت في المعنى بين المعدول
والمعدول عنه ثم العدل قسمان تحقيقي وهو ان يوجد بدون ملاحظة
عدم الصرف بدون علتين دليل يدل على انتقال المادة من هيئة الى اخرى وتقديري
وهو ما لا دليل فيه على انتقال سوى عدم الصرف بدون العلتين اما الاول

كثلث في رجال ثلث فانه معدول عن المكرر اي عن ثلثة ثلثة فان غرض
من جرى على الوصف تقسيم الموصوف على عدد مخصوص اي جاء رجال منقسمة
على هذا العدد بالغا ما بلغ والمقسم في كلامهم مكرر نحو ابصرت العراق بلدا بلدا
وقرأت الكتاب بابا بابا فهو معدول عن المكرر واما الثاني فلانه مثل عمر وجد غير
منصرف وليس فيه غير العلمية فقدر فيه العدل حفظا لقاعدة عدم الصرف والا لم يتوهم
فيه العدل فضلا عن ان يجزم اذ المنصرف من هذا الوزن كثير ولا تقدير عدل فيه
قوله والجمع ش اي الجمع الذي ليس على زنته واحد كمساجد ومصابيح فان هذين
الوزنين من الجمع لما لم يوجد عليهما واحد من الوحدان العربية تقوى الجمعية في نائب
مناب العلتين فامتنعا عن الصرف وقيل في هذين الوزنين فاجمعا مرتين كاكالب
جمع اكلب وجمع كلب واناعيم جمع انعام جمع نعم فامتنع ذلك لتكرر الجمعيتين
ثم ما لم يجمع مرتين من هذين الوزنين كمساجد ومصابيح حمل عليه في عدم
الصرف لكنه يرد على الاول مثل افلس فانه جمع لا نظير له في الاحاد مع انه
منصرف بالاتفاق ولو قيل هو الجمع الذي ليس على زنته واحد وكان بعد الفه
حرفان متحركان كمساجد او ثلثة احرف اوسطها ساكن كمصابيح لم يرد مثل
افلس قوله والتركيب ش اي التركيب المقارن بالعلمية ولا يكون منقولا عن المركب النسبي
ولا يكون ثانيه صوتا ولا متضمنا لمعنى الحرف قبل النقل اما مقارنة العلمية فيلزم
لان التركيب المعتبر هو اللازم واما عدم النقل عن النسبي فلانه يحكى على ما هو عليه
قبل النقل كتابط شرا وعبد الله وجوان ناطق علما واما عدم كون ثانيه
صوتا ومتضمنا لمعنى الحرف فلانه مبني لا حظ له في الصرف ولا عدمه قال المص

في منفصل

في منفصل اذا جعل مثل خمسة عشر علما فيه وجهان البناء والاعراب
مع عدم الصرف قوله والعجمة ش اي العجمة التي كانت علما في العجم قبل النقل
لان العجمة النكرية يتصرف العرب فيها بخواص عربية بحيث لا يبقى فيها
رائحة العجمة بعد النقل ثم تسمى بها فلا يبقى لها اثر في منع الصرف قال نجم الائمة
انما تؤثر اذا كان الاعجمي علما في اول استعماله عند العرب بعد النقل وقبل التصرف
سواء كان علما في العجم قبل النقل عدم التصرف فيه بعد النقل واذا كان علما قبل
او لم يكن وظني انه بعيد عن الصواب اذ المقصود من العلمية في العجم قبل
النقل عدم التصرف فيه بعد النقل واذا كان علما قبل التصرف فالمقصود من
اشتراط العلمية حاصل ويؤيده عدم صرف قالون لكونه لقبا لابن نافع
قبل التصرف لجودة قراءته وهو قبل النقل رومي معرب بمعنى الجيد قوله والالف
والنون الخ ش اي المشابهتان لالفي التانيث في عدم قبول التاء فان كان
في اسم فشرطه العلمية لئلا يقبل التاء فيتحقق الشبه وان كان في صفة
فشرطه انتفاء فعلانة ليثبت الشبه ثم ان الكوفيين على ان منعه
بمضارعته لالفي التانيث بل هو كسائر الاسباب والبصريين على
منعه للمضارعة بعضهم على انه مستقل في المنع كالشبه به ولا اثر
للعلمية في الاسم ولا للوصف في الصفة والجمهور منهم على عدم استقلاله
لان المشبه دون المشبه به فلا يلزم من استقلال المشبه به استقلاله قوله
متى اجتمع في الاسم الخ ش اي في الاسم المعرب لان الاسباب لا اثر لها
في المبني وانما احتيج في منع الصرف الى سببين او تكرر واحد لان كل واحد

في النوع

دون بيان

غير منكر يقابل بين الصرف وعلامة فيجذبه الصرف لاصالته فينصرف فلا بد
من آخر ومن نكر ليترجح جانب الفرعية فيمتنع عن الصرف ووجه الامتناع
عند اجتماع اثنين او تكرر واحد هو ان كلاً من الاسباب فرع
الاصل فان العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع التذكير والوصف
فرع الموصوف ووزن الفعل فرع لوزن الاسم والعدل فرع معدول
عنه والتركيب فرع الافراد والجمع فرع الواحد والعجمة فرع العربي
والالف والنون فرع لالفي التانيث عند البصريين او لما زيد عليه
عند الكوفيين فيكون في الاسم فرعيتان كما ان في الفعل فرعيتين
فرعية التاليف وفرعية الاشتقاق فيمتنع عن الكسر والتنوين
امتناع الفعل عنهما قال الا ما كان على ثلثة احرف اه كذا الموصول
مع الصلة مستثنى من فاعل لم ينصرف اى لم ينصرف وجوبا وعلى سبيل
القطع الا ما كان على ثلثة احرف ساكن الوسط فانه لا قطع
لعدم الصرف بل يجوز الصرف وعدمه وانما قلنا وجوبا وعلى سبيل
القطع لان عدم الانصراف لو اخذ مطلقا لم يصح الاستثناء كما لا يخفى
على من له ادنى ذوق اما الصرف فللخفة لان عدم الصرف لدفع ثقل السببين
وخفة الاسم يعارض ذلك الثقل واما عدم الصرف فلاعمال السببين
مع قطع النظر عن خفة الاسم قال كنوح ولوط اه فان في كل منهما العلمية والعجمة
يجوز صرفه للخفة وعدمه لاعمال السببين وكذا ما احد السببين تانيث
كهند ولم يمثل منه لان جواز الامرين فيه مقطوع وايضا ورد به استعمال
الفصحاء

الفصحاء قال لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب
واما ما احد سببيه عجمة كنوح فان جواز الامرين فيه بمجرد القياس
لم يرد استعمالهم بعدم صرفه حتى ان بعض المتاخرين قطع صرفه و
استدل بالمنقول والمعقول اما المنقول فلوروده منصرفا في التنزيل و
غيره من كلام العرب العرباء واما المعقول فهو ان العجمة سبب ضعيف لا تعارض
الخفة بخلاف التانيث فلذا اشار منه ولم يمثل من باب هند ثم انه
اراد بمثل نوح ولوط ما فيه بيان من هذا النوع سواء كان احد السببين
عجمة كنوح او تانيثا كهند واما فيه اسباب ثلثة من هذا النوع كماه
وجور فان كلا منهما علم لبلدة مخصوصة ففيها العلمية والعجمة والتانيث
المعنوي فلا يقال في امتناع صرفه لان الخفة لو عارضت احدها
بقي اثنان بلا معارض فيمتنع قطعا فان قيل فليتعارض العلمية
والآخران مشروطان بها وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط
فلينصرف قلنا وجود العلمية شرط لتاثيرهما لا اثره والخفة تعارض
الاثر وكل علم لا ينصرف اه اى كل غير منصرف احد سببيه او اسبابه
العلمية ينصرف عند التنكير اى عند ارادة فرد ما من الافراد المسماة
بهذا الاسم بالاوضاع المتعددة وذلك لان ما هو مشروط بها
من الاسباب يكون زوال العلمية زوالها فينصرف لبقائه بلا سبب
وما هو غير مشروط بها كالعدل ووزن الفعل وان لم يكن زوالها زوالها
لكن يبقى بعد التنكير سبب واحد فينصرف وهما متضادان استقراء

فلا يكون مع العلمية الا احدهما واصمت علم برية من نعت بكسر
الميم وان لم يشتهر فلا قدح به لكلية تلك الكلية واما الجمع والتأنيث
بالالف فلا اثر للعلمية فيهما لاستقلالهما في المنع واما الوصف
والالف والنون فيه فلا يجامعها لتضادهما وانما قال في الغالب
لان مثل احمر يبقى غير منصرف بعد التنكير ايضا على راي سيبويه
لانه كان في الاصل وصفا وقد زال بالعلمية فبعد زوال العلمية
يعود الحكم الاصلي لزوال العارض واما عود نفس الوصف فلا قائل به
فان معنى احمر قبل التسمية شيء له الحمرة وبعدها ذات مشخصة وبعد
التنكير شخص ما من الاشخاص المسماة بهذا الاسم فالعائد
حكم الوصف لا نفسه وعلى راي الاخفش ينصرف لان الوصفية زالت
بالعلمية وهي زالت بالتنكير والساقط لا يعود والجواب ان العائد
ليس نفس الساقط بل حكمه وههنا فائدة لابد من التنبيه عليها وهي
ان خلافهما يجري في كل ما احد سببيه قبل التسمية وصف والاخر
سوى افعل التفضيل فانه لا يجري فيه خلافهما لان التسمية لو كانت
ممن يبقى غير منصرف بعد التنكير اتفاقا لان من مذكورة للوصفية
الزائلة فكانها غير زائلة واذا لم يكن بعمارتة من ينصرف بعد التنكير
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه لانه لا يجري على الفصل المنصرف
بحث المعنى قوله المرفوعات على ضربين ش اقول لما كان وجوه اعراب
الاسم رفعا ونصبا وجرا كان اقسام المعرب بالضرورة مرفوعا
ومنصوبا

ومنصوبا ومجرورا وانما كان وجوه الاعراب ثلثة لان مقتضيات
الاعراب ثلثة الفاعلية والمفعولية والاضافة فلو زادة الوجوه
عليها لزم الترادف ولو نقصت عنها يلزم الاشتراك وهما خلاف
الاصل فالوجوه ثلثة فالمعرب كذلك وقدم المرفوع على الاخرين لانه
عمدة الكلام لا يتم الكلام بدونه بخلاف المجرور فانه فضلة والمنصوب
وان كان البعض منه عمدة الا انه اكثر فضلة وقال المرفوعات على
ضربين اصلي اي في حكم الرفع اصل اي في استحقاق الرفع اصل وملحق
اي بالاصل في الرفع يعني ان احد القسمين رفعه بالاصالة لا على سبيل
التبع والالحاق بالغير والاخر بخلافه والاول هو الفاعل وانما كان اصلا
لقوة عامله اذ عامله لا يكون الا الفعل او شبهه وقوة العامل يناسبها
اقوى الاعمال وهو الرفع ولان الفاعل ثاني اثنين وغيره من المرفوعات
ثالث ثلثة والثاني اصل بالنسبة الى الثالث ولان رفع الفاعل لا ينسخ
ناسخ بخلاف رفع المبتداء والخبر فانه ينسخ دواخل المبتداء والخبر فالفاعل
اصل وما سواه ملحق به لا كما ذهب اليه البعض من ان المرفوعات اصول
في الرفع ولا كما ذهب اليه الاخر من ان المبتداء والخبر اصل والفاعل ملحق به
قوله وهو على ضربين مظهر او ش اقول هذا التقسيم تمهيد لبيان ان الفاعل
في مثل زيد ضرب منوي لا محذوف ولا متقدم والدليل عليه امتناع الزيدان
ضرب والزيدون ضرب يعني لو كان الفاعل فيه محذوفا او متقدما لوجب
ان يقال الزيدان ضرب والزيدون ضرب بافراد ضرب لانه لو قيل الزيدان

ضرب مع اعتبار المقدم فاعلا لزم تعدد الفاعل ومع اعتبار مجذوف فالزم
التناقض ولو علل عدم كون المقدم فاعلا بقاعدة امتناع تقدم الفاعل
لدار لان قاعدة الامتناع نشأت من عدم جواز ان يكون المقدم فى
زيد ضرب فاعلا فلو اخذ عدم جواز ان يكون المقدم فاعلا منها الدار
واللازم باطل لانه يجب الزيدان ضربا والزيدون ضربوا فالملزوم مثله
فالفاعل منوى قوله والملحق تحته ضرب ش اى والملحق بالفاعل فى الرفع تحت
لا زيد ولا نقص والدليل على الحصر هو الاستقراء فقط واما التوابع فهى داخلة
تحت حكم المتبوع ينصب عمل العامل على القبيلتين يعنى المتبوع والتابع
انصبابه واحدة الا ان عمل العامل يصل الى المتبوع بلا واسطة والى التابع
بواسطة كى نحلل الاناء فانه حامل للاناء والماء جميعا وفيها مذاهب آخر
لا يسع بيانها هذا المختصر قوله المبتدأ والخبر ش اعلم ان فى الفاعل حيثيتين
حيثية كونه مسندا اليه وحيثية كونه آخر جزء من الكلام فالمبتدأ الحق به
فى الرفع لاشتراكهما فى الحيثية الاولى والخبر الحق به فى الرفع لاشتراكهما فى
الحيثية الثانية وقدم ذكر المبتدأ والخبر مبادرة الى رد من ذهب الى اصالتها
قوله وحق المبتدأ ان يكون معرفة ش اى ما ينبغى ويليق بشانه هو التعريف لان
المعلومية عند المتكلم ليمكنه ان يخبر عنه وعند المخاطب ليفيد الاخبار
الا يرى انك لو قلت شىء ما موجود لما افدته بكلامك الا ما كفت الضرورة
امره اذ المخاطب يعلم بالضرورة ثبوت الوجود لشىء ما بخلاف ما اذا قلت زيد
قائم فانه محط الفائدة يستفيد المخاطب منه ثبوت القيام لزيد وتحققه

هذا انه

هذا انه كلما ازداد خصوص المحكوم عليه ازداد الحكم بعدا عن ذهن السامع
فالاخبار به افادة له فانظر الى قولك زيد حافظ التوريت والى شىء ما موجود
حتى ينجلى لك ان الاول محط الفائدة والثانى لا يفيد شيئا منها قوله وقد يجىء نكرة ش
اى يفيد الفيدة بجزئية الحكم لقلة النكارة لان الاصل فيه هو التعريف لكن
اطلق الحكم ويكفى ذلك لان ورود نكرة مشروط بان يتخصص بوجه من الوجوه
بالوصف المستفاد من التنكير اى شر عظيم اهر ذا ناب اذ التنكير للتعظيم واما بكونه
فاعلا فى المعنى لان الاصل ما اهر ذا ناب الا شر فشر فاعل اهر محكوم عليه بالاهرار
متخصص بتقدم اهر واسناد اى ليس الفاعل مطلق شر بل هو شر موصوف بالاهرار
فلما قصد الاختصار اسقط حرف النفى والا وقدم المحكوم عليه على المحكوم به ليحصل
الاختصار مع افادة الحصر فكما انه متخصص حال كونه شر اذ ذلك المعنى محفوظ
بعينه بعد العدول كذا قيل وفيه بحث وهو ان التخصيص السابق على الحكم لا يكون سببا
لصحة الحكم على النكرة وهو لا وجود له فى مثل شر اهر اذا لم يوخذ الوصف من التنكير
مع ان قولهم هو فى قوة ما اهر ذا ناب الا شر فى حيز المنع لان هذا التخصيص
اما تخصيص الجنس والمعنى ان المهر جنس الشر لا جنس الخير وهو باطل قطعا لان
الخبر لا يهر والتخصيص رد للاعتقاد الخطاء ولا اعتقاد فلا رد وفيه بحث
لان الشيخ عبد القاهر قال قدم شر ليكون المعنى ان الذى اهر جنس الشر
لا جنس الخير فالخير يكون مهر الا ان المهر بر صوت الكلب عنده من المرغوب او المكروه
دون نباح واما تخصيص الافراد والمعنى ان المهر شر لا شران وهو بعيد قطعا
من مظان استعمال هذا التركيب فالحق ما اشير اليه اولا من التخصيص بالوصف

[illegible]

[illegible]

المستفاد من التنكير او يقال هو بمحض نكرة حكم عليه بالاطراد وساغ الحكم على
النكرة المحضة مذهب الفاضل ابن الدهان واليه ميل بعض المتاخرين من المحققين
وذلك لان الغرض من الحكم على النكرة اذا كان غير افادة السامع فالامر في الساغ
اظهر ولو كان افادة السامع فمدار صحة ثبوت الافادة فحيثما ثبت فذاك
نكرة وموضع ويمكن ان يحمل اطلاق المص على هذا الراى قوله وحق الخبر ان يكون
نكرة ش اى وشان الخبر ومقتضاه النكارة اى ينبغى ان يكون الخبر بحيث
لا يشير بجوهره او بالالة الى معلوم المخاطب لانه محط الفائدة وان كان
معلوما للسامع فلا باس به قوله وقد يجيان معرفتين ش الظاهر في
الاسلوب ان يقول وقد يجي معرفة لان البحث في الخبر ولان شان المبتداء
هو التعريف فلا وجه لالة التغليب في تعريفه لكن لما اراد ان ينبه على ان تعريف
الخبر مشروط بتعريف المبتداء في التركيب الخبري غير الاسلوب وقال وقد يجيان
معرفتين ان قيل اذا كان معرفتين فما الفائدة في الاخبار قلنا انه يكون المتكلم
بصدد الاخبار والاعلام فالامر في جواز تعريفه اظهر لان الغرض ليس افادة
المخاطب مثلا قائل الله الهنا ومحمد نبينا غرضه التعريف بتكلم كلمة الشهادة
لا افادة السامع حتى يرد انه لا فائدة فيه وان كان بصدد الاعلام فالوجه
ان يقال ان المخبر نزل العالم بالخبر لعدم جريه على موجب علمه فان موجب العلم
هو العمل به بمنزلة الجاهل فالقى اليه الخبر وقال الله الهنا ومحمد نبينا افاده
الى الجاهل او يقال غرضه ليس افادة نفس الخبر لانه معلوم المخاطب غرضه اعلام
المخاطب انه عالم بالخبر كالمخاطب وفي مثل زيد المنطلق وجه اخر وهو ان

المخاطب

ان المخاطب كما يعرف زيدا يعرف ان شخصا قد انطلق لكن لا يعرف ان
زيدا هو ذلك المنطلق فافادة الخبر ان زيدا هو ذلك المنطلق بعينه ثم انهما
اذا كانا معرفتين يجب تقديم المبتداء على الخبر لا لتجويز الامرين يؤدى الى
اللبس والتزام الخبر بترك الاصل بلا ضرورة فالمقدم مبتداء والمؤخر خبر
فاذا قيل الهنا الله فالهنا مبتداء والله خبره الا ان لا يستقيم المعنى الا
بان يكون المؤخر هو المبتداء كقولهم ابو حنيفة ابو يوسف فان صحة المعنى
واستقامة التشبيه تقتضى ان يكون ابو يوسف هو المبتداء وابو حنيفة
خبرا له على معنى ابو يوسف كابى يوسف لم يجد التشبيه محزوما ولم يستقر في مركزه
لان تشبيه الاقوى بالاضعف والامر فيه على العكس وبعضهم اطلق وجوب التقديم وجعل
مثل قولهم ابو حنيفة ابو يوسف من قبيل التشبيه المقلوب وهو تشبيه الاقوى بالاضعف
مبالغة في شان الاضعف كقولهم وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفة
حين يمتدح هذا ما قالوا وفيه بحث لان المثل المذكور وامثاله ليس من باب تعريف
المبتدء والخبر معا نظرا الى التحقيق تامل قوله والخبر على نوعين مفرد الخ ش
اراد بالمفرد هنا مقابلة الجملة فكل ما ليس بجملة فهو مفرد بهذا المعنى ولهذا الشرح
مثل من المضاف وقال نحو زيد غلامك ولم يقل نحو زيد غلام كما هو الظاهر
والاصل ثم الخبر المفرد الجامد خال من ضمير المبتداء خلافا للنحاة الكوفية فانهم ذهبوا
الى استكنان الضمير فيه واولوا الجامد بالمشتق وقالوا غلام في زيد غلام
في قوة مملوك وهو هذا الا تكلف سمج قوله وهي على اربعة اضرب الخ ش وجه الحصر انه
ان كان المسند اليه مقدما لفظا ورتبة او رتبة فقط نحو زيد قايم وقائم زيد

فالجملة اسمية وان كان المسند مقدما وكان ظرفا او جاريا مجراه
فالجملة ظرفية نحو في الدار زيد وزيد في الدار ابوه وامامك بكر وبكر امامه
زيد وان كان فعلا قد دخل حرف الشرط فالجملة شرطية نحو ان ضربت
ضربت والا فعلية سواء كان المسند المقدم فعلا نحو ضرب زيد او
اسم فعل نحو هيهات زيد او صفة واقعة بعد حرف النفي والاستفهام نحو
اقائم الزيدان وما قائم الزيدان قوله نحو زيد ان تكرمه نكرمك ش فالخبر
في الحقيقة عند القوم هو الجزاء والشرط قيد له اي زيد نكرمك وقت اكرامك
اياه ومجموع الشرط والجزاء عند ارباب المعقول والمعنى زيد اكرامك اياه
ملزوم لاكرامنا لك وصحة قولهم زيد ان يكرم بكر الكرام عمرا بعيد قول ارباب
المعقول لخلو الجزاء عن الضمير العائد الى المبتدا والمال على راي القوم زيد اكرم
عمرا وقت اكرامه بكرا وعلى راي ارباب المعقول زيد اكرامه بكرا ملزوم لاكرام
عمرو الانسب في سماحة المعنى الاول وفي حل الاشكال الثاني قوله وظرفية
نحو خالد امامك وبشر من الكرام ش الاول فلان الخبر فيه الظرف حقيقة والثاني
فلان الخبر فيه منزل منزلة الظرف بمعنى ان في الثاني حذف المتعلق وانتقال العمل
اليه على ما كان في الاول كذلك والتقدير خالد حصل امامك او حاصل امامك
وبشر حصل من الكرام او حاصل من الكرام فحذف وانتقل فاعله الى الظرف الحقيقي
والجار والمجرور وكونه جملة بناء على تقدير الفعل كما هو مذهب النحاة
البصرية فانهم يقدرون فعلا لانه الاصل في العمل ولانه يقدر الفعل عند
وقوع صلة بالاتفاق فعند التردد وجب المصير الى المتفق عليه في موضع

واما اذا

واما اذا اقدر اسم فاعل كما هو مذهب الكوفية فلا يكون جملة لان
الاصل غير جملة فالخلف كذلك ووجههم ان المقدر خبر وحق الخبر هو
الافراد والقياس على الصلة فاسد لان الصلة من مظان الجمل بخلاف
الخبر والانصاف ان المتبادر من زيد في الدار عند الاطلاق هو حصول
زيد في الدار فالمقدر حاصل ولو كان المقدر حصل لزم ان يفهم عنه الحصول
فيها في زمان سابق على زمان الاطلاق واللازم باطل والملزوم مثله
قوله ولا بد في الجملة من ضمير ش اي لا بد في الجملة الخبرية الواقعة خبرا عن غير ضمير
الشان من ضمير يرجع الى المبتدا او من قائم مقامه كلام الاستغراق في نعم
الرجل زيد على تقدير ان يكون المخصوص مبتدا والجملة خبره المقدم فقوله
من ضمير اما بناء على الاعم الاغلب فان الارتباط في اغلب المواضع بالضمير واما
بناء على ارادة عموم المجاز اي لا بد في الجملة من ذكر فان الذكر يتناول الضمير
وغيره وانما قيدنا الجملة بالخبرية لان الانشائية لا يقع خبرا وانما قلنا
من غير ضمير الشان لان الجملة الواقعة خبره لكونها عبارة عنه لا يحتاج
الى ضمير يربط بينهما بل خلوها عن الضمير واجب قوله الا اذا كان معلوما ش
مستثنى مفرغ اي لا فراق في الجملة من ضمير يرجع الى المبتدا لفظا كل وقت
الا وقت كونه معلوما بدلالة السوق فانه ح لا حاجة الى ذكر الضمير بل
يكفي مجرد تقديره وارادته فقلنا لفظا لا بد من عنايته ليصح الاستثناء
تأمل قوله البر الكر بستين درهما ش اي الكر منه بستين درهما فعلى
الاول صفة الكر وعلى الثاني حال منه فاعل الظرف اعني بستين و[illegible]

على الحذف سوق الكلام وتقديم البر على الكر قالوا في مثل هذا الاسلوب
يجوز حذف الخبر قياسا نحو الغنم شاة بدرهم اي شاة منها بدرهم
قوله وقد يقدم آه ش اي جوازا ووجوبا اما التقديم على سبيل الجواز
فاما للاهتمام به لكونه محط الفائدة ومساق الكلام لافادته واما
لئلا يذهب نفس السامع قبل ذكره الى كل مذهب ممكن مثلا اذا قيل زيد
يذهب نفس السامع الى احتمالات شتى الى ان الخبر قيام او قعود او غيرهما
الى ما لا يتناهى فاذا قدم وقيل قائم علم من اول الامر ان الاخبار في هذا
الكلام عن المخبر عنه بالقيام فيصير لحصول نعم غير مترقبة ولقائل ان
يقول لا اذا انقطع الاحتمالات بتقديم الخبر في جانب الخبر نشا الاحتمالات
في جانب المخبر عنه قبل ذكره واما لغيرهما من استقامة النظم وغيرها و
اما التقديم على سبيل الوجوب فلامر يعرض ويعدل عن سنن الاصلي قطعا
وذلك كتضمن المفرد ما له صدر الكلام كاين في اين زيد فانه خبر مفرد متضمن معنى
الاستفهام الذي له صدر الكلام لكونه مغيرا جاعلا المقطوع مشكوكا فيقدم
ذلك المتضمن على المبتدا وجوبا حفظا لتلك الصدارة ولا يقال زيد اين و
يضاف التقديم الى هذه العلة ولا يضاف الى الاهتمام والى دفع الاحتمالات
ولا الى غيرها وان امكنت وككونه خبر ظرفا عند كون المبتدا نكرة فانه يجب
تقديمه على المبتدا اما لئلا يلزم الاخبار النكرة المحضة واما لدفع الالتباس
بالصفة اذ لو قيل رجل في الدار لم يعلم ان الظرف خبر او صفة كغيرها على
ما علم في المطولات قوله ويجوز حذف احدهما عند الدلالة ش اي قوله ويجوز حذفهما

معا ايضا

معا ايضا كقولك نعم في جواب ازيد قائم فان التقدير نعم زيد قائم ولم يصرح
هذا لاندراجه تحت قوله ويجوز حذف احدهما لان حذف الامرين يستلزم
حذف احدهما وانما قال عند الدلالة لامتناع حذفهما بدون الدلالة
لكونهما ركنا من الكلام ثم حذف كل منهما مرة على سبيل الجواز ومرة على سبيل
الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز فكقوله تعالى فصبر جميل فانه اما مبتداء
محذوف الخبر اي فصبر جميل اجمل اي من الجزع وبث الشكوى واما خبر محذوف
المبتدا والتقدير فامري اي عادتي وسيرتي عند مس المكروه صبر جميل اي حبس
النفس عن الجزع وبث الشكوى لا الجزع وبث الشكوى فحمل الاية على
حذف المبتداء اولى بوجود كون المبتداء معرفة وكثرة حذف المبتداء وترتب
غرض التمدح على مساق الاية فان مساقها التمدح القائل بالصبر وتوافق
قرائتي النصب والرفع في اسناد الصبر الى القائل ودلالة الحال على حذف المبتداء
وهي ان سوق الاية لتمدح القائل بالصبر وحذف المبتداء يؤيد به وفي هذا الاخير
نظر لانه كما ان لمساق الاية دلالة على حذف المبتداء كذلك المقام يدل على
حذف الخبر لان من سير الصالحين ان يقولوا اذا اصابتهم مصيبة صبر جميل اجمل
فاذا قيل صبر جميل بدون ذكر اجمل يفهم معنى الاجلية بقرينة المقام ولو لم يكن
دلالة على حذف الخبر لما كان لحمل الاية على حذف الخبر وجه اصلا واما الحذف
على سبيل الوجوب فهو اما سماعي او قياسي والسماعي كقولهم رمية من غير
رام اي هذه رمية والقياسي كقولهم الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وعليه
جميل ما قطع بالرفع على المنعوت لغرض المدح او الذم او الترحم وعليه الوجوب

في الاول اتباع الاستعمال الوارد على تركه وفي الثاني اتباع الاستعمال الوارد في
نظائره واما حذف الخبر وجوبا ففي مواضع كثيرة لا يسع ذكرها المقام قوله
والاسم في باب كان ش صرح كان واضاف الباب اليه لاصالته لكثرة اقسامه
واستعماله ان قيل ما السر في ان المص لم يذكر اسم كان في المفصل في
ملحقات الفاعل وذكره فيها في هذه الرسالة قلنا انه لما عرف الفاعل
هناك بحيث دخل فيه اسم كان وهو ما كان المسند اليه من فعل
او شبهه مقدما عليه واسم هذا الباب كذلك فلم يذكره في الملحقات
وفي هذه الرسالة لما لم يعرف الفاعل بني الكلام على ما عليه الجمهور من ان الاسم
في هذا الباب ملحق بالفاعل شبيه به في كونه مسندا اليه هذا ولكن للفاضل
ان يقول لا نسلم صدق تعريف الفاعل على اسم كان لان كان لكونها ناقصة
لا تسند الى اسمها بل الاسناد الى الاسم من قبيل الخبر فقط اللهم
الا ان يتقبل ما قاله البعض من ان معنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام
المتصف بالكون اي الحصول في الماضي فيتحقق الاسناد من قبل
كان الى الاسم ايضا فيصدق عليه التعريف قوله والخبر في باب ان ش
الحق به في الرفع لانه شبهه به في كونه آخر جزء من الكلام قوله وحكمه
حكم خبر المبتدا ش اي حكم خبر هذا الباب كحكم خبر المبتدا في الاصناف
والاحوال والشرائط اي فانه يجوز ان يكون مفردا او جملة وفي لزوم الضمير
عند كونه جملة وفي جواز حذف الضمير بدلالة السياق وفي جواز تعريفه وتنكيره
وفي غيرها الا في التقديم اي لا يجوز تقديم خبر هذا الباب على اسمه لضعفه

في العمل

في العمل ولاداء التقديم الى اللبس بالصفة كالوقت وزمان الا وقت كونه ظرفا
او جارا بمجراه فانه ح يجوز تقديمه لان الظرف لاتساعه ومقارنته
بكل ممكن لتعلق المحرمية بالاشياء والتنزل منها منزلة انفسها فيجوز
فيه ما لا يجوز في غيره مع انه لعدم ظهور الرفع فيه لا يؤدي التقديم الى
اللبس ولا يلزم من عموم التشبيه واستثناء التقديم فقط صحة وقوع مثل
اين خبر الذي كما يصح وقوعه خبر المبتدا لان غرض المص ان يثبت
مشاركته لخبر المبتدا في جميع الاحكام سوى التقديم بعد ما ثبت
خبريته للذي بل لو قال كل ما يصح خبر المبتدا لورد النقض بمثله ولم يقل
كذلك فلا يرد عليه بمثله قوله وخبر لا لنفي الجنس اه ش قال لنفي الجنس
لان خبر لا لغير نفي الجنس يعني في قسم المنصوبات قوله لا رجل افضل منك الاولى
ان يمثل لا غلام رجل افضل منك ليكون المرفوع نصا للخبرية ولا يكون
فيه احتمال الوصفية اذ المرفوع في هذا المثال متعين للخبرية ولا احتمال للصفة
لعدم التطابق في الاعراب بخلاف مثال المص فان المرفوع فيه يحتمل ان يكون
وصفا جاريا على محل رفع المبني قوله وقد يحذف ش اي خبر لا هذه عند
قيام القرينة كقولهم لا باس اي لا باس عليك والقرينة انهم يقولون مرة
لا باس عليك واخرى لا باس فدل ذكرهم عليك في ذلك على ان المقدر
في لا باس عليك ويجوز ان يكون جوابا لقول القائل هل علي باس والقرينة ح
هي السؤال وبنو تميم لا يثبتونه اصلا عاما كان او خاصا واذا قالوا
لا رجل افضل نصبوا افضل او رفعوه على الوصفية وقال نجم الائمة

لا يثبتون اذا كان عاما كالوجود واذا كان خاصا كالقيام والافضلية
فهم والحجازيون سواء في الاثبات لعدم الدال على الحذف وميل المص
الى الاول لانه قال في المفصل في قولهم لا كريم الولدان مصبوح يحتمل
ان يترك طائية الى الحجازية ويجعل مصبوح خبرا او لا يترك ويجعل
صفة جارية على محل الرفع مع انه خاص فلو كان مذهبهم اثبات الخاص
والاشبه بالحق ما ذكره نجم الائمة لامتناع حذف ركني الكلام بدون القرينة
والقرينة ان لا فرق بينهما في اثبات الخاص واما في العام فبنو تميم يوجبون
الحذف والحجازيون يكثرون **قوله** واسم ما ولا بمعنى آه **ش** جهة الحاق
بالفاعل كونه مسندا اليه مثله قال بمعنى ليس لان اسم لا التي لنفي الجنس من قسم
المنصوبات مثل لما مثل بهما تنبيها على انها تعمل في المعارف والنكرات بخلاف
لا فانها لا تعمل الا في النكرات وذلك لان ما اوغل في الشبه بليس من لا وعلل ثمرة
مشابهتهما بليس **قوله المنصوبات على ضربين آه ش** احدهما اصل في
استحقاق النصب والآخر ملحق به فالاصل في النصب هو المفعول لان النصب
علم المفعولية والمفعولية صفة المفعول والحال والتمييز والمستثنى وغيرها
ملحقات بالمفعول لانعقاد الشبه بينها وبينه والتوابع المنصوبة
داخلة تحت حكم المتبوع المنصوب بنصب العامل على القبيلتين انصبابة
واحدة يعني ان نصب التابع هو كان نصب المتبوع لان العامل يعمل فيه
باقتضاء المتبوع فقط فلا تعدد في الاقتضاء فكان لا تعدد في النصب
فلا بطلان لحصر المنصوب على القسمين **قوله** وهو على جهة اضرب آه **ش**

ودليل

ودليل الحصر هو الاستقراء فقط قدم المفعول المطلق لكونه اقرب
الى الفعل لكونه جزء مدلول الفعل ولكونه اصلا بالنسبة الى سائر
المفاعيل وذلك لانه فعل الفاعل اختيارا او طبعا بخلاف غيره
فان زيدا في ضربت زيدا ليس فعلا للمتكلم وانما يقال له مفعول لتعلق
الفعل به بالوقوع واما نحو ضربته تاديبا له فالتاديب وان كان فعل المتكلم
كالضرب الا انه على سبيل التوليد لا على سبيل المباشرة وقيامي في كرهت
قيامي وان كان فعل الفاعل لكن لما ذكر لغرض ان يتعلق به فعل الفاعل
بالوقوع صار كانه ليس فعل الفاعل وليس بصادر عنه **قوله** وهو المصدر **ش** عرف
بالمصدر واراد بالمصدر المعرف اسم الحدث الذي جرى على الفعل تاكيدا لمدلوله
نحو ضربت ضربا او بيانا للعدد مدلوله نحو ضربت ضربة او للنوع مدلوله نحو ضربت
ضربة سواء اشتق من الفعل كالامثلة المذكورة او لم يشتق كقهقرى
في رجع القهقرى ولو اراد به اسم الحدث المشتق منه الفعل لبطل
عكس تعريفه بمثل قهقرى في رجع القهقرى لعدم اشتقاق على المصدر
وغير المصدر بعد ما عرفه بالمصدر فانه لو لم يرد بالمصدر المعرف ما
ذكر بل اراد اسم الحدث المشتق منه الفعل كما اراد ذلك من المصدر
الذي هو احد قسمي المفعول المطلق في قوله وهو على ضربين مصدر
وغير مصدر لبطل عكس تعريفه ولزم التناقض لان قوله المفعول المطلق
هو المصدر في قوة كل فرد من افراد المفعول هو المصدر وقوله المفعول المطلق
مصدر وغير مصدر في قوة بعض المفعول المطلق ليس بمصدر فيتناقض

له

القهقرى والدليل عليه تقسيم المص المفعول المطلق الى المصدر وغير المصدر

كلاما هذا وان قوله ضربت يجوز ان يكون الكسر والتاء فيه كلاهما
للنوع وهي الهيئة التي هي عليها الفاعل عند ملابسة الفعل فالمعنى ضربت
نوع ضرب ويجوز ان يدل بالكسرة على النوع وبالتاء على وحدته والمعنى
ضربت نوع ضرب واحدا اي نوعا واحدا من الضرب قوله وقعدت آه ش ايراد
هذا المثال اشارة منه الى عدم لزوم الموافقة بينه وبين عامله لفظا بل
اللازم هو الموافقة معنى ورد على سيبويه بابلغ وجه واوكده حيث
شرط فيه الموافقة لفظا ومعنى وذلك لانه لما قال المفعول المطلق هو
المصدر اي اسم الحدث الجاري على الفعل سواء اشتق منه الفعل او لم
يشتق منه علم من هذا الاطلاق ان كل اسم متصف بتلك الصفة يصلح
ان يكون مفعولا مطلقا سواء وافق في اللفظ او لم يوافق فاذا ورد
بعد هذا الاطلاق قعدت جلوسا يكون فاذا ورد بعد هذا الاطلاق
قعدت جلوسا يكون تصريحا للرد المستفاد من الاطلاق وهل هذا
الا الرد على وجه التاكيد ومذهب سيبويه في هذا الاسلوب ذهاب
الى التقدير وجعل المفعول المطلق مقدرا اي قعدت جلست جلوسا قوله و
المفعول به آه ش قدمه على البواقي لانه اقرب الى الفعل بالنسبة
اليها لان الفعل المتعدي له طرفان طرف القيام وهو الفاعل وطرف
الوقوع وهو المفعول به وهو الذي يتعلق به فعل الفاعل بالوقوع عليه
حسا نحو ضربت زيدا او معنى وذهنا نحو علمت سواء كان له وجود
قبل تعلق الفعل به كالمثالين المذكورين او خرج من العدم الى الوجود

يتعلق

يتعلق الفعل به نحو خلق الله العالم وان اورد على عكس التعريف بنحو
ما ضربت زيدا فالجواب ان الاصل ضربت زيدا والنفي طار وهو التعلق
بالوقوع حاصل في الاصل وان اورد على طرده بنحو زيد ضربته بان زيدا
فيه يصدق عليه الحد دون المحدود لكونه مبتدا فالجواب ان قيد
الحيثية مراد في التعريف اي الذي يتعلق به فعل الفاعل بالوقوع عليه ويذكر
لهذه الحيثية وزيد في زيد ضربته وان كان في هذه الحيثية لكن ذكره
لحيثية اخرى وهو ان يحكم عليه بالمضروبية لا لان يقع عليه الفعل
وقول بعضهم انه كما صدق عليه الحد صدق المحدود ولا ان الفعل لاشتغاله
بضميره لم ينصبه او هو من تسامح الفضلاء مبهوت لانه مبتدا محكوم عليه
ركن من الكلام والمفعول فضلة فكيف يكون احد المتباينين هو المباين
الآخر بعينه قوله كقولك لمكة آه ش اللام الجارة للتعليل اي كقولك لاجل من يريد
الحج ولاجل من يريد الرمي وليست للتعدية العمل والا لزم تقدير المخاطب
والمقدر غائب كما يشهد به عبارته في المفصل اي يريد ذلك العازم مكة
ويجب ذلك المنتهي القرطاس والقرينة على خصوص الحذف في الاول تهيؤ
اسباب الحج وفي الثاني توجه المنتهي المسدد سهمه الى جهة القرطاس قوله و
المنادى المضاف آه ش غير الاسلوب بايراد كلمة منه تنبيها على لزوم اضمار
الفعل في هذا الباب والوجه في اللزوم ان الاصل كان ان يقال يا عبد الله
لانه اذا قيل بالتوجه للخطاب لكل من سمع فيمس الحاجة الى الاتيان بكلمة تدعو لبيان
ان المعني بالخطاب من هو ثم لما علم الواضع ان هذا الباب يكثر وقوعه في لسانهم

بل هذا لازم هذا

وضع الباب على الحذف والنيابة تخفيفا ولا يذهب عليك ان المعنى بكثرة الاستعمال

لو كان واجب الحذف لينتقض الباب بسنعمل بالذكر شهرا او سنة وكثرة الوقوع في

لسانهم بالفعل ثم حذف المنوب وناب النائب مناب لانه هذا ينافي وجوب

الحذف تامل قوله والمضاف نحو يا خيرا من زيد ش وجه مضارعته لان خيرا

يعمل في محل الجار والمجرور النصب على المفعول في المضاف اليه الجر او ان خيرا مثلا يعمل

في زيد عمل المضاف الجر في المضاف اليه واي فائدة من زيد او زيد من تتمة الاول كما ان المضاف

اليه من تتمة المضاف اليه غ اعلم ان المضارعة يتحقق ايضا بنعت هو جملة

نحو يا حليما لا يعجل ويا رجلا في الدار وبنعت مفرد عند بعضهم نحو يا رجلا

ظريفا ويكون الثاني معطوفا على الاول بشرط كونهما علما وقيل مطلق نحو يا ثلثة

وثلثين اسم رجل او مراد به جماعة معدودة بهذا العدد قوله والنكرة نحو يا راكبا

ش وهو الذي يطلب اقباله بما كان لصادق عن طلب اقبال المعين كما في المنادى قوله

واما المفرد المعرفة الخ ش كانه قيل انت قلت ومن المنادى المضاف والمضارع

له والنكرة فما حال المفرد المعرفة فقال واما المفرد المعرفة اي غير المضاف وغير المضارع

وغير المضارع له وغير النكرة فمضموم اي مبني على الضم او على ما يقوم مقامه من الالف

والواو اي حاله بحسب الظاهر هذا واما بحسب المحل فهو منصوب مفعول به عامله

مضمر او جوبا كالمضاف وغيره وانما بني لانه شبهها بكاف ادعوك وفي الخطاب

والتعريف والافراد والمفعولية لان كلا منهما مفعول به وذلك الكاف شبه بكاف ذلك

الذي هو حرف مبني لا صل وشابه الشابه للشي فذلك المنادى لكونه شابها لكاف

ذاك بالواسطة بني وعلى الحركة لعروض بنائه اي البناء على السكون من خواص البناء

اللازم

اللازم وعلى الضم لمخالفه حركة بنائه حركة اعرابه التي هي النصب في يا عبد الله و

التحرز في يا زيد ولانه لو بني على الفتح للزم اللبس بالنكرة في يا رجلا لسقوط التنوين

لعدم الصرف ولو بني على الكسر في قيل يا غلام لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف وياؤه

اكتفاء بالكسر قال بعضهم ان مثل يا زيد ينكر ثم يعرف بالنداء لئلا يجتمع التعريفان

العلمي والندائي وفيه نظر لان هذا لا يقبل التنكير والبعض الاخر على انه متعرف بالنداء

مع بقاء علميته والممتنع اجتماع التعريفين في ياهذا بالالتين اللفظتين وهو ليس

ببعيد عن الصواب لانك اذا قلت يا زيد ينتقل السامع من سماع لفظ

زيد بمعرفته وضعا الى الموضوع له اعني نفسه وهو التعريف العلمي ثم يفهم ان المعنى

بالخطاب وبطلب الاقبال وهو التعريف الندائي وقيل لما كان زيد معرفة استغنى

عن التعريف الندائي والنداء لمجرد طلب الاقبال قوله وفي صفة المفردة الخ ش اي

في صفة المنادى المضموم المفردة اي الغير المضاف بالاضافة المعنوية الرفع

والنصب اي يجوز رفعها حملا على لفظه لجريه مجرى المعرب في عروض الحركة ونصبها

حملا على محله النصب وتابع المبني تابع محله واما التوابع الباقية فالبدل و

المعطوف بغير اللام حكمها حكم المنادى الذي باشره حرف النداء بناء ان

افردا وينصبان ان اضيفا بدون الالتفات الى حال المنادى نحو يا عبد الله

بشر ويا بشر عبد الله ويا عبد الله وزيد ويا زيد وعبد الله وذلك لان

البدل في حكم تكرير العامل وحرف العطف نائب مناب حرف النداء مع امكان

تقدير حرف النداء مع اي كلا منهما مقصود بالنداء فهما كالذي باشر

حرف النداء والمعطوف باللام وعطف البيان والتاكيد المعنوي حكمها حكم

الصفة بلا فرق واما التاكيد اللفظي فقد قيل حكمه حكم متبوعه في افراده واضافته
وقيل حكمه حكم الصفة فقصر البيان على حكم الصفة ميل منه الى الاختصار وتفهيم
المتعلم حكم بعض التوابع ليجعله مثالا يحتذى به احكام ساير التوابع
حتى يعلمها بالتدرج قوله وفي المضافة النصب لا غير ش وذلك لان المضاف من المنادى
واجب النصب مع وضع حرف النداء المقتضي للضم قدامه عليه فبطريق الاولى يجب
النصب الصفة المضافة التي لم يوضع قدامه عليها حرف النداء واما التوابع الباقية
المضافة فكالصفة بعينها وتخصيص الصفة بالذكر لما ذكر قوله واذا وصف
المنادى بابن نظرا ش اي نظر الى الابن فان وقع الابن بين العلمين فتح المنادى
اي بني على الفتح اختيارا عند الجمهور ووجوبا عند البعض مع ان الابن معرب
منصوب خلافا لبعضهم فانه ذهب الى بنائهما معا على الفتح وقال بسراية البناء
من الموصوف الى الصفة كقولهم لا رجل ظريف ومنهم من ذهب الى اعرابهما ونصبهما
قائلا بسراية الاعراب من الصفة الى الموصوف وهذا المؤيد لي في كلامهم وانما
بني على الفتح لكثرة استعمالهم لفظ الابن صفة بين العلمين فاستحق
باخف الحركات في المنادى وقيل يا زيد بن عمرو بالفتح اختيارا او وجوبا فتحصل التخفيف
بوجهين يجري اللسان على سنن واحد وتبدل الضمة فتحة مع ان لفظ
الابن يشترط اتصاله بالموصوف ولا ينفك عنه الا يرى ان بنوة زيد لا ينفك
عن احد الاعلام بخلاف يا زيد ابن اخي لان هذه البنوة قد تنفك بان لا يكون
اخا ثم اصلا ونحو يا رجل ابن زيد ويا زيد ابن رجل وان امتنع الانفكاك فيه ايضا لا
لان بنوة رجل لا ينفك عن احد الاعلام وكذا بنوة زيد لا ينفك عن انتسابه
الى رجل

الى رجل لكن مثل هذه النسبة في البنوة نسبة ناقصة يشبه ما يمكن
الانفكاك فاشبه صدر بعلبك فبني على الفتح قوله وليس في يا ايها الرجل
الا الرفع ش لما اوهم قوله وفي صفة المفردة الرفع والنصب جواز الامرين في
يا ايها الرجل لان اي مفرد معرفة والرجل صفة مفردة دفعه بقوله
وليس في يا ايها الا الرفع فكان الاولى ان يذكر هذا قبل بيان حكم الصفة
المضافة وانما تعين الرفع لانها المقصودة بالنداء لان اي لتوغله
في الابهام لا يقبل النداء لكن اتي به لئلا يدخل حرف النداء على ما فيه
اللام اذ لو قيل يا الرجل لزم اجتماع آلتي التعريف واجتماع المتنافيين
ايضا لان حرف النداء يقتضي بناءه وخطابه وفي اللام اعرابه وغيبته
كذا يتعين الرفع في توابع الرجل مفردة او مضافة لانه معرب وان كان
مقصودا بالنداء وتوابع المعرب توابع لفظه وقوله يا هذا الظريف كيا
ايها الرجل ان قصد نداء الظريف وان قصد نداء هذا فكيا زيد الظريف
لجواز الوجهين قوله ويحذف حرف النداء من العلم المضموم ش اما على سبيل
الجواز كقوله تعالى يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف واما على سبيل الوجوب
كقولهم اللهم فانه منادى محذوف حرف ندائه وجوبا معوض عنه الميم
المشددة وبعضهم على انه مركب مع جوابه والجواب عوض عن حرف النداء
والتقدير يا الله امنا بالخير اي اقصدنا بالخير فحذف همزة ام والضمير المنصوب
وركب المنادى مع جوابه فصار اللهم وضعف هذا بجواز اللهم اغفر لنا
اذ لو كان الامر كذلك لوجب اللهم واغفر لنا تامل انما يحذف من العلم

لكثرة استعمال نداءه ومن المضاف لطوله وقد يحذف ايضا من لفظة
اى كقوله تعالى ايها الناس اعبدوا ربكم ومن لفظة من كقول القائل من
لا يزال محسنا احسن اليه اى يا ايها الناس ويا من لا يزال لم يتعرض
لهما لقلة الحذف فيهما بالنسبة الى الاولين وقولهم اصبح ليل وافتد مخنوق
واطرق كرا شاذ ترخيم اضطرارى الحذفى للحذف لكثرة استعمالهما
بمثلها قوله ومن خصايص المنادى الترخيم آه اى ومن خصايصه حال السعة
والاختيار لان الشاعر اذا اضطر يرخم غيره وانما اختص به فى حال السعة
لان النداء لا يكون الا المهم فبالترخيم وسرعة الفراغ عن اللفظ يقصد
سرعة الاقبال وهو اى الترخيم حذف فى آخر المنادى على سبيل الاعتباط
واشتراط بكونه علما لانه لشهرته ووضوحه يدل ما بقى منه على
ما طرح عنه بسبب الترخيم وبكونه غير مضاف لان المضاف لو رخم لرخم آخره
فيكون الترخيم من الوسط او آخر المضاف اليه فيلزم الترخيم من غير المنادى
لان آخر المضاف اليه ليس بآخر المنادى صورة والكرخى يجوز الترخيم من آخر
المضاف اليه بناء على تنزلهما منزلة اسم واحد وقولهم يا صاح فى يا صاحبى
شاذ بالاتفاق لان الحذف من آخر المضاف وبكونه زايدا على ثلثة لئلا يلزم
الاجحاف بمجرد التخفيف خلاف للكوفيين لانهم يرخمون نحو كتف لتنزل
حركة الوسط منزلة حرف رابع فيقولون فى يا كتف علما يا كت وبعضهم يرخم
ما كان على ثلثة احرف مطلقا متحرك الوسط لان فى الاسماء ما يشاكله
فيقول فى يا زيد يا ز واذا تلخص هذا فاعلم ان العلمية والزيادة شرط اذا لم يكن

باكره بين
او ساكن الوسط

فى اخر المنادى

فى آخر المنادى تاء تأنيث فان التاء يحذف سواء كان علما او زايدا
او لم يكن وان المستغاث والمندوب والمنقول عن الجملة لا يرخم
مطلقا لكون الاستطالة مطلوبة فى الاولين ووجوب حكاية
المنقول عن الجملة على الحالة الاولى ولما كان المحذوف للترخيم اقساما
اشار بالامثلة اليها فيا حار مما حذف فيه حرف واحد ويا اسم
ويا عثم مما حذف فيه زايدتان زيدتا معا لكنهما فى الاول هما الالف
وهمزة التانيث وفى الثانى هما الالف والنون ويا منص مما حذف فيه
حرفان اولهما مدة زايدة وثانيهما حرف صحيح اصلى فكان عليه ان يمثل
من يرخم المركب كما بحث فى يا بخت نصر ليقع الاشارة الى ترخيم قسم
المركب والى ان المحذوف منه هو الجزء الثانى بكماله والضابط ان المنادى
ان كان مركبا حذف الجزء الاخير بكماله فان كان فى آخره زايدتان زيدتا
معا حذفتا مطلقا عند البعض لانهما لتنزلهما منزلة حرف واحد يمتنع
تجزيتهما باعتبار الحذف كامتناع تجزى الحرف الواحد يقولون فى يزيدان
علما يا يزيد او مشروطا بالزيادة على الاربعة عند الآخرين لئلا يلزم الاجحاف
بمجرد التخفيف فيقولون فى يزيدان علما يا يزيدا الا فان كان فى آخره حرف
صحيح حقيقة او حكما قبله مدة زايدة وهو اكثر من اربعة احرف حذف
حرفان اما الاخير فلكونه اخيرا واما المدة فلكونها حرف علة زايدة مع
عدم المانع عن الحذف والا فحرف واحد لان حذف الاكثر بسبب الحادث والعارض
منتف قوله ان المحذوف آه اى كان فى حكم الثابت لفظا ومعنى على الاصح الاكثر

وقد يعامل بالباقي ما يعامل بالمنادى الذي لم يحذف منه شيء فيقال يا حار بالضم
في يا حارث ويا حار بالكسر على الاصح الاكثر **قوله** المفعول فيه **ش** هو ما فعل
فيه فعل مذكور من زمان او مكان فالزمان ينصب كله اي مبهمة ومحدودة لانه
جزء مدلول الفعل كالمصدر فكما ينصب المصدر مبهما او محدودا كذلك ينصب
الزمان مبهما او محدودا والمبهم منه ما لا يتعين له مقدار مخصوص نكرة كان
او معرفة كحين والحين والمحدود منه ما يتعين له مقدار مخصوص معرفة كان
او نكرة كاليوم والليلة ويوم وليلة اذ كل منهما اثنا عشر ساعة او عشر
ساعات مثلا لان اليوم من الطلوع الى الغروب والليل بالعكس فالمبهم يقابل
المحدود لا المعرفة بل هما قد يتصادقان نحو سرت الحين فانه مبهم ومعرفة
ايضا وقد يصدق المبهم بدون المعرفة نحو سرت حينا فانه مبهم وليس بمعرفة
وقد يصدق المعرفة بدون المبهم نحو صمت يوم الجمعة فانه معرفة وليس بمبهم واما
المبهم والمحدود فهما متباينان قطعا تباين النكرة والمعرفة فامثلة المتن
كلها من المحدود بعضها محدود معرفة والبعض الآخر محدود نكرة والسر
في تخصيص الامثلة به هو ان ينصب المبهم من الزمان ظاهر الافتقار فيه الى
التمثيل ومن فسر المبهم بالنكرة والمحدود بالمعرفة وان بعض الامثلة منهم والبعض
الآخر محدود فذلك منه لعدم تتبع كلام القوم الكرام حتى يطلع على حقيقة
الحال **قوله** والمكان لا ينصب الا المبهم **ش** اي المبهم من المكان يقبل النصب لان في الفعل
دلالة عليه التزاما فان القياس في فعل لا بد وان يكون في مكان ما بخلاف المحدود
فان الفعل لا يدل عليه بوجه من الوجوه لا ينصب بل لا بد له من لفظة

في نحو

او معرفة كحين والحين والمحدود منه ما يتعين له مقدار مخصوص معرفة كان ذلك او نكرة وقطع

في نحو صليت في المسجد ودخلت في الدار ونزلتها وسكنتها توسع لكثرة الاستعمال
والفعل بالتعدية مزيف وكما في علل الطريق الثعلب شاذ والقياس في الطريق ثم
انهم اختلفوا في تفسير المبهم من المكان ففسر بعضهم بالفاظ الجهات فورد عليه
عند ولدى ودون ومع ولفظ مكان والفرسخ والبريد والميل لان هو لا غير
مبهم بالتفسير المذكور مع انها تقبل النصب فيكلف بحملها على المبهم في النصب اي قال هو لا
في النصب محمولة على المبهم وفسر البعض الآخر بالنكرة وهذا ظاهر الفساد
لبطلان عكسه مع شموله امام الا فانه مبهم بهذا التفسير لانه نكرة مع
انه لا يقبل النصب فلا يقال جلست دارا بل في دار وفسر الآخرون بانه
مكان له اسم باعتبار امر غير داخل فيه مثل تسمية المكان الذي يحاذي
خلف المسجد بالخلف بسبب كونه خلف المسجد في جهته وليس خلف المسجد
داخلا في ذلك المكان بل في المسجد وهكذا والمحدود بانه مكان له اسم
باعتبار امر داخل فيه كما في لفظ الدار فان تسميته بلفظ الدار بسبب
الاجزاء المادية والهيئة المخصوصة الصورية وكلها داخل في المسمى
وهذا هو الصحيح طردا وعكسا ولا افتقار فيه الى الحمل اصلا فان عند
ونحو والفرسخ والبريد والميل كلها داخلة في المبهم بناء على هذا
التفسير لان الملحوظ في تسمية المسمى بكل منها هو الامر الخارج عن المسمى
تامل حتى تطلع على حقيقة الحال **قوله** المفعول معه **ش** وهو المنصوب بعد
الواو بمعنى مع لا بد له من ناصب اما فعل كصنع في ما صنعت واباك او معناه
كشأن في ما شأنك وزيدا اي ما صنع مع زيد لان السؤال عن الشأن

فانه مبهم يقبل النصب والمبطل انه محدود معرفة والبطلان ظاهر عشر دراع

سوالعين الصنعة وهذا الباب قياسي عند بعضهم يعمل في كل ما يمكن
عمله لان الواو بمعنى مع فكما ان العامل يعمل في بطريق المفعول كذلك
في ما بعد الواو وعند الاخرين مقصور على السماع اي يعمل فيه ما سمع
عمله من العرب كصنع وشان نحو ما صنعت وما شانك ولا يعمل فيه ما لم
يسمع عمله فيه من العرب كضرب ونحوه لا يقال ما ضربت وعمرا وما حالك
وزيدا لعدم السماع فيهما والقياس على مع فاسد لانه مع ظرف والواو
حرف كذا قيل واظن ان الاشبه بالحق هو الاول وكون العامل في الاول بمعنى
الفعل قياسي يقوي الاول وكون الواو عاملا عند الشيخ عبد القاهر نوع من
التسامح للجلالة لكون الحرف عاملا سمي عاملا بلا ريب يعني الواو ولو كان عاملا
على ما عليه الشيخ لكان عاملا سمعيا واذا لم يكن عاملا بل كان العامل هو
الفعل او معناه فلا اقل من انه يبقى حكم السمع عليه تامل قوله والمفعول له
هو ما كان علة للاقدام سواء كان غرضا للفاعل ضربته تاديبا له او لم يكن
نحو قعدت عن الحرب جبنا فالاول باعتبار تصوره علة للاقدام على
الضرب وباعتبار وجوده معلول له والثاني باعتبار وجوده في الخارج علة
للاقدام على القعود ونفس القعود علة لزواله فانه ما قعد بزوال جبنه
وسواء فعل الفاعل كالتاديب والجبن فان الاول فعل اختياري
والثاني طبيعي او لم يكن كالسمن في جئتك للسمن وسواء كان نكرة
كضربته تاديبا او معرفة نحو ضربت من قلة الشر وقوله وكذا الحال ما كان
علة للفعل اشارة الى ما ذكرنا في التفصيل وشرط نصبه ان يكون فعلا

التفضيل بيان

لفاعل

٢٦

لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الحصول ومصدرا كان التاديب
في المثال المذكور فانه فعل المتكلم كالضرب الا ان الضرب فعل مباشرة
والتاديب فعل توكيدا ومقارن له في الحصول في الخارج ومصدر
ايضا وبعضهم شرط الفعلية والمقارنة في الحصول ولم يتعرض في
المصدرية لا نفيا ولا اثباتا لعل الوجه في ذلك ان فعليته تستلزم
مصدريته اي كان فعلا كان مصدرا فلا حاجة الى التعرض له بعد التعرض
لفعليته فاذا انتفت الفعلية والمقارنة كلتاهما او احدهما فاللام
نحو خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس ونحو جئتك اليوم لاكرامك
لي امس ونحو جئتك للسمن ونحو خوفا وطمعا في قوله انه الله يريكم البرق
خوفا وطمعا حال بمعنى خائفين وطامعين ولئن سلم انه مفعول له فالمضاف
محذوف اي ارادة خوفكم وطمعكم او علة للقدر له للارادة اي فتريدون
خوفا وطمعا والخوف والطمع وان لم يكونا فعلا لفاعل الارادة وهو الله تعالى
لكنهما فعل لفاعل الرؤية وهم المخاطبون قوله والملحق به آه اي والملحق
بالنصب للمفعول في النصب سبعة بالاستقراء الاول الحال وهي بيان هيئة
الفاعل او المفعول به ولا تقع لساير الفاعل والملحقات بيانا ونحو ضربت
الضرب شديدا في قوة اوجدت الضرب شديدا فالحال بيان لهيئة
المفعول به في المعنى ونحو جئت انا وزيد راكبين في قوة جئنا راكبين فالحال
عن الفاعل في المعنى وقولهم بيان في تعريف الحال من المسامحات المشهورة
والمراد به معنى اسم الفاعل اي مبينة هيئة الفاعل والمراد بالهيئة الصفة

التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل واقعا منه او عليه ونحو لقيت
راكبين لا يبطل به عكس التعريف لصدقه عليه لان ما يبين هيئتهما معا يبين
هيئة احدهما بالضرورة واما في لقيته مصعدا ومنحدرا فاحدهما من الفاعل
والآخر من المفعول به اذ التخصيص هذا فخرج بقيد الهيئة ما يبين الذات
نحو عشرون درهما وباضافة الهيئة الى الفاعل والمفعول خرج ما هو مثل قهقرى
اذ هو مبين هيئة الفعل اي الرجوع والنعت نحو رجل قايم عالم فان قايما وان
كان مبينا لهيئة الذات الآن تلك الذات ليست بفاعل ولا مفعول به ونحو
جاء زيد القايم فان القايم وان كان مبينا لهيئة الفاعل الآن الغرض من
وروده ليس بيان هيئة زيد من حيث انه فاعل بل الغرض من وروده ايضا
ايضاحه من حيث انه مبهم بتعدد الاوضاع مع قطع النظر عن فاعلية
بخلاف راكبا في جاء زيد راكبا فان الغرض من وروده بيان هيئة زيد من حيث
انه فاعل المجيء لا ايضاحه من حيث انه مبهم بتعدد الاوضاع لان مثل ذلك
الابهام لا يرتفع بذكر راكبا كما لا يخفى على من له ادنى ادراك قوله نحو ضربت
زيدا قايما شرح فقايما اما حال عن الفاعل والمعنى ضربت زيدا حال قيامي واما
عن المفعول والمعنى ضربت زيدا حال قيامه قال نجم الائمة حال من المفعول و
لو كان حالا عن الفاعل لذكر في جنبه فيما فيه قوله وحقها التنكير شرح اي
مقتضاها وما يليق بشأنها هو النكارة قطعا ووجوبا لانها خبر في المعنى
عن ذيها ولانها نعت الفعل والفعل نكرة فيجب نكارتها ولانها لو عرفت التبست
بالصفة في نحو ضربت زيدا القايم وارسلها العراك ومررت به وحده في قوله

تعترك

٢٠

تعترك العراك وينفرد وحده فهما مصدران معرفتان والحال العامل هو
المحذوف اوهما واقعان موقع معتركة ومنفردا فالحال وان كانت معرفة
في الظاهر لكنها نكرة في الحقيقة كما هو شأن المعهود الذهني اوهما
ظرف على التوسع اي ارسلها زمان العراك ومررت به زمان وحدته
قوله وحق ذي الحال التعريف شرح لانه محكوم عليه ولانه لو كان نكرة لالتبس لعدم الالتباس
بالوصف في ضربت رجلا راكبا فان تقدمت الحال على صاحبها جاز تنكير
لعدم الالتباس بالموصوف شرح لان الصفة لا يتقدم على الموصوف مثل
نحو جاءني راكبا رجلا لان التأخير فيه يؤدي الى اللبس وليس بلازم في مثل
جاءني راكبا رجل لانه لا التباس فيه بالتأخير فاشار بالمثال الى ان التقديم
لازم مطلقا سواء كان هناك لبس بالصفة بالتأخير او لم يكن ثم
اعلم ان المص اطلق وجوب التقديم عند التنكير ذي الحال الآن في تفصيلا
وهو انه يجب التقديم اذا لم يكن تلك النكرة موصوفة ومصدرة بالاستفهام
او واقعة في سياق النفي والمفصول بينها وبين الحال بالا ولا مشاركة للمعرفة
في الحال فالوجه ان يقال ترك الاستثناء بناء على الشهرة ورمز الى المقصود بالمثال
قوله وهو رفع الابهام عن الجملة آه شرح والمراد بالابهام في الجملة احتمال المجاز
في الجملة اي في الاسناد نحو طاب زيد نفسا فان في هذا الاسناد
احتمال المجاز لانهم يجوزون ويسندون الطيب الى زيد بطيب ابيه او
داره او غيرهما فاذا قيل نفسا تبين المراد وظهر ان الاسناد حقيقة
وان اسناد الطيب الى زيد من جهة نفسه لا من جهة اخرى وبالابهام

لا التبس

في المفرد ان لا يكون في الاسناد احتمال المجاز وعلى تقدير ان يكون فيه فقال :
المجاز ان لا يزيد التمييز نحو عندي راقود خلا اذ لا يتجوز في هذا الاسناد
ولا يستند الى الحصول عند المتكلم الى الراقود مع ان الاصل عنده لا يكون راقود
بل شيء آخر يتعلق به وكذلك عندي منوان سمنا وعشرون درهما وملؤه
عسلا بل في احد طرفيه ابهام يقتضي التمييز لازالته وذلك الابهام اما في المفرد
المقدار باعتبار الموزون نحو عندي منوان سمنا او باعتبار المكيل نحو
عندي قفيزان برا او باعتبار المعدود نحو عندي عشرون درهما او باعتبار
ما فيه نحو عندي راقود خلا او باعتبار المقيس نحو لي ملؤه عسلا فانك
لو قلت لي ملؤه لا يعلم المخاطب ان عندك شيئا نفيسا يملأ هذا الاناء
لكن لا يعلم انه عسل او غيره فان قلت عسلا تبين المقيس وظهر انه عسل او
باعتبار الممسوح نحو ما في السماء موضع كف سحابا او في غير المقدار باعتبار
المادة نحو لي خاتم حديدا والذي يتم بالتنوين وبنون التثنية منها يجوز
اضافته الى التمييز نحو راقود خل وخاتم حديد والخفض اكثر في الثاني وما يتم
بالاضافة وشبه نون الجمع لا يجوز تركه الى الاضافة ولا يقال ملؤه عسل
لانه ان قدر اضافة الملء يلزم ظرفية العسل وان قدر اضافة الاناء يلزم
ان يكون العسل بيانا للاناء واضافة المجموع اضافة الاجزاء في الحقيقة
لان المجموع هو الاجزاء مع الهيئة الوحدانية فامتناع اضافة الاجزاء
يستلزم امتناع اضافة المجموع وكذا لا يقال عشرون درهم لان الاول
يستلزم سقوط ما هو من نفس الكلمة بسبب الاضافة والثاني يستلزم ثبوت ما هو

احتمال

او عشرون درهم

شبه

شبه بنون الجمع في الاضافة فاضافة باب عشرين لاداء شبهها الى
اجتماع المتنافيين ممتنعة مطلقا لا يضاف الى التمييز ولا الى غيره **قوله**
والمستثنى بالا اه **شرح** اي وثالث الملحقات هو المستثنى بالا بعد كلام
موجب اي غير مصدر بحرف النفي او نهي او حرف استفهام قال بالا لان المستثنى
بغير وسوى وسواء واجب الجر وبحاشا مختار الجرجاني النصب على
المفعولية وبعدا وخلا مختار النصب على المفعولية وجائز الجر وما عدا
وما خلا واجب النصب على المفعولية وبليس ولا يكون واجب النصب على الخبرية
وقال بعد كلام موجب لان المستثنى بالا بعد كلام غير موجب لا يجب نصبه
بل يختار فيه البدل ويجوز النصب على التشبيه والالحاق اذا ذكر المستثنى
منه بخلاف ما استثنى بالا بعد كلام موجب فانه واجب النصب على التشبيه
والالحاق ولامتناع البدل فيه لانه لو شاع البدل فيه لساغ التفريغ
والتفريغ باداته الى الفساد فاسد اما اداؤه الى الفساد فلانه
لو قيل جاءني الا زيد واريد جاءني زيد لزم زيادة الا وهي باطلة قطعا
وان اريد ما جاءني زيد لزم ان يكون الا نافية للفعل المذكور بعده
وهو باطل ايضا وقيل لانه لو قيل جاءني الا زيد لزم منه مجيء من سوى
زيد وهو غير معقول وهذا وجه معقول ايضا لانه عند عدم القرينة
الى الخاص وجب المصير الى تقدير العام فالمعنى جاءني كل ناس الا زيد لكني يرد ان
اسقاط المبدل منه مشروط بان لا يلزم منه فساد اذ لو لزم منه فساد
لم يجز الاسقاط كقوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن فان الجن بدل

من شركاء ولو اسقطت المبدل منه في جعلوا لله الحق وهو ظاهر الجزاء فالبدل
ساغ بدون التفريع في الجلة وفي بعض المواد قوله وان كان الفصيح هو البدل
ش حال فائدته توكيد جواز النصب في غير الموجب على الالحاق اي ويجوز النصب بعد
غير الموجب على الالحاق اذا ذكر المستثنى منه اذ لم يكن الفصيح هو البدل وان كان
الفصيح فيه هو البدل اي الرفع على البدلية في المثال المذكور ويعني ان فصاحة
البدل وكونه مختار لا تنافي جواز النصب على الالحاق وانما قلنا اذا ذكر المستثنى منه
لانه اذا لم يذكر يعرب المستثنى على حسب العامل اذا اقتضى رفعه يرفع نحو ما جاءني
الا زيد وان اقتضى نصبه ينصب نحو ما رايت الا زيدا وهكذا نحو ما زيد الا قائم
وما مررت الا بزيد ولم يذكره اعتمادا على المثال وعلى وضوح اعتباره في
جواز البدل وروما للاختصار لا سيما في هذه الرسالة قوله والمستثنى المقدم ش
اي وثالث الملحقات هو المستثنى بالا المتصل المؤخر عن المستثنى منه المذكور
ما استثنى نحو هو منه في كلام موجب وغير موجب والمستثنى منه بالا المتصل المقدم
على المستثنى منه والمستثنى بالا المنقطع عن المستثنى منه بان لا يكون من افراده
قدم او اخر نحو ما جاءني احد الا حمارا فان حمارا ليس من افراد احد لانه الذي
العلم وكذا اذا قيل جاء بنو تميم الا زيدا من الحجاز يعني يكون منقطعا لانه
من حيث هذه القبيلة لا يكون من تلك القبيلة اذا انتقش هذا فنقول ان المنقطع
بالا والمقدم بالا كلاهما واجب النصب على الالحاق لانه لو رفع لرفع على البدلية
او على الوصفية وكلاهما لامتناع تقدم التابع على المتبوع ممتنع وكذا المنقطع
لو رفع لرفع على البدلية او على الوصفية وكل منهما ممتنع اما امتناع البدل

فلامتناع

[illegible]

فلامتناع كونه احد الابدال الاربعة اما امتناع الاقسام الثلثة فقط
لان الحمار ليس كل القوم ولا بعضه وليس ايضا بينهما ملابسة وامتناع بدل الغلط
فلانه بدل عن الغلط ولا غلط هنا واما امتناع الوصفية فلان كون احد
غير حمار معلوم بالضرورة فيقع التقييد بالوصف ضايعا وبنو تميم يجوزون البدل
في المنقطع وغير الموجب اذا ذكر المستثنى منه بحكم التغليب ويقولون ما جاءني احد الا حمار
اي الا هذا الاحد فالحمار صار احدا بالتغليب فيكون بدل البعض من الكل اعلم ان
الحال والتميز والمستثنى بالمفعول وهو ان هؤلاء فضلة كالمفعول يجيء بعد تمام
الكلام وان للمستثنى تشبها خاصا بالمفعول معه من حيث ان العامل يعمل فيهما
بواسطة قوله وحكم غير ش يعني ان المستثنى بغير لكونه مضافا اليه واجب
الخفض واما نفس غير فحكمه في الاعراب كحكم الاسم الواقع بعد الا على التفصيل
المذكور يجب نصبه في الموجب وعند التقديم وعند الانقطاع ويجوز نصبه ويختار
البدل في غير الموجب اذا ذكر المستثنى منه لكن النصب في المستثنى بالا على التشبيه
بالمفعول من حيث ان كلا منهما فضلة وفي غير على التشبيه بالظرف بابات في الابهام
وذلك لان اماكن في قوله اماكن مبهم يتناول جميع ما يحاذي امام المخاطب
من الامكنة الى انقطاع الارض كذلك غير في جاء القوم غير زيد مبهم يتناول
جميع من سوى زيد فكما ان اماكن منصوب على الظرفية كذلك غير في جاء
القوم غير زيد على التشبيه قوله والخبر في باب كان ش اي خبر الافعال
الناقصة من كان واضاف الباب اليه لاصالته ووجه نصب
خبر هذا الباب انه هذا الباب بمنزلة المتعدي فاقتضاءه الطرفين

[illegible]

فنصب المبتدا ورفع الخبر نصب المتعدى مفعوله ورفعه فاعله فالتزم تقديم
المنصوب هنا لان المتعدى اعملان اصلى وهو تقديم الفاعل اى
المرفوع على المنصوب وفرعى وهو تقديم المنصوب على المرفوع ما
فالمناسب للفرعى عمل الفرعى ولان تقديم المرفوع فى هذا الباب يؤدى
الى اللبس بالفعل تامل قوله واسم لا التى لنفى الجنس س قال لنفى الجنس لان
اسم لا بمعنى ليس من المرفوعات وقال اذا كان مضافا او مضارعا
له لانه اذا انتفى الامران جميعا بنى على الفتح او على ما يقوم مقامه
من البناء فى لا غلامين لك والكسر فى لا مسلمات فى الدار اما
علة البناء فتضمنه معنى من الاستغراقية لان الاستغراق النفى
وكلمة من لتاكيد استغراق النفى فكان ما بعد لا هذه مظنة لوقوع
من الاستغراقية فحيث لم يردها ملفوظة حكم بتقديرها
مع ان اظهارهم اياها فى لا من غلام لك شاهد صدق على ذلك
وبناؤه على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح او على ما يقوم مقامه
للخفة قوله واما المفرد فمفتوح س كانه قيل ما حال اسم لا هذه اذا
لم يكن مضافا ولا مضارعا له فقال واما المفرد فمفتوح اى مبنى على
الفتح او على ما يقوم مقامه من قبيل عموم المجاز ويجوز ان يكون
قد بنى الامر على الاعم الاغلب اذ الاغلب فيه هو البناء على الفتح وعلة
البناء على الفتح قد ذكرناها فلا نعيدها وقولهم لا ابا لك لا يرد
نقضا على قاعدة البناء لانا ابا مضاف الى الكاف واللام مقحم

لتاكيد

٣ لا ان غلام فيه من اضافة ...

٢٢

لتاكيد الاضافة وليتحقق تكارة الاسم صورة والخبر محذوف والتقدير
لا ابا لك موجود وقيل هو مفرد والقياس لا اب لك لانه ليس بمضاف
ولا مضارع له لكن شبه بالمضاف بمشاركته فى النسبة اللامية فاخذ
حكم المضاف فنصب بالالف فالاسم نكرة كما هى مقتضاها والخبر مذكور
كما هو الاصل ان قيل لما كان علة البناء وهى التضمن قائمة فى المفرد قائمة
فى المضاف والمضارع له فلم لم يبنيا قلنا كما ان الحكم ينتفى بانتفاء
العلة كذلك ينتفى بوجود المانع عنه والاضافة وكذا المضارعة
تمنع البناء قوله وخبر ما ولا بمعنى ليس س اى بخلاف خبر لا لنفى الجنس
فانه من المرفوعات كما تقدم ووجه الالحاق انهما فى اقتضاء الطرفين
كالمتعدى فالحق مرفوعه بالفاعل ومنصوبه بالمفعول والتزم هنا
تقديم المرفوع ليجرى الفرع مجرى الاصل تقديم المرفوع اصلا لا مقتضى للعدول
عنه لان لفظ ما ولا ابعد من هيئة الفعل بخلاف باب ان فان تقديم
المرفوع فيه يؤدى الى اللبس قوله وهى اللغة الحجازية س اى لغة
اعمال ما ولا عمل ليس هى لغة الحجازية فان قلت لا تقدم للفظة اللغة
فكيف يرجع الضمير اليها قلت هى متقدمة ذهنا وبمنزلة المتقدم لفظا
بناء على قيام القرينة وهى عد الخبر من المنصوبات والنصب لغة الحجازية
وكون الخبر لفظ اللغة كقوله تعالى وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ و
كقوله تعالى كَلَّا إِنَّهَا لَظَىٰ ۝ نَزَّاعَةً لِلشَّوَىٰ الضمير فى الاول للميت
بقرينة الميراث وفى الثانى لجهنم بقرينة ذكر لظى وبقرينة النزع والشوى

٢ على حسن الاصل فى تقديم المرفوع

اعلم ان سندهم فى الاعمال عقلى ونقلى اما العقلى فهو ان شبه الشئ
بالشئ يقتضى اخذ حكمه كباب ان فانه لما اشبه بالمتعدى فى اقتضاء
الطرفين اخذ حكمه الذى هو الرفع والنصب فشبههما بليس يقتضى
اخذ حكمها الذى هو الرفع والنصب واما النقلى فقوله تعالى ما هذا بشرا
فان ما فيه بمعنى ليس وقد علمت وبنو تميم لا يعملونهما عمل ليس و
حجتهم فى ذلك انهما تدخلان على الفعل والاسم جميعا والعامل
يجب ان يختص بقبيل معموله ويقرؤن ما هذا بشر بالرفع على طبق لغتهم الا من
اقتضى منهم اثر المصحف فانهم يوافقون الحجازيين فى ذلك قلنا الالزام مشترك لان
لا التى لنفى الجنس عاملة بالاتفاق مع انها تدخل على القبيلتين ايضا فان قالوا اذا دخلت
على الفعل ليست نافية للجنس قلنا كذا اذا دخلتا على الفعل ليستا بمعنى ليس مع ان
قراءتهم قوله تعالى ما هذا بشر بالرفع على طبق لغتهم غير معقول لان قراءة
القرآن على اختلاف اللغات غير جائزة واذا وقع اجماع القراء على قراءة النصب
فلا وجه لعدول بنى تميم عن الاجماع ان قيل لم بيّن اختلاف الفريقين فى
بحث الخبر ولم يبين فى بحث الاسم مع انه متقدم على هذا البحث قلنا
لان اثر الاعمال انما يظهر فى الخبر اذ اسمهما مرفوع سواء اعملا او لم يعملا **قوله** واذا تقدم
الخبر الخ **ش** اى اذا تقدم خبرهما على اسمهما لان تقديم الخبر عليهما ممتنع اعملا او
لم يعملا او انتقض نفيهما بالا يبطل عملهما فرفع اسمهما وخبرهما على الابتدائية
والخبرية لازم اما بسبب التقديم فلانهما ضعيفتان فى العمل وضعهما على
تقدم الخبر بطل وخرجا من سمتهما الاصلى فيبطل العمل ببطلان الوضع وتغير

السمت

الوضع واذا تقدم

ظرفا

السمت اعلم ان المص وغيره اطلق ابطال العمل بتقديم الخبر مطلقا سواء كان
او غير ظرف وليت شعرى لم يستوعبوا ابقاء العمل مع تقدم الخبر الظرف كما فى باب
ان اللهم الا ان يقال فرق ما بين البابين فى قوة الشبه وضعفه لان لباب
ان شبها بالفعل الغير المتصرف معنى واقتضاء لفظا فجوّز ابقاء العمل مع تقدم الخبر
الظرف فى ذلك الباب ولم يجوّزه فى هذا واما بسبب الانتقاض فلان عملهما ثمرة المشابهة
من جهة النفى فاذا انتقض النفى بطل شجرة المشابهة فيبطل ثمرة العمل مثل التقديم
والانتقاض من ما فقط لانهما اذا ابطلا عملهما التى هى قوى فى الشبه بليس لانهما
لنفى الحال كليس فابطالهما عمل لا يكون بطريق الاولى اذا او عيت ما تلونا عليك
فاعلم انهما اذا عطف على خبرهما بحرف عطف ناقض للنفى كبل ولكن يبطل
عملهما فى المعطوف لبطلان سبب العمل نحو ما زيد قايما بل قاعد ولكن قاعد وان عملهما
يبطل بزيادة ان نحو ما ان زيد قائم وزيادتها بعد لا فى كلامهم لم يثبت **قوله**
المجرورات على ضربين الخ ش اى المجرورات باعتبار عامل الجر على ضربين
مجرور بالاضافة اى بالمضاف اى بسبب اضافة فالباء داخلة على سبب العمل لا على العامل
لان الجر علم الاضافة والعامل يعمل الجر ليكون علما عليها وقيل عامل الجر هو
الحرف المقدر لان حرف الجر عامل بالاتفاق وعمل المضاف لم يثبت بعد وعند التردد
وجب المصير الى ما هو قطعى العمل وقيل ان العامل هو المضاف والحرف المقدر كلاهما اما
الحرف فلانه الاصل فى عمل الجر واما المضاف فلان لفظ حرف الجر ساقط والمضاف
ثابت والحق هو الاول لان المضاف لنيابته عن حرف الجر واقتضائه المضاف اليه
يعمل الجر واضمار الجار ضعيف مع ان قولهم غلام زيد فى قوة غلام لزيد تجوزا منهم وبيان

وجب المضاف لتضمنه معنى اللام بعد الجر لا تخفيفه منهم كيف والمضاف اليه بمنزلة
التنوين والفصل بينه وبين المنون بشيء لفظا وتقديرا بديهي البطلان
ولو سلم فالواجب ثبوت التنوين وعدم التعريف كما اذا ظهر صورة اللام
مع ان توارد العاملين على معمول واحد مع انه غير معقول مما انعقد الاجماع على
رفضه قوله والاضافة على ضربين آه شي اي الاضافة بتقدير حرف الجر على ضربين
معنوية اي مفيدة للمضاف معنى لا وجود كذلك للمعنى قبل الاضافة وهي
تعريفه اذا كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه اذا كان نكرة قوله وهي التي بمعنى
اللام آه شي تفسير لها بالنظر الى ملابسة ثابتة فيها اذ هذه الاضافة
لا بد فيها من تحقق ملابسة بين المضاف والمضاف اليه تامة او في الجملة حتى تصحب
الاضافة المصححة نحوها ويصادف للقبول هركزها لا يقال للشمس كوكب زيد لعدم
الملابسة بخلاف كوكب الخرقاء سهيل لان فيها ادنى ملابسة لجرها في علمها حين
طلوعه فتلك الملابسة ان كانت اختصاص المضاف بالمضاف اليه بمعنى التمليك نحو غلام
زيد ومولى غانم او بمعنى هو بمنزلة التمليك نحو ابوه وابنه واخوه وجاره وعمه وجل الكرسي
كانت الاضافة بمعنى اللام التي هي للاختصاص والتمليك وان كانت تبيين المضاف
بالمضاف اليه مع صحة تصادقهما نحو خاتم فضة اضيف الى فضة ليتخصص امره
بالاضافة ويتبين انه اي جنس هو مع انك اذا فككت الاضافة وحملت المضاف
اليه على المضاف وقلت هذا الخاتم فضة لكان اشد كلام لتغاير بينهما مفهوما
واتحادهما ذاتا كما هو شان الحمل الايجابي كانت الاضافة بمعنى من وان كانت
ظرفية المضاف اليه للمضاف نحو مكر الليل او مكر في الليل اي مكر في الليل وقولهم في تاريخ

سنة

سنة اثنين وتسعين اي في تاريخ سنة في راس اثنين وتسعين
كانت الاضافة بمعنى في الا انه لم يذكر هذا القسم لقلته مع انه يمكن ارجاعه
الى انه بمعنى اللام لان للمظروف نوع اختصاص بالظرف اختصاص
الجل للفرس ثم ههنا بحث يناسب المقام وهو ان هذه الاضافة مثل
كاللام في انها قد يشار بها الى حصة معينة كقولك جاء غلام زيد
مشيرا الى شخص معهود كغانم وقد يشار بها الى حقيقة معلومة
في ضمن حصة ما كقولك جاء غلام زيد مشيرا الى فرد ما من افراد
الحقيقة المعلومة مضاف الى زيد بملابسة التملك اي جاء فرد ما
منسوب الى زيد بالتملك من افراد الحقيقة المعلومة سالما او اخر
وقد يشار بها الى نفس الحقيقة كقولهم ماء الهند خير من ماء الورد
اي هذه الحقيقة خير من تلك الحقيقة وقد يشار بها الى الحقيقة المعلومة
في ضمن جميع الافراد نحو قولهم بذلك على خراج الارض النفحة من
رائحتها اي بطلعك على كل فرد من افراد هذا الجنس الهيئة او الفوج
من رائحته كذا قيل والحق ان القصد فيه الى الجنس اي بذلك على هذا
الجنس ومثال الاستغراق نحو ضربه زيدا قائما ونحو عبيدي احرار اي لا يقع
ضرب مني على زيد الا حال قيامه وكل فرد من افراد الحقيقة المعلومة
منسوب لي بالتملك حر اي جميع عبيدي احرار قصدا بالاضافة
الى العموم والاستغراق قوله وهي الاضافة اسم الفاعل الى مفعوله س
اي اضافة اسم الفاعل المتعدي الى مفعوله به لو احلته على ذلك المع

عما ذكر المفعول به بتخليل الاضافة لنصب وذلك بان كان قد قارن شرط
عمله الذى هو الاعتماد على احد الاشياء الستة واقتران احد
الزمانين بان لا يكون مصغرا ولا معصوفا او الى الظرف المتسع
نحو يا سارق الليلة اهل الدار ويا سارق الحمام ويا جالس امام
المسجد **قوله** والصفة المشبهة الى فاعلها نحو الحسن الوجه **ش**
اى واضافة صفة المشبهة الى فاعلها الاصل حسن وجهه
لما اضيف الى الوجه سقط الكناية وعوض عنها اللام فحصل
التخفيف من غير وجه سقوط الكناية وسقوط التنوين و
تبدل الضمة بالكسرة وكذا اضافة اسم الفاعل اللازم الى فاعله
نحو زيد قايم الاب اى قايم ابوه واسم المفعول اللازم الى القايم مقام
فاعله نحو زيد معمور الدار اى معمور داره لم يذكرهما وما للاختصار مع
امكان معرفتهما بالمقايسة الى اضافة الصفة المشبهة لان كلا
من المضافين صفة لازمة كالصفة المشبهة والمضاف اليه قبل
الاضافة مرفوع كما اشير اليه **قوله** ولا بد فى المعنوية من تجريد المضاف
ش لما بين المعنوية واللفظية اراد ان يبين احكامها وشرطها
فقال ولا بد فى المعنوية من تجريد المضاف عن التعريف اى عن التعرف
باحدى طرقه من العلمية وغيرها لانه لو تعرف ثم اضيف ضاعت
الاضافة ولو عكس ضاعت الاسم يعنى اذا دخل اللام مثلا وقيل الغلام ثم
اضيف وقيل الغلام زيد ضاعت الاضافة ولو اضيف اولا وقيل

غلام ثم

غلام ثم ادخل اللام وقيل الغلام زيد ضاعت اللام لاغناء تعريف كل
منهما عن تعريف الاخر وقول الكوفيون الثلاثة الاثواب والاربعة الكتب
لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء مردود وحيلتهم فى ذلك المقصود
بالذات من جهة التعريف والحكم هو المعدود فادخل اللام عليه لذلك وادخل
على العدد ايضا لكونه عمدة وركنا فى الكلام بحسب الظاهر لافادة التعريف و
اضيف الى المعدود لبيان الجنس اضافة بيانية لاتحادهما ذاتا وقيل
الثلث الاثواب وهى باطل يمكن جريها فى جميع جزئيات الاضافة
البيانية مع ان كلا من العدد والمعدود مقصود بالذات بالجهتين
قال الشارح فتما وادركت الاثار وقال اخر ثلث الاثافى جمع
والديار البلاقع ونحو واللام لا يضاف الا بعد تجرده عن اللام عددا او غير عدد
وكذا العلم لا يضاف الا بعد التنكير اى بعد ارادة فرد ما من الافراد المسماة
بهذا الاسم بتعدد دال او ضاع كمضر الحمراء او زيد بط وقعلم نجم الائمة يضاف
العلم عندى مع بقاء علميته لا وثوق به لان امتناع اضافة سائر
المعارف ثابت فيه ايضا واما المبهم وضمير المتكلم فلا تقبلان التنكير
فلا يضافان ايضا العدم المعنى للاضافة **قوله** وتقول فى اللفظية
الضارب زيد الخ **ش** يعنى ان شرط الاضافة المعنوية تجرد المضاف
عن التعريف بخلاف اللفظية فان التجرد فيها ليس بشرط لان الغرض منها
حصول الخفة فيما وجدت فيه هو مخرجها سواء كان المضاف منكرا
نحو ضارب زيد او معرفا نحو الضارب زيد فان الاصل الضارب ان

زيد لما اضيف سقط النون وقولهم الضارب الابطل وان لم يكن فيه
خفة بوجه من الوجوه محمول على الحسن الوجه لان المضاف في كل منهما
صفة معرفة باللام مذكور بعدها ذو اللام ان قيل بالخفة في
الحسن الوجه قلنا سقوط الكناية وتبدل الضمة بالكسرة اذ الاصل
الحسن وجهه قوله ولا يجوز الضارب زيد اه ش اي يجوز الضارب
الرجل وان لم يكن فيه خفة حملا على الحسن الوجه بخلاف الضارب زيد
ونحوه من الضاربا زيد والضوارب زيد والضرب زيد فان هؤلاء
تجوز لعدم الخفة بوجه ما ولعدم شبهها بالحسن الوجه لان المضاف
اليه فيها ليس بذي اللام كما في الحسن الوجه خلافا للفراء فانه تجوزه
مستندا بان الاضافة سابقة على اللام او بانه محمول على الضارب بكر
وكلاهما موضوع اما الاول فلان اللام لكونه لتحقيق ذات الاسم
سابقة على الاضافة التي هي لتحقيق العارض اي الخفة واما
الثاني فلوجوب المناسبة التامة في الحمل كما بين الحسن الوجه والضارب
الرجل والمناسبة تامة بين الضارب بكر وبين الضارب زيد حتى يحمل
احدهما على الاخر والضارب بكر ونحوه محمول على ضارب بكر لانهم لما رفضوا
ان يجمعوا بين التنوين والمتصل في ضاربك وان نحو لو اضاربٌ او
في ضاربك الاضافة مع حصول التخفيف بسقوط التنوين وقالوا
ضاربك فحملوا عليه الضاربك والضاربي والضاربان والضاربي
والضاربانى والضواربك بناء على كون المضاف صفة في الكل والمضاف اليه

ضميرا

ضميرا متصلا ومنهم من قال بالخفة في هو اذن باستبدال المنفصل متصلا
بناء على ان الاصل هو الضارب اياك لما اضيف انقلب المنفصل متصلا
فصار الضاربك والامام عبد القاهر قدس سره العزيز على ان المتصل
في نحو الضاربك ضمير منصوب لعدم الحاجة الى تكلم الحمل او الاستبدال
لا انه ليس من باب الاضافة قوله والمعنوية تعرف كل مضاف الخ ش اي
بخلاف اللفظية فانها تفيد الخفة فقط بخلاف المعنوية فان المقصود
الاصلي منها هو تعرف المضاف وان حصل التخفيف ايضا انما قال الى معرفة
لان الاضافة الى نكرة لا تعرف المضاف لان تعرف المضاف بالاضافة
سرى بالتجاور كتنكيس الحجر بكيفية الحرارة عند مجاورة النار فاذا
كان المضاف اليه نكرة فكيف بمجرد المجاورة بل لا بد مع ذلك انضمام العهد
سواء كان المعهود فردا او الحقيقة في ضمن فرد ما او في ضمن جميع الافراد
او نفس الحقيقة من حيث هي هي الا ترى انك لا تقول رماء الهند خير من
مراد الورد الذي هو عالم بالحقيقتين وتشير بالاضافة الى معلوم
وكذا لا تقول جاء غلام زيد مريدا به غلاما الا الذي هو عالم بانه غلام
فتشير بالاضافة الى معلوم لتفيد بالخبر الجزئية في الاول والمجيء
في الثاني حتى لو لم ينضم اليها عهد اصلا وقيل جاء غلام زيد كان نكرة
كغلام لزيد بلا فرق وان حصل المجاورة في الاول قوله الا نحو غير ومثل
وشبه اه ش ولذلك لتوغل هذا الباب في الابهام وعراقته فيه لا تعرف
الاضافة الى المعرفة بل تخصيصه فقط الا ترى انك اذا قلت مررت برجل

غيرك على معنى مررت بكل واحد او ما مررت بكل بل مررت بآخر ومررت
برجل يغايرك في الاخلاق والشمائل فكل من عدا المخاطب غيره
يتناوله الغير على سبيل البدل الا اذا اشتهر الموصوف بالمغايرة
للمضاف اليه او بمماثلته نحو عليك بالحركة غير السكون وتعلم الفقه
من الشافعي مثل ابي حنيفة والدليل على عدم تعرف هذا الباب بالاضافة
اتصاف النكرة به بعد اضافته الى المعرفة نحو مررت برجل غيرك ولو كان
معرفة لم يقع صفة للنكرة لاشتراط التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا
ان قيل فليتعرف بانضمام العهد وليكن اتصاف النكرة به كالاتصاف
المعهود الذهني الذي هو معرفة بالاتفاق بالنكرة كقوله ولقد امرُّ
على اللئيم يسبّني فمضيتُ ثمّة قلتُ لا يعنيني قلنا وضع باب غير
لتوغله في الابهام على عدم العهد ولا بضاف الا لمجرد التخصيص
بخلاف المعهود الذهني فان قلت بيّن الفرق بين هذا وبين المعهود
الذهني حتى يتبين ان هذا نكرة وذاك معرفة قلت ان وضع هذا الباب
لفرد ما ووضع المعهود الذهني لحقيقة معهودة في ضمن فرد ما فيكون
هذا نكرة وذاك معرفة اما لو اورد على الدليل وقيل لا يلزم من اتصاف
النكرة به نكارته كما لا يلزم من اتصاف المعهود الذهني بالنكرة نكارته
لبهرة المستدل اللهم الا ان يقال المعرفة هي الحقيقة والمتصف
بالنكرة فرد ما ثم ان قيل اذا كان باب غير نكرة فلم لا يجوز الغيرك بالالف
قلنا مراعاة بجانب اللفظ اذ غيرك في الصورة مثل غلامك واما الامتناع

الغلام

الغلام رجل فلئلا يلزم تخصيص الاخص بالاعم **قوله** وقد يحذف المضاف
س هذا ايضا من احكام الاضافة المعنوية لان الحذف في باب الاضافة
اللفظية غير معهود في كلامهم الى بعد المفيدة للقلة الحكم لانه عند عدم
القرينة يمتنع الحذف لا يقال رايت هندًا والمراد غلامها وعند وجودها
يجوز الذكر ايضا وقد شذ في ارعشية فر الحارثيون بعد ما قضى
نحبه في ملتقى القوم هوبر اي ابن هوبر لانه لا قرينة عليه في مساق
الشعر ولا يدل على القاضي نحبه في موضع القتال هو ابن هوبر لا هو بنفسه
لم لا يجوز ان يكون كذا هو هوبر انفسه لا ابنه ولا يدل عليه العقل ايضا
كما في اسأل القرية لان هوبر ا قابل الموت في موضع القتال كابنه فان
قيل فكيف يحكم الشارح بحذف المضاف قلت نظرا الى الواقع فان المقتول في موكة
القتال انما هو ابن هوبر لا هوبر نفسه فالمراد بعدم القرينة في مثله عدمها
بالنظر الى الكلام والى العقل والا فالمراد يفضي الى نفي الامر قرينة على الحذف في
الجملة والا امتنع علم الحذف تامل **قوله** ويقام المضاف اليه مقامه الخ **س** اي يعرب
المضاف اليه باعرابه ان رفعا فرفع ونصبا فنصب وان جرا فجر نحو اسأل
القرية والاصل اهل القرية فحذف المضاف بقرينة السؤال لان القرية
جماد والسؤال عن الجماد مح واعرب المضاف اليه وهو القرية باعرابه الذي
هو النصب فالقرية حقيقة لغوية والاعراب مجاز ويجوز ان يكون من قبيل ذكر
المكان وارادة المتمكن والقرية مجاز لغوي والاعراب حقيقة وقيل لفظة
القرية مشتركة بين السواد والاهل كالعين بين المضا والمراد هنا

هنا هو الاصل لا السواد فلا حذف ولا مجاز اصلاً لا في لفظة القرية
ولا في الاعراب وقيل يجوز ان يكون السؤال في مثله مجازا عن تذكير القابل
نفسه على طريقة قولهم سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى
اثمارك فان مقصود القائل تذكير نفسه وعقلها وحملها على الاعتبار
بملاحظة خراب العمارة وانقراض اهلها وتنبيهها عن الانهماك والتوغل
في طلب الدنيا لا المخاطبة بالارض والمساكنة بها حقيقة فلا الا في السؤال
وقد يترك المضاف اليه على اعرابه الاصلي بعد حذف المضاف كما يترك المجرور
بحرف الجر على جره بعد حذف الجار كقولهم لا ابوك في لله ابوك ومنه مثل
ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة على راى سيبويه لانه لما لم يجز
العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقا اى لم يجوز عطف سوداء
على بيضاء والعامل في حينئذ لفظة كل وعطف تمرة على شحمة والعامل
في نصبه ما بمعنى ليس بعاطف واحد وهو الواو وهنا حمل على حذف المضاف و
ترك المضاف اليه على اعرابه فقال والتقدير ولا كل سوداء اى خبر سوداء
ليس بلفظ كل المذكور لانه يلزم منه العطف على معمولي عاملين مختلفين
بل بلفظ كل المقدر واما من جوز العطف على معمولي عاملين مختلفين
مطلقا او في مثله فالمثال المذكور ونحوه ليس عنده من باب حذف المضاف قطعا
بل لفظ الكل المذكور مضاف اليهما وعامل الخبر فيهما جميعا الا ان اضافته
الى الاول وعمل الجر بدون واسطة واضافته الى الثاني وعمل الجر فيه بواسطة
الاولى كعمل الما بواسطة الاداة قوله والتوابع الخمس وهي كل ثان اعرب باعراب

سابقه

سابقه من جهة واحدة اى ينسحب عمل العامل على السابق والثاني انسحابه
واحدة اى يعمل فيهما معا باقتضاء السابق فقط لكن بمحل الاداة والمانع جميعا
بمحل الاداة لكن بمحل العامل في السابق بدون واسطة وفي الثاني بواسطة
السابق بخلاف المبتدا والخبر والمفعولين في باب علمت واعطيت فان الخبر
وكذا المفعول الثاني وان كان معربا باعراب سابقه الا انه بجهتين وباقتضائين
لان التجرد عن العامل اللفظي يرفع المبتدا باقتضاء المسند اليه
والخبر باقتضائه المسند وكذا باب علمت ينصب المفعول الاول
باقتضائه منسوبا اليه والثاني باقتضائه لان وضعه لمعرفة الذات
بصفة والذات منسوب اليها والصفة وكذا باب اعطيت ينصب
الاول باقتضائه اخذا والثاني باقتضائه مأخوذا وفيها
مذاهب اخر لا يسع تطلمها بتفصيل دلائلها نمطا وهذا
المختصر بعضهم لا يقول بالانصباب وتقدر العامل من جنس المذكور
في الكل ومنهم من يقدر العامل في البدل والمعطوف الغير المعرف باللام
ويقول بالانصباب في البواقي ومنهم من ذهب الى ان العامل
في الصفة معنوي وقال بالانصباب في البواقي قوله وهو خمسة
لخمس اى بحسب الاستقراء ان قيل ما بعد اى التفسيرية من التوابع من
الاجماع لانه معرب باعراب سابقه من جهة واحدة مع انه خارج عن
الاقسام الخمسة فالحصر في الخمسة باطل قلنا هو عند الجمهور راجع
الى قسم عطف البيان فان عطف البيان عندهم قسمان احدهما

مالم يذكر بعده اي والاخر ما ذكر بعدها وعند صاحب المفتاح راجع الى
قسم العطف بالحروف لان اي التفسيرية عنده عاطفة فالحصر في الخمسة
مسلم والمنع ساقط قوله التاكيد اه ش اراد به مطلق التاكيد معنويا
كان او لفظيا اما المعنوي فهي الفاظ مخصوصة نفسه نفسها انفسهما
انفسها انفسهم انفسهن وكذلك عينه وعينها الى اخره
وكلاهما في المذكر وكلتاهما في المؤنث وكله كلها كلهم كلهن و
اجمع جمعاء اجمعون جمع وكذلك اكتع وابتع وابصع بلا فرق
وجميعه وجميعها جميعهم جميعهن وكذلك عامة اه وطرا وقاطبة
في قولهم رايت القوم طرا وقاطبة واللفظي تكرير اللفظ في الالفاظ
كلها والاتيان بالمرادف في الضمير المتصل نحو بكرة انت وزيد اعجبني هو
وانما قصر المثال على المعنوي لكونه اصلا بالنسبة الى اللفظي لان المعنوي
يؤكد جانب الحكم كما اذا قلت جاء زيد فان جاء زيد فان لظان ان يظن
اسناد المجيء الى زيد تجوزا وان الجائي غلامه او كتابه او غيرهما فاذا
قلت نفسه زالت احتمال التجوز وبينت ان الجائي نفسه واللفظي يؤكد
جانب اللفظ ويحيط شبهته لانك اذا قلت جاء زيد فربما لا يسمع
المخاطب اول وهلة لغفلة او بسمعه لكن يظن انك ساه او ناسي
في مرادك عمرو فيجري لسانك فاذا كررت وقلت زيد اجمعت
وازلت احتمال السهو والنسيان وقررت ان مقصودك هو الاخبار
عن زيد تحقيقا او تجوزا وقد يؤتى به لدفع الشبهة من جانب

المتكلم

المتكلم ايضا بيانه انك اذا اردت ان يقول جاء زيد وقد قلت
ثم عرض شك في انك قد قلت فتكرره لتكون متلفظا بزيد يقينا
بخلاف جاء زيد نفسه فانه يؤكد جانب المعنى فقط ولا يرفع عنه
احتمال السهو والنسيان لان لظان ان يظن ايضا ان مقصودك
ان تقول جاءني عمرو نفسه فسبق لسانك وقلت جاءني زيد نفسه
لو اردت ان تدفع هذا الظن فقل جاء زيد زيد نفسه قوله والرجلان
كلاهما اه ش اي لان يجاء احدهما والاخر رسول الاخر او كتابه او غير
ذلك والفرق بينه وبين الرجلان انفسهما بحسب المقام لان مقام
التاكيد بكلا مقام توهم ان الجائي احدهما ورسول الاخر او غيره
ومقام التاكيد بانفسهما مقام توهم التجوز في الحكم مطلقا
فمعنى جاءني الرجلان كلاهما ان الجائي كلاهما لا ان احدهما جاء
فقط ومعنى جاء الرجلان انفسهما ان المجيء صدر عنهما لا ان الجاء
رسولاهما او رسول احدهما قوله والقوم كلهم اجمعون اه ش
ان المجيء صدر عن كل القوم في زمان او زمانين او ازمنة لا ان
الجائي بعض القوم ورسول البعض الاخر لكنك نزلت الرسول
منزلة المرسل وقلت جاء القوم تجوزا ولا ان الجائي بعضهم لكن
غلبت الجائي على غير الجائي او قلت جاء القوم تجوزا ولا انك
نزلت غير الجائي منزلة من لا يكون منهم لكونه ساقط الاعتبار
ولا انك نزلت المجيء الصادر عن البعض منزلة الصادر عن الكل

بناء على المشاورة كالصادر عن الكل وقلت جاء القوم تسامحا وفائدة
اجمعون بعد ذكر كلهم هي زيادة تاكيد للشمول والاحاطة والدلالة لم
على صدور المجيء عن الكل في زمان واحد كما ذهب اليه المازني نظرا الى انه
من الاجتماع المقتضي لوحدة الزمان ثم اعلم ان النفس والعين يقعان
تاكيدا للمفرد والمثنى والمجموع من المذكر والمؤنث ويفرق بين كل نوعين
باختلاف الضميرين والصيغتين معا او باختلاف الضميرين فقط الا في
المثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف في تاكيدهما بهذين اللفظين
يقال جاء الرجلان والمرأتان نفساهما او انفسهما اما نفساهما
فظاهر واما انفسهما فلكراهتهم اجتماع التثنيين مع امنهم
عن اللبس لان لكل نفسا واحدة وان كلا وكلتا لتاكيد المثنى المذكر والمؤنث
في حكم يتصور صدوره عن الواحد كالمجيء بخلاف ما لا يتصور صدوره عن
الواحد كالاختصام فانه لا حاجة فيه الى التاكيد بكلا لا يقال اختصم
الرجلان كلاهما لامتناع صدوره عن الواحد وليس في كلامهم اطلاق المثنى
وارادة الجماعة حتى يدفع به في مثل الاختصام ذلك الاحتمال واعلم
ايضا ان كلا واجمعون واخواتها اعني اكتعون وابتعون وابصعون
تقع تاكيدا لذي اجزاء يصح تجزئتها حسا كالقوم او حكما كالعبد
بخلاف النقطة ومثل زيد لا يقال كتبت النقطة كلها ولا جاء زيد كله
لان النقطة لا اجزاء لها وزيد لا يصح تجزيته لا حسا ولا حكما ولكن في
لفظة كل يفرق بين النوعين بالضمير يقال في المفرد المذكر كله وفي المؤنث

كلها

كلها وفي جمع المذكر من ذوي العلم كلهم وغيره كلهن وفي البواقي بالصفة
يقال اشتري العبد اجمع والجارية جمعاء وجاء القوم اجمعون و
النساء جمع وكذا اخواتها ثم اعلم ان الاشبه ان يدل على بعض احوال
الذات ويوضحها او يخصصها واما الكلام فلان تبين هيئة صدور
الفعل عن الفاعل او هيئة وقوعه على المفعول به لا ان تدل على بعض
احوال الذات وتوضحها وان شئت اتضاح ما قلنا فانظر في قولنا
زيد قائم وضرب زيد قائما وزيد القائم عالم فقائم في الاول ليفيد السامع
ثبوت القيام لزيد لا ليدل على بعض احواله ويوضحه لان زيدا معلوم و
على تقدير عدم معلوميته لم يصح بذكره وفي الثاني ليدل على هيئة زيد حال
صدور الضرب عنه لا لان يدل على بعض احوال زيد ويوضحه لانه معلوم
السامع وعلى تقدير عدم معلوميته لم يصح بذكره بل الواجب ان يقال
زيد العالم قائم وضرب زيد العالم قائما واما ذكره في الثالث فليدل على
بعض احوال زيد ويوضحه لانه مبهم بتعدد اله وضاع ولكونها اسما
دالا على بعض احوال الذات وجب ان يكون مشتقة او في وقوعه و
الاول كضارب ومضروب وكريم والثاني كعدل وذي مال وهاشمي
فان العدل بمعنى العادل لان الصفة النحوية يجب اتحادها ذاتا بالموصوف
وذو مال بمعنى صاحب مال او متمول وهاشمي بمعنى معروف ومنسوب
الى هاشم وكذا قولهم مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية
واما قولهم رجل رجل اذا اريد الوصف بالشدة فليس من قبيل الثاني

بل من قبيل الاول لان الشخص صفة مشتقة صفت بمعنى رجل وكذا في نحو

مررت بزيد هذا لانه بمنزلة مررت بزيد المشار اليه المحسوس وكذا

قولهم هذا الرجل عالم لانه في قوة هذا المذكور ثم اذا اردت ان تؤكد

دار الاخرا باجمع واخواته جميعا فاذكر اولا اجمع ثم اكتع ثم ابتع

ثم ابصع ولا يجوز ان تستعمل مجموع الثلاثة على الترتيب او بدون

او احدها بدون اجمع ولا ان تقدم مجموعها او بعضها على

اجمعين **قوله** ولا يؤكد به النكرات اه **ش** اي لا يؤكد بالتاكيد المعنوي

النكرات محدودة كيوم وليل او غير محدودة كحين ودهر لا يقال

سرت يوما كله ولا صمت دهرا كله ويصح الى هذه الاطلاق والعموم

قال ولا يؤكد النكرات بلفظ الجمع ردا على الكوفية حيث جوزوا

تاكيد النكرات المحدودة به تمسكا بقوله قد صرت البكرة يوما

اجمعا مع المحدودة كالمعرفة والوجه في عدم تاكد النكرات بالمعنوي

هو ان المؤكد لنكارته يقتضي العموم والمؤكد لتعريفه يقتضي

الخصوص فيتناقضان مع ان التاكيد تقوية الثابت بذكره

ثانيا والنكرة غير ثابتة الوجود وغير متعينة الوجود فلا

يؤكد ولا يرد رجل رجل لان التاكيد ههنا اللفظ وهو ثابت

الوجود بلا خفاء **قوله** والصفة اه **ش** قال المص هي الاسم الدال على

بعض احوال الذات كعالم في جاء رجل عالم فانه دال على بعض

احوال رجل وهو العلم ان قيل الخبر والحال كذلك قلنا لا نم لان

المراد

[margin note:] [illegible] بالنكرة [illegible] ... البيت [illegible] ... جميع البيت ... [illegible]

المراد ان الصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات اي اسم

لم يذكر الا ليدل على بعض احوال الذات ويوضحها او يخصصها

او يفيد مدحا او ذما لها الى غير ذلك مما يطول تعداده والخبر

والحال ليسا كذلك اما الخبر فلانه ذكره ليفيد السامع النسبة

المجهولة التي هي النسبة الثبوتية او المذكر من جنس الانسان

عالم واذ قد عرفت ما سبق فاعلم ان الغرض الاصلي لسياق الصفة

هو ايضاح الموصوف اذا كان معرفة وتخصيصه اذا كان نكرة و

قد يؤتى بها الاغراض آخر لا يسع ذكرها هذا المختصر **قوله** ويوصف

النكرة بالجمل **ش** اي بالجمل الخبرية كما امثال اشار اليه بالمثال

لان الانشائيات لا يقع وصفا اذ الوصف يجب ان يدل على بعض

احوال الموصوف ويوضحه للسامع بناء على ان السامع يعرفه

بتلك الصفة قبل كلام المتكلم او يخصصه بناء على تقييده بالقيد

المخصوص والانشاء لكونه غير ثابت الوجود لا يصلح لايضاح

الموصوف ولا لتقييده وقوله جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط

على اضمار القول اي بمذق ومقول عنده هذا القول لرقته

لانه شبيه واغاقال ويوصف النكرة لامتناع اتصاف المعرفة

بها لوجوب التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا وقوله ولقد امر على

اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني قيل يسبني حال من اللئيم

لا صفة وقيل هو صفة واللام زائدة في الموصوف والحق انه صفة

واللام للعهد الذهني اما الاول فلان القايل يوصف ينبغي بالامانة و
الوقار فيقول ولقد امر زمانا بعد زمان على لئيم من اللئام يسبني
سبّا بعد سبّ الا التفت اليه لاحالة السب ولا بعدها لان الالتفات
اليه طيش وسخافة فالمناسب بهذا الغرض هو الوصفية لا الحالية واما الثاني
فلان المعهود الذهني لكون القصد منه الى فرد ما من افراد الحقيقة
المعلومة يتصف بالجمل اتصاف النكرة بها والزيادة خلاف فلا يصار اليها
بدون ضرورة تدعو اليها فالمراد بالنكرة في هذا المقام هو النكرة
الحقيقة والحكمية ايضا واذا اتصفت النكرة الحقيقية او الحكمية بالجملة
وجب الذكر منها الى النكرة لربط كما اشار اليه اي الى وجوب الذكر
بالمثال واما قوله تع ولكني رسول ابلغكم رسالات فوجهه ان
رسولا لما وقع خبرا عن المتكلم صار كانه متكلم فصح اضافة بقوله ابلغكم
رسالات ربي ضرورة اشتمال هذه الجملة على ضمير المتكلم قوله والصفة
توافق الموصوف في اعرابه الخ ش اي الصفة التي هي فعل الموصوف
وحاله يجب موافقتها له في اعراب موصوفه ان رفعا فرفع وان نصبا
فنصب وان جرا فجر و في افراده وتثنيته وجمعه ايضا اي فرد الموصوف
افردت الصفة وهكذا و في تنكير الموصوف وتنكيره و في تذكيره و
تأنيثه اي اذا كان الموصوف معرفة كانت الصفة كذلك وهكذا المجموع
الامور التي يعتبر فيها موافقة الصفة للموصوف عشرة الاعراب الثلثة
والافراد ومقابلاه والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والموصوف

منها

منها في الموصوف والصفة عند التوافق اربعة واحد منها من الاعراب ثلثة وواحد
من الافراد ومقابليه وواحد من المتقابلين نحو رجل عالم كلاهما مرفوع
مفرد منكر مذكر فالسواقط ستة النصب والجر ومقابلا الافراد والتعريف
والتانيث وهذا ان قيل رجلا فالواجب عالما واذا قيل برجل فالواجب عالم
واذا قيل فالرجل فالعالم واذا قيل الرجلان او الرجلين فالعالمان او
العالمين واذا قيل الرجال او رجال فالعالمون او العالمون وهكذا فالحاصل
في كل جزئي اي في كل جزئي مثال اربعة منها والسواقط ستة والغاية
مطابقة الصفة التي هي فعل الموصوف اياه في الامور المذكورة اما في الاعراب
فلان الصفة من التوابع واعراب التابع مثل اعراب متبوعه واما في غيره فلانها
هي الموصوف في الحقيقة فلو خالفته في احد الامور الباقية يخالف نفسها
مثلا لو قيل رجل عالمان ان يكون الشئ الواحد واحدا واثنين
ولو قيل رجل عالمة او امرأة عالم لزم ان يكون الشئ الواحد مذكرا او مؤنثا
وكذا لو قيل جاء الرجل عالم او رجل العالم لزم ان يكون الجائي معينا او غير معين
والكل بديهي البطلان فان قيل المبتدأ والخبر متحدان ذاتا مع ان حق الاول
هو التعريف وحق الثاني هو التنكير فيلزم هنا ما ذكرتم في الموصوف والصفة بعينه
قلت بينهما فرق فان القصد من المبتدأ الى الذات ومن الخبر الى المفهوم ولا شك
في تغاير الذات والمفهوم فجاز تغايرهما تعريفا وتنكيرا بخلاف الموصوف والصفة
فان القصد من كليهما اما الى الذات نحو زيد العالم قايم او الى المفهوم فقط نحو زيد
رجل صالح فان قصد منهما الى الذات فاتحاد الذات ينافي التغاير بحسب التعريف

والتنكير اذا ذكر وان قصد منهما الى المفهوم فالمفهومان وان لم يتحدا لكن احدهما
تابع للآخر تبعية الموصوف لتقييده فلا يخالفه بخلاف خبر المبتدا
فانهما وان اتحدا ذاتا الا ان الخبر ليس تابعا للمبتدا بل كل منهما ركن على حدة غير
تابع احدهما للآخر فجاز اختلافهما تعريفا وتنكيرا **قوله** ويوصف الشيء الخ
ش اي كما يوصف الموصوف بمعنى وما يصدر عنه كذلك يوصف بمعنى ما هو من سببه اي يوصف
بمعنى شيء آخر هو اي ذلك الشيء الآخر من سببه اي سبب الموصوف ومتعلقاته لان السبب
بمعنى التعلق يقال لا سبب بين زيد وعمرو اي لا تعلق بينهما وحاصل هذا الكلام انه يوصف
الموصوف بمعنى شيء آخر بشرط ان يكون ذلك الآخر متعلق الموصوف مضافا الى ضمير ه
الا انه لا يكون فعل الشيء الآخر كفعل الموصوف بنفسه بخلاف ما اذا لم يكن متعلقه فانه
لكونه اجنبيا عن الموصوف لا يتصف الموصوف بصفته ولا تنزل صفته منزلة
صفة الموصوف نفسه فلا يقال مررت برجل قوي اسود الغاب بل يقال مررت برجل منيع جاره
ورحب فناؤه اي واسع جانبه ومؤدب خدامه فالمنع والوسعة والتأدب
وان كانت اصلا للجار والفناء والخدام لكن لما اضيفت هؤلاء الى ضمير رجل صارت
متعلقات له ونزلت صفاتها منزلة صفة رجل فكما يتصف رجل بصفة نفسه يتصف
بتلك الصفات الآن صفة نفسه تدل على معنى قائم به وتوضحه وتخصصه ايضا وهذه لا تفيد الا التوضيح
او التخصيص نحو مررت بزيد المنيع جاره وبرجل منيع جاره فهي بالنظر الى التوضيح والتخصيص
صفة لما قبلها وبالنظر الى انها تدل على معنى قائم بما بعدها الا ترى ان منيع في مررت
برجل منيع جاره يخصص الرجل ويدل على قيام المنع بالجار فلو عاية الامرين وجب مطابقتها
للموصوف اللفظي في الاعراب والتنكير والتعريف واعتبر حالها في الخمسة الباقية بالنظر الى الموصوف

المعنوي

المعنوي الذي هو ما بعدها فجعلت فيها بالنظر الى ما بعدها كالفعل مع الفاعل الظاهر
لان ما بعدها فاعل لها فاوجب تذكيرها ان كان ما بعدها مذكرا نحو منيع جاره وتانيثها
ان كان مؤنثا حقيقيا نحو مررت برجل حسنة جاريته واختير تانيثها ان كان مؤنثا
غير حقيقي نحو مررت برجل حسنة عينه او حسن عينه و جاء قاعدة غلمانه وجاء قعود غلمانه
لانه يشبه يقعدون صورة وصحة قام رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون
مثل يقعدون فلما امتنع يقعدون غلمانه لامتناع تعدد الفاعل ضعف قاعدون
غلمانه لانه مثل يقعدون وان لم يلزم منه تعدد الفاعل لان الواو فيه حرف لا ضمير فاعل
قوله والبدل الخ **ش** وهو تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه سواء كان المبدل منه
كالساقط لذكره او لم يكن كبدل الغلط فان المبدل منه لا يكون كالساقط لذكره
لكونه غلطا واما في غيره فالبدل منه كالساقط لذكر البدل ثم الفائدة في ذكر البدل بعد
الساقط تفصيل بعد الاجمال وتكرير الحكم الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا اخاك فقد
فصلت المضروب بانه اخو المخاطب مع انك قلت ضربت اخاك فخرج بقولنا مقصود بما نسب
الى المتبوع غير المعطوف من التوابع وبقولنا دونه خرج المعطوف لان متبوعه مقصود بالنسبة
ايضا بخلاف البدل فانه مقصود بالنسبة الاسنادية او الايقاعية والمبدل منه
تمهيد لذكره وهو على اربعة اضرب بموجب الاستقراء بدل الكل من الكل وهو ما مسماه مسمى
المبدل منه نحو رايت زيدا اخاك فان مسمى الاخ وهو مسمى زيد بعينه والفرق
بينه وبين عطف البيان هو ان بدل الكل مقصود بالذات وورود الاول كالساقط
لذكره بخلاف عطف البيان فان القصد الى متبوعه وورده لاصل ان يوضح امر
المتبوع وان البدل لكونه في حكم تكرير العامل لا يجوز في مثل الضارب الرجل زيد بجر زيد

على الابدال من الرجل لانه يكون في قوة الضارب زيد وهو ممتنع ويجوز جره على انه يكون
بيانا للرجل فقد يفرق ايضا بانه اذا قيل مررت باخيك زيد فان تعدد اخو المخاطب
فزيد عطف بيان لان المقام مقام الايضاح والتبيين وان لم يتعدد فهو بدل لان
المقام ليس مقام الايضاح والثاني بدل البعض من الكل وهو بدل مسماه بعض مسمى
المبدل منه سواء كان عضوا منه نحو ضربت زيدا راسه او لم يكن نحو رايت قومك
اكثرهم او اقلهم او ثلثهم او ناسا منهم او فردا او فردين منهم والثالث بدل الاشتمال
وهو الذي بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير الكلية والبعضية فبقيد الملابسة
يخرج بدل الغلط وبقيد غير الكلية والبعضية بدل الكل والبعض نحو سلب زيد ثوبه
فان الثوب ليس كل زيد ولا بعضه لكن بينهما ملابسة اللابسية والملبوسية
ولما كان مراد هذا الكلام من هذا البدل ملابسة بغير الكلية والبعضية فاينما وجدت
تلك الملابسة فذاك مظنة بهذا البدل وضعه لكن بشرط ان يكون المبدل منه متقاضيا لذكره
ودالا عليه قبل ذكره اجمالا ويكون هو بحيث اذا لم يذكر يبقى المخاطب منتظرا او ذلك لاعتبارهم
على اسناد السلب الى زيد بان سلب لباسه فاذا قيل اعجبني زيد غلامه فالغلام بدل
غلط ان كان ذكر زيد غلطا لان المبدل منه لا يشعر بذكره ولا يدل عليه اجمالا
قبل لانهم لا يعتبروا على اسناد الاعجاب الى زيد باعجاب غلامه بخلاف اعجبني
زيد علمه او داره او حسنه او طوله او سواده وبخلاف نظرت الى القمر فلكه لانهم يتعودون
اسناد الاعجاب الى زيد باعجاب علمه وحسنه وداره وطوله وسواده وعلى ايقاع النظر
على القمر بنظرهم الى فلكه هو بدل الاشتمال لا بدل الكل من البعض على ما وهم وكذا قوله تعالى
إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ على قراءة التنوين يجري الفاده على اسناد

او بدل الاشتمال

تزيين

تزيين الكواكب الى زينتها بحيث اذا قيل زينا السماء الدنيا بزينة بقي منتظر
المخاطب الى ذكر الكواكب فهو بدل اشتمال من قسم ابدال الموصوف من الصفة ثم انهم ذكروا
في وجه تسمية هذا البدل اشتمال وجوها بعضهم قال لاشتمال المبدل منه على البدل
كاشتمال زيد على علمه ومنهم قال لاشتمال البدل على المبدل منه كاشتمال الثوب على
زيد ومنهم من قال لاشتمال الكلام على نسبة الحكم الى البدل اذا قيل اعجبني زيد حسنه
كان هذا الكلام مشتملا على نسبة الاعجاب الى الحسن والحق هو الاول لكن اشتمال دلالة
لا اشتمال ظرف على المظروف كما اشرنا اليه والرابع بدل الغلط وهو ان يقصد البعيد
ان غلط بغيره نحو مررت برجل حمار اراد ان يقول بحمار فسبقه لسانه الى ان قال برجل
ثم تدارك فعدل الى المقصود فقال حمار على معنى ما مررت برجل بل مررت بحمار فهو بدل
من الغلط وغير صادر عن روية وخطائه لكونه بدلا من الغلط وغير صادر عن
روية وخطائه لا يقع في افصح الكلام قوله وتبدل النكرة الخ اه تعرض لابدال احد
المتقابلين عن الاخر لاشتراط ابدال النكرة عن المعرفة بالاتصاف يعني اراد
ان ينبه على اشتراط ابدال النكرة من المعرفة تعرضا له وتعرض ايضا لابدال المعرفة
عن النكرة لكونه عكسه واما ابدال المعرفة من المعرفة وابدال النكرة من النكرة فلم يتعرض
لهما لعدم اشتراطهما بشيء مع انه يمكن ان يقال تعرض لابدال النكرة احد المتقابلين
عن الاخر دفعا لتوهم عدم الجواز واما ابدال المعرفة من المعرفة وابدال النكرة من النكرة
فلا ريب في جوازها لحصول التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا فلا حاجة الى ذكرها
دفعا لتوهم عدم الجواز بناء على عدم التطابق ثم السر في اشتراط الاتصاف
هو ان البدل اصل والمبدل منه كالساقط لذكره فاذا كان نكرة كان النقص دلالة

على النقص من البدل منه فيجبر نقصانه بالالتصاق واذا تلخص هذا فاعلم ان اقسام
البدل اربعة والاقسام باعتبار التعريف والتنكير ايضا اربعة فيحصل من ضرب الاربعة
في الاربعة ستة عشر قسما اربعة لبدل الكل وهكذا وان الاقسام باعتبار
الاظهار والاضمار ايضا اربعة المظهر من المظهر والمضمر من المضمر والمظهر من المضمر والعكس
فيحصل ايضا بحساب الضرب ستة عشر قسما اخرى فلان ابدال المظهر عن ضمير
المتكلم والمخاطب اذا كان البدل بدل الكل غير جائز والمجموع اثنان وثلثون قسما
عليك استخراجها قوله وعطف البيان وهو ان تتبع المذكور باشهر اسميه ش اي
المسمى اي ان تقدم احد اسميه وتردف اشهر اسميه يعني ان عطف البيان
ارداف اشهر غير الشهير من اسمي المسمى بالاخر نحو جاء رجل اي زيد ودقي اي صعتر وهذا عند
صاحب المفتاح من قبيل العطف بالحرف او بغير الحرف نحو جاء ابو عبد الله زيد والمراد باسمي المسمى
ما يطلقان عليه سواء كانا علمين نحو ابو عبد الله زيدا وغير علمين نحو جاء الرجل اخوك
او احدهما علما والاخر غير علم نحو جاء اخوك زيد او زيد اخوك وههنا بحث لانه جعل
عطف البيان عبارة عن ارداف الاشهر غير الاشهر وهو ليس من التوابع بل احد التوابع
نفس الاشهر لعل ذلك تسامح منه ومراده هو الاشهر المتبع للمذكور ليكون كالترجمة
له ويوضح امر المذكور به ولو عكس لاختل غرض الترجمة والايضاح لان الاشهر لا يترجم
بغير الاشهر ولا يوضح امره به هذا مختار المص والاخرون على تجويز الامرين لان اجتماعهما
لا يخلو عن ايضاح البتة اما اذا كان الاشهر متبوعه فظاهر واما اذا كان المتبوع
اشهر منه فلانه اذا كان المكنى بابي عبد الله خمسة والمسمى بزيد عشرة ومع ذلك
لو قيل جاء ابو عبد الله زيد حصل البيان والايضاح لان المسمى بزيد في هؤلاء

الخمسة

الخمسة واحد فقط او اثنان مثلا فاذا قال جاء ابو عبد الله علم المخاطب ان
الجائي احد هؤلاء الخمسة لا على التعيين ثم اذا اردفه زيدا علم الجائي بعينه
لان المسمى بزيد فيهم واحد فحصل البيان من الاجتماع وان كان المتبوع اشهر
من عطف البيان لان المتبوع مشترك فيه بين خمسة وعطف البيان بين عشرة واذا
وعيت ما تلونا عليك فاعلم ان الغرض الاصلي منه ايضاح المتبوع وقد يساق
لمجرد المدح منه قوله تع جعل الله الكعبة البيت الحرام فان البيت الحرام عطف
بيان كعبة سيق لمجرد المدح لان الكعبة لا ابهام فيها ولمجرد الذم ايضا كقولك
جاء زيد قفة اذا علمه السامع قبل ذكر قفة نظرا الى الوضع السابق وهي الشجرة اليابسة
تفيد الذم للمتبوع قال صاحب الكشاف في قوله تع الا بعدا لعاد قوم هود فائدة عطف
البيان وان كان البيان حاصلا بدونه هي ان يسموا بهذه الدعوة وسما وتجعل
فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه قوله العطف بالحروف الخ ش اعلم ان لفظ
العطف يطلق على الاتباع وعلى نفس التابع المخصوص وارادة الاول لا تناسب المقام لانه
ليس من التوابع فالمراد به التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
وقد يرخص لتقدم هذا التابع على متبوعه عند الضرورة كقوله الا يا نخلة من ذات عرق
عليك ورحمة الله السلام والمراد عليك السلام ورحمة الله قوله وحروف العطف ش
جواب سؤال مقدر كانه قيل ما حروف العطف وكم هي فقال وحروف العطف تذكر في باب الحروف
ان تعلق مشية الله بذكرها يعني لا بطال بيانها ههنا باستخاص وتعدادها اذ في موضع
ذكر البيان باب الحروف قوله لا بعامل الخ ش خرج به المعرب لان سكونه بجازم وحركاته
برافع وناصب وجار بخلاف سكون المبني وحركاته اذ كل منهما بالوضع نحو سكون كم وفتحة

اي من وضمة حيث وكسرة امس فان كل ذلك وضعي لا بسبب عامل واللازم تغيرها
بتوارد العوامل واللازم لانه يقال كم رجلا عندك وكم رجلا ضربت وبكم رجلا
مررت وهو في الاول مبتدا وفي الثاني مفعول به وفي الثالث مجرور بحرف الجر محلا فلو
اثر فيه العامل لفظا لوجب ان يرفع في الاول وينصب في الثاني ويجر في الثالث لفظا و
اللازم باطل لانه ساكن فالملزوم مثله فسكونه وضعي وكذا الكلام في فتحة اين
وضمة حيث وكسرة امس قوله وسكونه يسمى وقفا متن اي بخلاف سكون المعرب
وحركاته فان سكونه يسمى جزما وحركاته رفعا ونصبا وجرا فالوقف والضم
والفتح والكسر اسماء لمجرد السكون والحركات بدون ملاحظة شيء اخر
بخلاف الجزم والرفع والنصب والجر فان الجزم اسم للسكون بملاحظة الاعراب والرفع اسم
للضمة بملاحظة الفاعلية والنصب اسم للفتحة بملاحظة المفعولية والجر اسم للكسرة
بملاحظة الاضافة فاذا قيل هذا الاسم مضموم فمعناه هذا الاسم متحرك بحركة مخصوصة
واذا قيل هذا الاسم مرفوع فمعناه فيه ضمة دالة على الفاعلية من شانها ان تزول
بزوال الفاعلية قوله وسكونه مبتدا وقوله يسمى بناء للمفعول والقايم مقام فاعله مستكن
فيه راجع الى المبتدا وقوله وقفا مفعول ثان ليسمى والجملة خبر المبتدا وقوله وحركته معطوف
على المرفوع المتصل المستكن في يسمى لوقوع الفصل بينه وبينه هذا وقوله فتحا
منصوب معطوف على وقفا ولا يجوز ان يعطف قوله وحركته على سكونه كما هو المتبادر
الى الفهم في بادي النظر لان هذا عطف على معمولي عاملين مختلفين لان العامل في سكونه
لكونه مبتدا معنوي وفي وقفا لفظي وهو يسمى فيلزم نيابة الواو مناب عاملين مختلفين وهي
ممتنعة بالاجماع في مثل تلك العبارة الا عند الفراء قوله وسبب بنائه مناسبة غير المتمكن متن اي

ب

٩٧

بسبب بناء الاسم المبني لازما او عارضا مناسبة ذلك الاسم غير المتمكن
الحرف او الماضي والامر بغير اللام مناسبة موجبة للبناء قريبة او بعيدة
لفظا او معنى او مجاورة انما فسرنا غير المتمكن بالحرف والماضي والامر
بغير اللام لان غير المتمكن اعم من هذه الثلثة لشموله الاسماء المبنية ايضا
فهو من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص ولك ان تاخذه مطلقا لان
المناسبة بغير المتمكن تستند بالاخرة الى احد هولاء الثلثة اما ابتداء
او انتهاء وانما احتاج البناء الى المناسبة لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه
بدون صارف عن الاعراب هذا ظاهر لكن كان عليه ان يتعرض لبناء الاسم لانتفاء
التركيب وذلك لان الاسم يصير معربا بوجود سبب الاعراب وهو التركيب وانتفاء المانع عنه
وهو المشابهة فلما بني بعد وجود السبب لوجود المانع نحو قام هولاء كذلك
بني لانتفاء السبب مع انتفاء المانع نحو زيد قبل التركيب فكان عليه ان يقول وسبب
بنائه مناسبة غير المتمكن او عدم كونه جزءا من التركيب على سبيل منع الخلو دون
الجمع قوله ومنه المضمرات متن اي بعض المبني المضمرات قدم المضمرات لكثرة اقسامها
وابحاثها ولتوافقها في البناء بخلاف الموصولات والاشارات انتفاء المناسبة
فيما معربة او في حكم المعرب انما بنيت لانها لتمايز مرفوعها ومنصوبها ومجرورها
بالصيغ نحو انت واياك وبك لا افتقار لها الى الاعراب اذ الافتقار اليه للتمايز المذكور
وهي تمايز بالصيغ مع ان لبعضها مناسبة بالحرف من حيث الافتقار كضمير الغايب
فانه في افتقاره الى تقدم المرجع يشبه الحرف ولبعضها مناسبة به في الصيغة ككاف
ادعوك يشبه كاف ذاك وهي اي المضمرات على ضربين متصل ومنفصل لانه ان استغنى

في التلفظ عن الانضمام الى شيء فهو منفصل والا فهو متصل والمتصل اما
مرفوع او منصوب او مجرور والمرفوع اما مستكن او بارز وكل منهما اما
متكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما والمنصوب ايضا
اما متكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره بعضا ما وكذا المجرور ثم المنصوب
يتصل بالفعل نحو ضربني وضربك وضربه وبباب ان نحو انني وليتك
ولعله وباسم الفاعل عند الشيخ نحو الضاربي والضاربك والضاربه
والضاربها الضاربني فان هذه المتصلات عنده ضمائر منصوبة
والمجرور متصل بحرف الجر نحو لي ولك وله وباسم المضاف نحو داري ودارك
داره و[illegible] واما المرفوع البارز فلا يتصل الا بالفعل والواو في هاتوا
برهانكم حرف اتصل ليدل على كون المستتر جمعا نحو ضربا ويضربون و
اضربوا واما المستكن فيستكن في الفعل نحو زيد ضرب ويا زيد اضرب
وفي الصفات ايضا نحو انا ضارب وانت حسن وزيد افضل من عمرو
وفي اسماء الافعال نحو يا زيد صه ويا قوم رويد عمرا او في الظرف ايضا
نحو زيد في الدار او امامك اي استقر فيها وكذلك المستكن اي كالبارز
في امر الاتصال المستكن في زيد ضرب او في ضرب غير الاسلوب بعوده وكذلك
لخفائه في الاستكنان وفي اتصال المستكن بل الحس يشهد بان ضرب في زيد
ضرب ما اتصل به شيء بخلاف ضربا اذ الالف لكونه بارزا اتصاله محسوس فالقول
بالاستتار وباتصال المستكن اصطلاح نحوي ولا مشاحة فيه ولا يذهب
عليك ان المستكن محذوف في الحقيقة لكن لا يجري عليه لفظ المحذوف بناء على

قوة

قوة القرينة كما في الفرع اضربن فانه محذوف بدلالة القرينة القوية فكانه
انهم يجعلون الفاعل هنا كالمذكور بناء على قوة القرينة ويحكمون بامتناع حذف
الفاعل مطلقا مع انه محذوف هنا في الواقع كذلك يجعلون المحذوف في زيد ضرب
كالمذكور بناء على قوة القرينة ويعبرون عنه بلفظ المنوي والمستتر والمضمر تمييزا له
عن ساير المحذوفات فان قلت لم لا يجوز ان يكون الفاعل في زيد ضرب محذوفا نسيا
كساير المحذوفات او يكون منويا وكالمذكور بالفعل او لم لا يجوز ان يعتبر المقدم
فاعلا لا مبتدا قلت امتناع هند ضرب والزيدان ضرب يقطع عرق هذين
الاحتمالين وذلك لانه لو كان في هند ضربت محذوفا لامتنع الوجوب ان يقال
هند ضرب واللازم باطل لامتناع هند ضرب ووجوب هند ضربت ولذا لو كان
المقدم فاعلا لوجب الزيدان ضرب ولامتناع الزيدان ضربا لامتناع تعدد الفاعل
واللازم باطل لوجوب الزيدان ضربا وامتناع الزيدان ضرب فهو منوي لا مقدم
ولا محذوف كساير المحذوفات ولو منويت الاحتمالين بناء على قاعدة تقدم
الفاعل وامتناع حذف الفاعل لزم تعين الدور لان قاعدة الامتناعين مأخوذة
من امتناع الاحتمالين فلو اخذ امتناع الاحتمالين من قاعدة الاحتمالين بناء على
ما ذكر والفاعل في زيد ضرب مستكن جوازا وفي افعل ونفعل مستكن وجوبا لا يقال
افعل زيد ونفعل الزيدون وانا ونحن ونفعل نحن تاكيد الفاعل وكذا في تفعل وجوبا
اذا كان مخاطبا وجوازا ان كانت غائبة لا يقال انت تفعل زيد وانت في تفعل
انت تاكيد للفاعل ونقول هند تفعل وننوي في تفعل هي واخرى تفعل هند وتسنده
الى المظهر وما نفعل الا هي مستندة الى الظاهر والى المنفصل ايضا فالمعنى بلزوم الاستكنان

اذ لا يجوز تركه الى الظاهر والمنفصل وبعدم لزومه ان يجوز تركه اليها قوله ومنفصل
متن اعلم ان المنفصل اما مرفوع او منصوب اذ لا مساغ للمنفصل في المجرور لان المتصل
لكونه اخص اصل والعدول عنه الى المنفصل لاسباب يتعذر معها الاتصال
مثل التقدم نحو اياك ضربت والفصل نحو ما ضربت الا اياك ومثل حذف
العامل نحو اياك والشر ومثل كون الضمير مرفوعا والعامل معنوي نحو هو زيد
او صفة جارية على غير من هي له نحو زيد ضاربته هي او حرف نحو ما هو
قائما ولا وجود لواحد من الاسباب المذكورة في المجرور فلا منفصل له فليتامل
والمرفوع المنفصل نحو هو هما هم هي هما هن انت انتما انتم انتِ انتما انتن
انا نحن لا يشتبه عليك ان الضمير في انت الى انتن هو ان وحده واللواحق حروف
لبيان احوال الخطاب من الافراد وغيره والتذكير وغيره كذا قيل مع انه لا
مانع من اعتبار مجموعه ضميرا والقياس الى ذاك فاسد لان الاشارة هنا
الى غير المخاطب بخلاف انت فان الضمير فيه عبارة عن المخاطب والمنصوب
المنفصل اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن اياك اياكما اياكم اياكِ اياكما
اياكن اياي ايانا قيل الضمير هنا ايضا ايا في الكل واللواحق حروف لبيان احوال
المرجوع اليه وفيه مذاهب اخر لا يسع ذكرها المقام لكن بقي هذا البحث لا بد فيه
من اشارة اليه ليطلع عليه المتعلم قبل الخوض في المطولات من كتب الفن لانه نافع
جدا والاطلاع عليه سهل وهو ان العدد التي وضع الالفاظ الضمير بازائها ستون
والالفاظ ستون اما الاول فحاصل من ضرب ستة هي المرفوع المتصل والمنفصل
والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل في ثمانية عشر حاصل من ضرب تسعة هي

المتكلم

المتكلم الثلثة اي المفرد والمثنى والمجموع والمخاطب الثلثة كذلك والغائب الثلث
في اثنين هما المذكر والمؤنث ومن ضرب التسعة في الاثنين يحصل ثمانية عشر
ومن ضرب الخمسة في ثمانية عشر تسعون معنى لان ضرب الخمسة في ثمانية عشر يستلزم ان يكون
كل من الخمسة ثمانية عشر فيصير المجموع تسعين واما الثاني فحاصل من ضرب المتصل في اثني عشر
لان كلا من ثمانية عشر في خمس مرات يزيد الفاظها على اثني عشر لانه يسقط اربعة
من المتكلم في الكل وواحد من التثنية في الغيبة واخرها في الخطاب في الكل فالمجموع ستة
والباقي اثنى عشر فيصير الالفاظ اثنى عشر خمس مرات فيصير ستين تامل قوله ومن اسماء
الاشارة اه متن وهي اسماء وضعت لمحسوس مشاهد اي في الاشارة واما ضمير المتكلم
والمخاطب فوضعها المتكلم ومخاطبه بدون ملاحظة كونه محسوسا مشاهدا فكونه محسوسا
مشاهدا خارجي خارج عن غرض الوضع اعلم ان ذا للمفرد المذكر وذان للمثنى المذكر
حال الرفع وذين حال النصب والجر واما قوله تعالى ان هذانِ لساحرانِ فان ان فيه
بمعنى نعم وعلى لغة من يعرب المثنى بالحركات تقديرا ويلتزم الالف في الاحوال الثلثة
وقال الجوهري لغة من يحذف علامة التثنية عند اقامتها الف هذا ومن حذف الف
هذا قال هذان في الرفع وهذين في النصب والجر حذف العلامة قال هذانِ في الرفع وعليه
والقياس قبل الف هذا في الكل واولى نحو هذوان وهذوين وتا وتي وته وذي
وذه للمفرد المؤنث وتان للمثنى المؤنث حال الرفع وتين في النصب والجر واولاء
بالمد والقصر لجمع المذكر والمؤنث والفارق هو الصفة قوله ويلحق باوائلها حرف
التنبيه اه متن وذلك لتنبيه المخاطب واصل ذهنه عن الشواغل وايقاظه عن
الغفلة ليصغي الى الكلام بليغه هو اليه وفي هذا الاكثر منك المخاطب قبل الغاء

الكلام وكذا يتصل باواخرها كاف الخطاب ليتبين المعنى بالخطاب من المفرد ومقابله
للمذكر والمؤنث وقد يجمع بينهما نحو هذاك اعلم ان الالفاظ الاشارة خمسة
والتي يكون ستة لكن سقط واحد باشتراك جمعين وكذا الالفاظ الخطاب
خمسة والتي ستة سقط واحد باشتراك التثنيتين فيضرب الخمس في الخمسة يحصل خمسة
وعشرون لان كلا من الخمسة يضرب في خمسة نحو ذاك ذاكما ذاكم ذاكِ ذاكما ذاكن تاك تاكما
تاكم تاكِ تاكما تاكن ذانك ذانكما ذانكم ذانكِ ذانكما ذانكن تانك تانكما تانكم تانكِ
تانكما تانكن اولئك اولئكما اولئكم اولئكِ اولئكما اولئكن فاذا قيل ذاك بفتح الكاف
يكون الاشارة والخطاب كلاهما للمفرد مذكر لكن المشار اليه غير المخاطب واذا قيل ذاك
بكسر الكاف يكون الخطاب للمؤنث والمشار مذكر بحاله واذا قيل تاك انعكس واذا قيل تاك
بكسر الكاف يكون الاشارة والخطاب كلاهما للمفرد مؤنث واذا قيل ذانك يكون
مثنى المذكر والخطاب للمفرد المذكر واذا قيل ذانكِ بكسر الكاف يكون الخطاب للمفرد
المؤنث والمشار مثنى بحاله وعلى هذا اذا قيل خوطبت بما ذكر واعلم ان ذا يشار به الى
المفرد المذكر القريب حقيقة او حكما وذاك يشار به الى المتوسط وذلك الى البعيد حقيقة
او حكما وكذا تا وتاك وتلك وكذا ذان وتان وذانك وتانك بتخفيف النون وذانك و
تانك بتشديد النون فان التشديد بمنزلة اللام في ذلك وكذا اولاء واولئك واولالك
ومن الموصولات ما يقال للمفرد المذكر الذي وللمفرد المؤنث التي وقد يشدد
الياء وقد يحذف الياء اكتفاء بالكسرة ويقال الذِ بكسر الذال وقد يسكن الذال بعد
حذف الياء ويقال الذْ بسكون الذال وفي التثنية حال الرفع اللذانِ واللتانِ و
اللتين حال النصب والجر وقد يحذف النون كقول ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك

وحكمها

وحكمها الاغلالا وفي جمع المذكر الذين في الاحوال الثلث وقد يحذف النون كقوله
وخصمهم الذا كالذي خاضوا وفي جمع المؤنث اللاتي بسكون الياء بعد التاء
المكسورة واللات بحذف الياء بدلالة الكسرة واللائي بالياء الساكنة
بعد الهمزة واللاء بحذف الياء بدلالة الكسرة واللائي بسكون الياء وكسرها
واللواتي كانه جمع اللاتي جمع التي ويقال للمفرد ومقابليه من المذكر والمؤنث من ذوي
العلم جاءني من ابوه عالم في الكل بارجاع الضمير المفرد المذكر نظرا الى اللفظة من لانه مفرد
مذكر ويجوز ابوها ابوهما ابوهم ابوهن نظرا الى المعنى قال الله تعالى ومنهم من يستمعون
اليك واما ما فهي كمن بعينه الا انها تختص بغير ذوي العلم واما قوله تعالى والسماء وما
بناها اي والذي بناها فبالنظر الى ان كنهه تعالى محتجب عن الاوهام وهم يستعملون
فيما لا يدرك كنهه ايضا وما في قوله تعالى وانكحوا ما طاب لكم من النساء وان كانت عبارة
عن النساء وهي من ذوات العلم لكن لما دخلت تحت تصرف الازواج وملكها الازواج
ملك متعة وكانت ناقصات العقل مع ان عقد النكاح يتعلق في الحقيقة بالبضع
وهي ليست من ذوات العلم عبر عنها باللفظ هي التي للتعبير عن غير ذوي وقيل ما طاب لكم
اذا تلخص هذا فنقول ان جميع الموصولات مبنية لافتقارها الى الصلة افتقار الحرف
الى متعلقه سوى اي للمذكر واية للمؤنث فانهما معربان لمانع عن البناء وان قامت
فيهما العلة التي اوجبت الحكم في الاخوات لان الحكم ربما يمنع بانتفاء العلة وربما يمنع بثبوت
مانع مع ثبوت العلة وذلك المانع هو اضافتهما ابدا الى ما هما بعضه وجزؤه و الاضافة
تنزل المضاف اليه منزلة تنوين التمكن فتمنع البناء مع ان نظيرهما من حيث المعنى
وهما بعض وجزء واعراب نقيضهما وهما كل وجمع يقتضي اعرابهما ايضا الا

اذا حذف صدر صلتها فانها ح يختار بناءها لتأكد الافتقار لافتقارها
ح الى نفس الصلة والى الصدر المحذوف فبناؤه ح على الضم مع وجود الاضافة كقوله
ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا بضم اي مع كونه مفعول
لننزعن اي الذي هو اشد منهم عتيا وقرئ ايهم بالنصب نظرا الى وجود الاضافة
وان كان الافتقار متأكدا قوله والموصول ما لابد له ش عرف الموصول بعد ان
والكتاب ان يعرفه ثم يعد اقسامه لكنه لكثرة اقسامه كانه تحرك نفس السامع ح طلب
معرفتها فقسم ثم عرفه وقال الموصول ما لابد له من جملة له اي اسم مبهم لازالة
له الابهام من جملة خبرية معلومة النسبة للسامع نحو صلة له لينضم بها ما
من و يزول عنه بواسطتها ابهامه نحو جاءني الذي ابوه منطلق فانه لو قيل جاءني
الذي واقتصر عليه لم يعلم منه عين الجائي ولا جنسه فاذا انضم اليه ابوه منطلق يفهم
السامع بواسطة معلومية تلك الجملة شخص الجائي وعينه مثلا يعرف السامع الشخص
الذي ابوه منطلق ويعرف ثبوت الانطلاق لابيه ايضا لكن لا يعرف بمجيئه فاذا
قلت جاءني الذي ابوه منطلق فقد اخبرت عن مجيء من يعرف السامع مع بعينه
ويعرف انطلاق ابيه ثم انهم يذكرون الصلة بتمامها وقد يحذفون شطرها بناء
على القرينة نحو ما انا بالذي قائل لك شيئا اي هو قائل وقد يطرحونها راسا
تنبيها على فخامتها وعظم شانها وعلى انها بلغت في الفخامة مبلغا تقاصرت
العبارة عن كنهها ويقولون بعد اللتيا والتي اي بعد الخطة التي من فظاعة
شانها كيت وكيت ولا بد لتلك الصلة من ضمير يربطها بالموصول ويحذف كثيرا
اذا كان مفعولا كقوله توسط الرزق لمن يشاء اي يشاؤه وقليلا اذا كان مبتدا

نحو ما

نحو ما انا بالذي قائل لك شيئا او مجرورا كقوله عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي
كانوا اي كانوا عليه ويمتنع حذفه اذا كان فاعلا لامتناع حذف الفاعل ثم انهم
اختلفوا في تعريفها قال بعضهم ذاتي وانضمام الصلة لازالة الابهام كما ان زيدا
مع كونه علما معرفة لاشتراكه فيه بتعدد الاوضاع يفتقر الى صفة تزيل الابهام عنه
وقال الاخرون تكتسب من الصلة اليه بسبب انه من المضاف اليه للمضاف الذي لم يشغل
عن الصلة لم يضف ولم يدخل اللام عليه ثم قال هذا اقرب الى الحق لان المعرفة لا بد وان
يشير الى معلوم السامع حالة الاطلاق ولا اشارة في ذات الموصول الى معلوم والا
لما عبر والموصول مع الصلة شيئا واحدا ولما عربوهما باعراب واحد بل جعلوا
الصلة كالصفة الجارية على المعرفة لازالة الابهام وفيه بحث يجوز التفاوت
في الابهام والتعين ولان شيئا في جاءني شيء طويل كالموصوف بعينه في انه لا يفهم
منه عند الاطلاق عين الجائي ولا جنسه مع انه لا يعتبر مع فيه شيئا واحدا
ولا يعرب معه باعراب واحد قوله ومنها اسماء الافعال الخ ش اي سادة مسد
مصادر هي سادة افعالها ففي الاضافة نوع مساهلة والمراد مسدية لان حكم
بمعنى سكونك بالنصب على معنى اسكت سكونك لانه لو كان بمعنى اسكت ومرادفا له
لزم ان يكون فعلا لاستلزام فعلية احد المترادفين فعلية الآخر فقالوا غير المنون
من هذا الباب علم بحقيقة المصدر سادا مسد الفعل مثلا صه القائل صه علم لحقيقة
السكوت والا فلا وجه لتعريفه والمنون اسم جنس بمعنى سكوتا ما على معنى افعل سكوتا ما
زمانا ما فلا وجه لتنكيره ثم ان هذه الاسماء اما بمعنى الامر او بمعنى الماضي او بمعنى المضارع
والذي بمعنى الامر اما متعد او غير متعد والمتعدي اما مفرد نحو رويد زيدا بمعنى امهل

او مركب والمركب اما او ظرف فالظرف نحو دونك زيدا بمعنى خذه او حرف نحو عليك زيدا بمعنى الزم
او لا هذا ولا ذاك وهذا الثالث اما ان يحذف بالتركيب منه شيء او لا يحذف
والاول كهلم شهداءكم بمعنى احضروهم فانه مركب اما من هاء التنبيه ولم او من هل
وام فالمحذوف على الاول الف ها وعلى الثاني همزة ام والثاني نحو حيهل الثريد بمعنى
ائت فانه مركب من حي وهل ولا حذف بالتركيب وغير المتعدي اما مفرد او مركب
والثاني نحو ابك بمعنى تنح لم يذكر المصنف لقلة وقوعه والاول اما ان يشتق منه
الفعل نحو مه بمعنى اكفف يقال مهمهت به اي زجرته او لا يشتق منه نحو صه
بمعنى اسكت كذا قيل وفيه نظر لانه يقال صهصهت به والذي بمعنى الماضي
اما ان يجوز في اخره غير الفتح نحو هيهات زيد بمعنى بعد جدا يجوز في
تائه الحركات الثلث مع التنوين وبدونها او لا يجوز نحو شتان
ما بينهما اي افترق حالهما جدا لا يجوز في نونه غير الفتح والذي بمعنى المضارع فيه
واحد منون لازم نحو اف بالحركات الثلاث مع التنوين بمعنى اتضجر وبدون
التنوين بمعنى المضي فالمجموع احد عشر غير ان المصنف لم يذكر الامثلة غيره
منها وترك مثال المركب اللازم مما هو بمعنى الامر وقد اشرنا اليه في السابق
ولا يظن ان هذا خبط بالنظر الجزئيات هذا الباب فانها لا تكاد تنضبط
للانواع والاقسام بالنظر الجزئيات المذكورة في المتن ثم ان كلا من المذكورات
يستوي فيه المفرد مقابلا والمذكر والمؤنث يقال يا زيد يا زيدان يا زيدون
يا هند يا هندان يا هندات رويد عمروا وعلى هذا فقس وبعضهم يقولون هلما
هلموا هلمي هلمن وياتي باهل اللواحق للدلالة على احوال المستكن والوجه

في الاستواء

في الاستواء اما انها سادة مسد مصادرها والمصدر لا يثنى ولا يجمع مع ان
البعض مركب والمركب لا يقبل التصرف وان رويد مصدر في الاصل من باب الافعال
يقال ارود اروادا بمعنى امهل امهالا قد صغر ثم صغر وسمي به الفعل والمصدر
لا يثنى ولا يجمع قالوا ان شتان لكونه للافتراق الحال الذي لا يتصور صدوره من واحد
لا بد وان يكون فاعله شيئين فصاعدا نحو شتان زيد وعمرو ولا يجوز شتان
زيد وشتان ما بينهما لم يجوزه اكثرهم لعدم التعدد في الفاعل لفظا و
لم يستبعد بعضهم عن القياس لان ما الموصولة تقع على الواحد والمثنى والمجموع
فهي هنا وان كانت واحدة بحسب اللفظ الا ان المعنى على التثنية اذ المعنى افترق
حالهما والمصنف قد سوى لكونه ممن يجوز مثل هذا وقال شتان ما بينهما
اظهارا للمذهب وردا على الاكثرين بالمثال اذا وعى سمعك ما تلونا عليك
فاعلم ان المصنف كيف لم يتعرض للاصوات في هذه الرسالة مع انها
من اقسام المبني بالاتفاق والوجه في ذلك انها على قسمين قسم يصوت
به للبهائم كقولهم كنخ لاناخة البعير وقسم يحكى به عن الصوت كقولهم عند
حكاية صوت الغراب غاق والقسم الاول من هذا الباب لا ينخ بمعنى انخ والفرق
بينه وبين صه ان البعير لا يعلم وضع اللفظ والا لما حصل خصوص التركيب
بل يحصل الاناخة عند سماع هذا الصوت الخاص بطريق جري عادة الله تعالى
على خلق الاناخة عند سماع هذا اللفظ بخلاف يا زيد صه فان زيدا
لكونه عالما بوضع اللفظ وبخصوص التركيب يفهم منه المعنى ولولا علمه بالوضع
وبخصوص التركيب لكان هذا اللفظ بالنسبة اليه بمنزلة ديز فاذا اراد ان يمثل

الامر اسكت والافعال فالتعرض لهذا الباب بعرض للاصوات في الجملة لكن ينبغي عليه
ان يعد من الاصوات ايضا كما في المفصل وانما بنيت اسماء الافعال لتضمنها
معنى الامر او معنى لام الامر او معنى الماضي والذي بمعنى المضارع محمول عليهما او على
احدهما قوله بعض الظروف اه قيد بالبعض لان البعض الاخر منها معرب
كاليوم ومن المبني اذ واذا ومتى وايان وقبل وبعد اما اذ فهي للزمان الماضي
ويقع بعدها الجملتان نحو جئتك اذ زيد قائم او زيد يقوم اذ يقوم زيد اذ قام
زيد فهي فيه للوقت المجرد واستقبحوا اذ زيد قام لانه ان قصد الى الفعلية فالواجب
اذ قام زيد وان قصد الى الاسمية واتى بالماضي للدلالة على قيام فيما مضى فتلك
الدلالة لكونها مستفادة من لفظ اذ يستغني فيها لفظ الماضي واما اذا فهي للاستقبال
اذا تضمنت معنى حرف المجازاة فهي ح لا تدخل الا على الجملة الفعلية عند الاكثر وحرف
المجازاة والمدفوع في مثل قوله اذا السماء انشقت عنده فاعل فعل مقدر يفسره
المذكور ويكون بمعنى الوقت المجرد عن معنى المجازاة متضمنا اليه معنى المفاجاة نحو خرجت
فاذا السبع او غير متضمن نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى وقت قيام
زيد وقت قعود عمرو وما ينضم اليه معنى المفاجاة تدخل على الجملة الاسمية وما
لا ينضم اليه ينبغي ان تدخل على كلتا الجملتين ووجه بنائهما مجاورتهما الجملة
لانهما تضافان الى الجملة ابدا مع ان وضع اذ لوضع ان واذا تضمن معنى
ان الشرطية واما متى فهي تستعمل تارة للاستفهام نحو متى القتال اي اغدا او بعد
غد الى ما لا يكاد ينضبط واخرى للمجازات نحو متى تاتني اكرمك اي ان تاتني
نهارا اكرمك وان تاتني ليلا اكرمك الى ما لا يكاد ينتهي فبنيت استفهامية

لتضمنها

٥٨

لتضمنها معنى همزة الاستفهام وشرطية لتضمنها معنى حرف الشرط واما ايان
فهي للاستفهام في مقام الاستبعاد نحو ايان يوم الدين اي الى هذه السنة او في
السنة الاتية الى ما لا تناهي والمقصود استبعاد ذلك اليوم وانكار وقوعه
في الاستقبال فبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام واما قبل وبعد فهما من اسماء
الجهات وتلك الاسماء احوال ثلث هي في احدها مبنية على الضم وهي ان يقتطع
عنهن ما يضاف اليه لجري ذكره في السابق وينوى معنى ذلك المحذوف في المضاف
اي يورد معنى المضاف والمضاف اليه بلفظ المضاف كقولهم بعد التيمن بالتسمية
والتحميد وبعد التصلية على الرسول في الخطب اما بعد فيحذفون المضاف اليه وهو
التيمن بالتسمية والتحميد والتصلية على الرسول بقرينة جري ذكره في السابق
ويوردون معنى المضاف ويعبرون عن مجموع المعنيين بلفظ المضاف فيتضمن المضاف
معنى الاضافة وهي معنى من معاني الحروف الجارة فبني على الضم للتضمن مع ان المضاف
اليه لكونه منويا بمنزلة المضاف اليه فافتقار الحرف الى متعلقه الى البناء على الحركة
فلعروض البناء واما على فللجبر المحذوف باقوى الحركات وفي الاخريين وهما
ان تضاف نحو جئتك قبل زيد وان يحذف ما يضاف اليه ويجعل نسيا منسيا
اي يكون مرادا في نفسه ولا ينوى معناه في المضاف وجعله نسيا منسيا على معنى
ان لا يكون مرادا في نفسه باطل قطعا لان من اسماء الجهات امرا اضافيا لا يتصور
بدون المضاف اليه مثلا قبلية مجيء المتكلم في جئتك قبل زيد لا يتصور الا بالنسبة
الى مجيء زيد معربة منصوبة او مجرورة اما الاعراب فلعدم تضمن والافتقار
لصراحة ذكر المضاف اليه في احدى الصورتين وكونه نسيا منسيا بالنظر الى

المضاف في الصورة الاخرى واما النصب والجر وعدم جواز الرفع فلو كول الى
التبع قال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
اي قبل ساغ الشراب لكن هذا المحذوف لما كان مرادا في نفسه غير منوي فيه
لفظ المضاف وغير متضمن معناه للمضاف اعرب لفظ المضاف وكذا قبل وظني
ان المقصود مثله الى السابق من الدهر والمعنى وكنت في سابق من الدهر
اكاد اغص بالماء الفرات العذب السهل الدخول فالقبلية بمعنى السابق
من الدهر هنا وان استلزمت السابقية على مساغ الشراب لكن ليس القصد
الى السابقية على مساغ الشراب واذا لم يكن لمساغ الشراب
مدخل في القصد فهو مبني على الاطلاق اي بالنظر الى المضاف والى المقصد جميعا
مع ان ذلك الفرق يقتضي جواز الاعراب والبناء في كل موضع الحذف اذ لك ان
تنوي معنى المضاف اليه في المضاف فتبني وان لا تنويه فيه فتعربه مرادا في نفسه
فتعربه وليس كذلك لان كلا منهما متعين في موضعه فلبسا من في هذا المقام
فانه لا يطلع عليه الا واحد بعد واحد من فرسان هذا الميدان قوله ومنه
المركبات الخ وهي كل لفظ مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة بالجزئية على المركبات
النسبية نحو زيد قائم وحيوان ناطق وغلام زيد فان اجزاءها معربة
لافتقار علة البناء او لوجود مانع عنه والمركب الذي لا نسبة بين جزئيه
ان تضمن ثانيه معنى الحرف بني شطراه اما الثاني فللتضمن واما الاول فلتنزله
منزلة صدر الكلمة نحو خمسة عشر اذ الاصل خمسة وعشرة لما ركب حذفت الواو
لان ثبوت الواو ينافي التركيب والانضمام ولما حذف تضمن معناه الثاني

وتنزل

وتنزل الاول في الانضياف بالثاني منزلة صدره فبني الثاني بالتضمن
والاول بالتنزل على الفتح اما الحركة فلعروض البناء واما الفتح فللخفة
ان قلت الواو بينهما فما الدليل على ان المتضمن هو الثاني دون الاول قلت
لان تصرفه في الثاني دون الاول لانه يدخل الثاني في حكم الاول ولا يفيد
في الاول شيئا وقولهم آتيك صباح مساء وهو جاري بيت بيت ووقعوا
في حيص بيص كخمسة عشر في تضمن الثاني الحرف وتنزل الاول منزلة الصدر من
وفي بناء كل من الجزئين على الفتح سوى ان هؤلاء تركيبات اتفاقية وذلك
تعدادي وان المقدر في بيت بيت حرف جر والتقدير آتيك كل صباح ومساء
وهو جاري من بيت الى بيت ووقعوا في حيص وبيص اي فتنة شديدة تموج
باهلها متقدمين من ومتاخرين من تحاص بمعنى تقدم وباص بمعنى تاخر
لما ركبت هولا حذف الحرف المتوسط وتضمن معناه الثاني وتنزل الاول منزلة
صدره فبني الجزآن على الفتح وصباح ومساء ظرف لفعل المتقدم على تقدير
المضاف كما اشرنا اليه وبيت بيت حال من كرة بمعنى ملاصقا لان الجملة
المتقدمة عليه قبل ذكر النسب اما ثم لعلم ان بناء الجزئين على الفتح ثابت في الاعداد
المركبة سواء اذ بعد بها العدد نحو خمسة عشر او واحد من العدد نحو خامس عشر الا في
اثني عشر فان الشرط الاول وهو موجب لتنزل الثاني منزلة النون المنزل منزلة
التنوين ولهذا لا يضاف ولا يقال اثنا عشرك كما يقال جاء اثنا عشر بالالف ورايت
اثني عشر وكذا في الجر بالياء ان قلت ان المقسم هو المبني والمركبات باسرها ليست
كذلك فكيف يعدون من المركبات قلت تساهل في العبارة فذكر المركبات

واراد اجزاءها والمقصود من اجزاء المركبات مع انهم كما يطلقون لفظ المركب
على المجموع من حيث هو مجموع يطلقونه على الجزء ايضا ويضمنونه معنى الانضمام
ويصدقونه بالى تعدية الانضمام بها يقولون زيد مركب الجهر اى منضم اليه
فيحتمل ان يكون مراد المصنف بالمركب هنا هو ما يشمل المعنى ومن الاسماء المنضمة بعضها
الى بعض اى من الاسماء المتضامنة تامل قوله ومنه الكنايات اه ش اراد بها الفاظا مبهمة
يعبر بها المتكلم عن معلوم عنده في آن الاخبار ومجهول في آن الاخبار معلوم
قبل فالاخبار على سبيل الابهام في الاول لغرض يتعلق به وفي الثاني لغرض وقع طرف
الجهل في آن الاخبار فعلى هذا يكون كم الاستفهامية من الكنايات لانها لا يعبر بها
بل يستفهم بها لكنهم يذكرونها في بحث الكنايات لمناسبة كم الخبرية والمصنف لم يذكر
كم الخبرية وقصر المثال على الاستفهامية لكون الخبرية من هذا الباب بلا شبهة ذكرت
او لم تذكر بخلاف الاستفهامية فانها ليست من هذا الباب على الحقيقة بناء على التفسير
المذكور فان ذكرت فيكون منه على سبيل التبع والالحاق والا فلا وانما بنيت
الاستفهامية لتضمنها معنى حرف الاستفهام لان معنى كم مالك اعشرون او ثلثون
الى ما لا يتناهى وكذا الخبرية لاتحادها بالاستفهامية صفة او لكونها نقيضة
رب لكونها للتكثير كما انها للتقليل واما كذا فلانه مركب من كاف التشبيه وذا وكل
منهما قبل التركيب مبني فابقي حكمها بعد التركيب وان انخلع عنهما معناهما وحدث
معنى الكناية بعد التركيب واما كيت وفي معناه ذيت وذيت فلانها كناية
عن الجملة الجزئية المعلومة عند المتكلم مثل يقول المتكلم في مقام قتل زيد عمرا كان
من الامر كيت وكيت اي يعبر عن القصة المعلومة على وجه الابهام لغرض يتعلق

من الحذف

من الحذف او غيره والجملة مبنية وثبت هذه لوقوعها موقعها ان قلت ما وجه
التنكير والعطف قلت كونها كناية عن الجملة اذ الجملة لا بد فيها من تعدد الاجزاء
ومن وجود الارتباط بينها بالاسناد فالتزم فيها التعدد وآلة الربط التي
هي الواو وقالوا يجوز الحركات الثلث وثانيها الكسر لانه الاصل في تحريك الساكن
كانها بنيت على السكون ثم عدلت الى الكسر لالتقاء الساكنين والفتح للخفة والضم
لجبر المحذوف باقوى الحركات لان الاصل كيية وذيية بتشديد الياء كحية
فخففا قوله المثنى اه ش اراد به ان المثنى كلم لحق آخره اي اخر مفرده الف حال الرفع
وياء مفتوح ما قبلها حال النصب والجر لمعنى التثنية اي ليدل الالف حال الرفع والياء
حال النصب والجر على معنى التثنية الذي هو ضم شيء الى اخر مع المثلية في اللفظ و
المجانسة في المعنى فلا يثنى المترادفان لانتفاء المثلية في اللفظ ولا المشترك
باعتبار معنييه لانتفاء المجانسة في المعنى فلا يقال القرءان يراد بهما الطهر والحيض
بل الواجب ان يراد طهران او حيضان واما القمران فعلى التغليب واما
الزيدان فلان لحوق التثنية بالعلم يستلزم جنسية ولا اشتراك بعد
لحوق الجنسية اذ لو اريد بلفظ زيد شخص ما من الاشخاص المسماة بهذا الاسم
لكان متناول لفظ زيد لجميع الاشخاص المسماة بهذا الاسم على سبيل البدل
بوضع واحد والمشترك لا بد فيه من تعدد الوضع فاذا قيل جاءني الزيدان
فالمعنى جاءني المسميان من المسميات بهذا الاسم فلا نقض لتحقق المثلية
في اللفظ والمجانسة في المعنى واما لحوق النون فليكون عوضا عن الحركة و
التنوين القائمين في المفرد لا مدخل له في الدلالة على معنى التثنية والجمع

ولمح المص الى هذا المعنى اخر لحوق النون عن قوله بمعنى التثنية وعلله بالعوضية
هذا على مذهب من يجعل الاعراب عبارة عن الاختلاف ومن جعله نفس الحركات
والحروف وجعل النون عوضا عن التنوين فقط والا يلزم ان يكون النون اعرابا
لكن يرد على هذا الاخران لا يجامع اللام وليس كذلك لانه يقال جاء الرجلان
اللهم الا ان يقال انه مع كونه عوضا عن التنوين له دخل في الدلالة على معنى
التثنية فروعي عند المنتهى دخول اللام هذه الحيثية دون تلك الحيثية
قوله وتسقطها اه س لكونها بدلا مما سقط عندها والالف ايضا اذ الالف ها
ساكن لالتقاء الساكنين وقولهم التقت حلقتا البطان بالالف شاذ
نبهوا بتخفيف التقاء الساكنين على فظاعة الحادثة ان قيل فلتسقط
باللام ايضا لكونه مما يسقط باللام ايضا لكونه بدلا مما يسقط بل اللام قلنا
هي بدل من الحركة ايضا والحركة لا تسقط باللام ان ينظر الى هذه الحيثية عند دخول
اللام لا الى تلك الحيثية فلينظر الى هذه الحيثية في الاضافة ايضا ولا تسقط
بها قلنا تنزل المضاف والمضاف اليه منزلة لفظ واحد يمنع النظر الى هذه الحيثية
لانها ان اعتبرت عوضا عن الحركة ولم ينظر الى كونها عوضا عن التنوين يلزم
بثبوتها التخلل بين لفظين كلفظ واحد بجزء في ثبوتها مع ان اللام فانها
بالنظر الى كونها بدلا عن الحركة لا يلزم بثبوتها محذور اصلا قوله وما في اخره اه س
يريد ان الاسم الذي آخره الف مفرد اي الغايب بعده همزة ان كان ثلاثيا مجردا يرد
الى اصله من الواو والياء عند التثنية اذا عرف له اصل منهما لان الاثبات
يستلزم التقاء الساكنين والحذف خلاف الاصل وترد الى هذا اللبس عند الاضافة

مثلا

الاصلح ٧

مثلا لو قيل عصان ثم اضيف وقيل عصا زيد لم يعلم انه مفرد ام مثنى و
اذا اضطر الى القلب فالرد الى الاصل اولى وان جهل ٧ من الواو والياء فان جازت
الامالة تقلب ياء مثل متيان في تثنية متى ان سمي به وان لم يجز تقلب واوا نحو لدوان
في تثنية لدى ان سمي به قوله وليس فيما يجاوز الثلاثي اه س اي ليس في المقصور الذي يجاوز
الثلاثي بان يكون رباعيا او خماسيا او سداسيا الا قلب الف ياء عند التثنية سواء
كان تلك الالف منقلبة عن واو كالف اعشى ومصطفى اصلهما اعشو ومصطفو او
عن الياء لغير الالحاق كالف مرمى اصله مرمي او للالحاق كالف ارطى فانه منقلب عن الياء
الملحق بها للالحاق بجعفر او غير منقلبة بل كان للتانيث كالف حبلى او للتوسع كالف
جارى فان هذه الالف ليست منقلبة عن لام الفعل لانها زائدة وليست ايضا للالحاق
لعدم فعالل وكالف قبعثرى لانه ليس لنا اصل سداسي حتى تلحقه بذلك بزيادة الالف
وليست للتانيث ايضا لانه منصرف وقابل للتاء يقال جارى وجاراة وقبعثرى وقبعثراة
فهي للتوسع فقط وانما فعلوا ذلك لان الاثبات التقاء الساكنين وحذف خلاف الاصل
وادا الى اللبس حالة الاضافة وقلبها واوا تضاعف الثقل الواو وثقل المقصور
المجاوز من الثلاثي فقلب الكل تقلب ياء يقال اعشيان في تثنية اعشى وهو الذي لا يبصر في
الليل ويبصر في النهار اصل اعشى قلب الواو ياء ثم الياء الفا ومصطفيان في تثنية
مصطفى اصله مصطفو قلبت الواو ياء ثم الياء الفا اسم مفعول من الافتعال والباء منقلبة
عن التاء وحبليان في تثنية حبلى وهي الحامل الف التانيث وجاريان في تثنية جارى
الف للتوسع وهو طائر يشبه البط قوله وان كان اخره اه س المحدود الف التانيث اي
زحل البحث عن تثنية المقصور شرع ان يتكلم في تثنية الممدود فقال وان كان اخر

المحدود الف التأنيث او الهمزة المنقلبة عن الف التأنيث كهمزة حمراء فانها في الاصل الف
وعلامة للتأنيث والاولى زائدة للمد ثم قلبت همزة لالتقاء الساكنين ولم يجعلوها
اصلا لان كون الالف علامة التأنيث مقطوع في باب حبلى بخلاف الهمزة فان لم يجعلوها
علامة لبقي غير باب حمراء فاذا ترددنا في انها منقلبة عن الف التأنيث ام هي للتأنيث
بالاصالة فالحمل على ما هو المتفق عليه اولى لان الباب لا يثبت بالاحتمال قلت حمراوان اي
قلبت همزة التأنيث عند التثنية واوا وقلت حمراوان فرقا بينها وبين الهمزة
الاصلية والمنقلبة عن الاصلية ولم يعكس لان التصرف بالزيادة اولى لان اشباهها بحالها
يستلزم توسط العلامة والحذف اخلال بها وكلاهما خلاف الاصل وقلبها ياء تركه
الكتابة بخلاف قلبها واوا بان الهمزة اقوى من حروف العلة وتقبل اجتماع اليائين
في النصب والجر قوله وتقول في كساء اه ش يعني انه ان كان آخر الممدود همزة اصلية
كهمزة قراء بمعنى عابد معرفة كوضاء ويجوز ان يكون جمع قارئ لصحة تثنية الجمع باراده
الجماعتين كقوله بينا رماحي مالك ونهشل او منقلبة عن الاصلية كهمزة كساء اصله
كساو قلبت همزة لتطرفها بعد الف زائدة للالحاق كهمزة حرباء فانها زائدة للالحاق
بحلاق وهو باطن الخف والحرباء دويبة تدور مع الشمس ثبت عند التثنية لانه
الاصل ولا داعي للعدول عنه يقال كساءان وحرباءان وجوز العدول في الاخيرين ايضا
تشبيها بهمزة التأنيث في العروض وعدم الاصالة وقالوا كساوان وحرباوان
قوله وعلى ضربين اه ش جمع الاعاصير هو ان بناء الواحد ان كان محفوظا في الجمع فصحيح والا
فمكسر والصحيح اما مذكر او مؤنث والمذكر ما لحق آخره اي مفرده واو مضموم ما قبلها
حال الرفع وياء مكسور ما قبلها حال النصب والجر للدلالة على معنى الجمع الذي هو ضم فرد
فصاعدا

فصاعدا الى فرد مع المشاركة في اللفظ والمجانسة في المعنى فلا يجمع الالفاظ المترادفة
لانتفاء المشاركة في اللفظ ولا المشترك باعتبار المعاني لا يقال ضاربون والمراد الدافق
والماشي والمبين لانتفاء المجانسة في المعنى بل يجب ان يراد جماعة الدافق او الماشي والمبين
والمقصود ايضا كون مفتوحة ليكون عوضا عن الحركة والتنوين في المفرد اي المقصود
الاصلي من لحوق ذلك وان جاز ان يكون له دخل في الدلالة على معنى الجمع وليكون
المقصود الاصلي من لحوقه ذلك اخر لحوق النون عن قوله بمعنى الجمع ثم ان هذا الجمع يختص
بمن يعلم في الاسماء والصفات لانه اشرف الجمع باعتبار التذكير وسلامة بناء الواحد
ومن يعلم اشرف من غيره فوجب المناسبة ان يختص الاشرف بالاشرف فنقول ما يجمع هذا
الجمع ان كان اسما غير دال على ذات مبهمة باعتبار معنى معين فشرط صحة هذا الجمع
منه امور ثلثة العلمية والعالمية والتذكير فلا يقال جلون لانتفاء العلمية ولا
اعوجون في جمع اعوج علم كراع معين لانتفاء العالمية ولا هندون لانتفاء
التذكير وابون وبنون وارضون وسنون وقلون وثبون خارجة عن القانون
لا يبطل بها قاعدة الاشتراط وان كان صفة دالة على ذات مبهمة باعتبار
معنى معين فشرط صحة هذا الجمع منه امران العالمية والتذكير اما العلمية فمنافية
الوصفية لتنافي مقتضيهما لان علمية ضارب تقتضي اختصاص اطلاقه على المسمى
وكون صفة تقتضي صحة اطلاقه على كل من قام به الضرب واحد المتنافيين لا يكون
شرطا لحكم الآخر فلا يقال [illegible] كيسون لانتفاء العلمية ولا ضاربون لانتفاء
التذكير واما في قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين
فلان الكواكب لاتصافها بالسجدة الذي هو من صفات العقلاء ونزلت منزلتهم

فاخذت حكمه وجعت هذا الجمع قوله والواو والتاء في المؤنث اى المصحح من المؤنث جمع لحق
آخره الواو والتاء لمعنى الجمع احترز بهذا القيد ولم يذكر مصرحا بغرابة ذكره في السابق و
الاورد على طرد التعريف مثل عرقاة بزيادة الالف والتاء معنى ابقال استاصل الله
عرقاتهم بفتح التاء بمعنى قطع اصلهم وعرقهم واما قولهم استاصل الله عرقاتهم بكسر التاء
فهى جمع كما اللهم الا ان يتكلف ويقال المراد بالتاء في التعريف تاء لا ينقلب هاء في
الوقف فح لا يبطل الطرد بمثل عرقاة مفردا لان تاءه تنقلب هاء في الوقف ويقال عرقاه بالهاء
بخلاف عرقاة جمعا يقال عند الوقف عرقات بالتاء الساكنة وتكون تلك التاء مضمومة
في الرفع ومكسورة في النصب والجر اى يحمل نصبه على جره ليكون الفرع وهو جمع المؤنث
السالم على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فحمل النصب على الجر فيه اولى وان
يقول ليكون مكسورة في الجر والنصب بتقديم الجر تامل قوله ومكسره هو ما يتكسر فيه اه س
بعد ما فرغ عن بيان المصحح تقسيما اراد ان يبين المكسر فقال وهو ما تكسر فيه بناء الواحد اى
جمع تغير فيه صيغة الواحد تحقيقا كرجال من ذي العلم وافراس من غيرهم تغير فعل
بفتح الفاء والضم العين في الاول الى فعال بكسر الفاء وفتح العين وفعل بفتحتين في الثاني
الى افعال او تقديرا وتعتبر كهجان وفلك في جمع هجان وفلك يقال ناقة هجان اى
بيضاء ونوق هجان اى بيض وفلك مشحون اى مخلوق وفلك مشحونات فكسر هجان
المفرد والضم غير عارضتين ككسر حار والف وها في هجان الجمع تعتبران عارضتين ككسرة
رجال والف جمع هجين وكذا ضم الفاء وسكون العين في فلك المفرد غير عارضتين كضم قرب
وسكونه وفي فلك الجمع تعتبران عارضتين كضم اسد وسكونه جمع اسد كانه جمع فلك بفتحتين
لما فرغ عن بيان ماهيته اراد ان يبين حكمه فقال ويعم ذوي العلم وغيرهم كرجال وافراس

وذلك

وذلك مستبين اختصاص الجمع بالواو والنون بمن يعلم لشرف السلامة وشرف التذكير
ولا وجه لتخصيصه لشرف الاول قطعا والشرف الثاني قد يكون فيه وقد لا يكون فلا وجه لاختصاصه
بمن يعلم بل ينبغي ان يعمه وغيره قوله والمذكر والمؤنث من المصحح اه س اى يحمل نصبهما على جرهما
فان قيل هذا استطراد تحت لان التسوية بينهما في الجمع بالواو والنون قد علمت في اول الرسالة
وفي الجمع بالالف والتاء قبيل هذا البحث قلنا لكن ان يقال قصده فيما سبق الى مجرد
التسوية بين النصب والجر بدون ان يشير الى ان الحمل من اى جانب من جانب النصب ام من جانب
الجر واما هنا فغرضه ان يشير الى ان نصبهما محمول على جرهما والى ان الحمل من جانب النصب دون الجر
والذي يدل عليه فرقه هنا بين لفظي الجر والنصب بتقديم ذكر الجر وفيه هنا لكن مكسورة في
النصب والجر بتقديم النصب وكذا يمكن ان يقال قصده هنا الى ضبط التسوية في الموضعين لان
التسوية في جمع المذكر قد علمت في الصدر وفي جمع المؤنث قبيل هذا البحث وان يقال قصده هنا
الى بيان التسوية لانها قد علمت في السابق بل الى التمثيل فقال والمذكر والمؤنث من المصحح
سوى فيهما اه ليكون هذا تمهيدا مقدمة للتمثيل من امثلة الاستواء اذا لم يمثل
المصنف لتسوى في جمع المؤنث السالم في السابق اصلا ومثل له في جمع المذكر السالم في الصدر
في بحث الاعراب والتمثيل هنا بدون تقديم هذا القول لا يروج عند من له ادنى ذوق وادراك
واما تاخير التمثيل عن بيان المكسر فلرعاية تباعد الفعل بلا قوله والجمع المصحح مذكره ومؤنثه
للقلة اه س بعد ما قسم مطلق الجمع الى المصحح والمكسر اراد ان يقسمه قسمة ثانية الى جمع القلة والكثرة
فقال والجمع المصحح مذكره ومؤنثه للقلة اى يطلق على العشرة وعلى ما دونها الى الثلثة بلا
قرينة العدد يقال جاء الزيدون وجاءت الزينبات بدون ذكر العدد اذا كان المراد ثلثة
فصاعدا الى عشرة ولا يرد عندي ثلثة مسلمين لان المسلمين ذكر لبيان العدد لان

العدد ذكر لبيانه اولان المراد نفي الوجوب لا نفي الجواز رحمه يرد ويطلق على ما فوق العشرة
بقرينة العدد يقال جاءني بدون العشرة الى الاحد عشر وكذا ما كان من الكثرة على افعل كا
فلس وافعال كافراس وافعلة كارغفة وفعلة كغلمة جمع قلة تطلق على العشرة الى الثلثة بلا
قرينة وعلى ما فوقها مع قرينة يقال عندي افلس للقلة فصاعدا الى عشرة بلا قرينة وافلس
احد عشر او عشرون وما عدا ذلك جمع كثرة او الجمع الذي غاير الصحيح والاوزان الاربعة من
الكثرة من قبيل اطلاق لفظ ذلك على الاثنين كما في قوله تعالى عوان بين ذلك اي بين الفارض
والبكر وفي قول الشاعر وكلا ذلك وجه وقبل انه كلام الخبر والشرح جمع كثرة يطلق على ما فوق
العشرة بلا قرينة المناسبة الكثرة الكثرة وعلى ما دونها مع قرينة يقال عندي رجال
اذا كان المراد ما فوق العشرة وعندي رجال عشرة او ثلثة قال بعض المحققين الفرق بينهما
جاز مستندا بانه لو قال له علي دراهم بلا قرينة لزم الثلثة باقراره مع كون دراهم
جمع كثرة بلا قرينة وما جمع بالالف والتاء في فعلة اه اقول كان عليه ان يذكر هذا قبل تقسيم
الجمع الى القلة والكثرة لانه حكم متعلق بالتقسيم الاول لانه من عوارض جمع المؤنث السالم
واما تأخيره عن الكسر فلانه يتحرك ساكنه بصير كانه مكسر فاخره عنه رمزا الى هذا والمعنى والاسم
الذي يجمع بالالف والتاء من فعل بفتح الفاء وسكون العين صحيح العين اي غير معتل
العين ولا مضاعفها فالاسم اي ما لا يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين سواء كان
اسم علم ككمرة او اسم معنى كضربة فاعتباره عن علم مقابل للفعل والحرف والاسم في قوله فالاسم
مقابل للصفة فلا يلزم انقسام الشيء الى نفسه مما يجمع بالالف والتاء متحرك العين اي
يتحرك عينه بالفتح وجوبا اما التحرك فللفرق بين الاسم والصفة ولم يعكس لثقل الصفة
وخفة الاسم واما الفتح فللخفة واما قوله فتسريح النفس من زفراتها بسكون الراء في جمع

زفرة

زفرة كضربة فشبيه تقبله بعذر انكسار الوزن قوله صحيح العين اشارة منه الى ان المعتل
الفاء كوعدة ومعتل اللام كرمية وغزوة كصحيح الفاء واللام في هذا الحكم بلا فرق يقال وعدات
ورميات بفتح الدال والياء قال شاعر تالله يا ظبيات القاع قلن لنا بفتح الباء هذا وان ما
يجمع بالالف والتاء من فعلة وفعلة بكسر الفاء وضمها مع سكون العين وضمها فالاسم منه يحرك
عينه بالفتح نحو كسرات وغرفات في جمع كسرة وغرفة ويجوز كسرات بالكسرتين وغرفات
بالضمتين للاتباع وبعضهم يجوز الاسكان ايضا لثقل الضمة والكسرة والمص قد سكت عنه خصص
بالذكر ما يتعين فتحه ويذكر حكم هذين البابين لعدم تعين الفتح فيها قوله والصفة مبتدأ
العين اه ش اراد بالصفة ما يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين كضخمة بمعنى شيء ذي الضخامة
وهي اي الصفة تبقى عينها على السكون اذا جمعت بالالف والتاء لان الباء اصل ولا داعي للعدول
عنه سواء كانت صحيحة العين اذ لم تكن وسواء كانت مفتوحة الفاء كضخمة او مكسورها كصفرة
او مضمومها كحلوة يقال نساء ضخمات وبيوت صفرات اي خالية عن الخبزات ونساء حلوات
بالسكون في الكل قوله واما معتلها فعلى السكون اه س اراد بمعتل العين ما يشمل المضاعف ايضا
كشدة قال ان الخليق ان يمثل منه ايضا او اراد به ما يكون عينه حرف علة ولم يذكر المضاعف
لان حاله يعلم منه لاشتراك علة البقاء بينهما مع قصد الاختصار اما البقاء فلانه لو قيل بيضات
وجوزات وشددات ولم يقلب ولم يدغم لثقل مع انهدام القاعدة ولو قيل باضات وجازات بالقلب
والادغام على القانون لزم زيادة التغير فيجب ان يبقى كل منهما على سكونه ويقال بيضات وجوزات
وشدات بالسكون هربا عن المحذور وتميم تحرك معتل العين ويقول بيضات وجوزات بالتحريك
بناء على عروضها قال قائلهم اخو بيضات رائح متاوب قوله فواعل يجمع عليه فاعل اه س اي
فاعل الاسم يجمع على فواعل بدون شرط شيء نحو كواهل في جمع كاهل وهو ما بين الكتفين

وفاعل الصفة يجمع ايضا على فواعل بشرط ان يكون بمعنى فاعلة نحو حوايض وطوالق في جمع
حايض وطالق وهما بمعنى حايضة وطالقة لاختصاص الحيض والطلاق بالمراة وما خذ الاشتراط تتبع كلامهم
قالوا اذا قصدوا حدوث هذين الوصفين في الموصوف بهما يقولون حايضة الآن او غدا
وطالقة الآن او غدا كما يقولون حاضت هند وتحيض هند ويجمعون بالالف والتاء و
يقولون حايضات وطالقات واذا قصدوا استمرارها في الموصوف بهما يقولون هند حايض
بالخلاف عن التاء التي هي علامة الحدوث والتجدد ويجمعون على حوايض ولا يجمعون بالالف
والتاء لخلو المفرد عن التاء وليحصل الفرق بين الجمعين بحسب الاعتبارين قال النحاة الكوفية
انما قالوا حايض وطالق بدون التاء لعدم الاحتياج اليها اذ هي للفرق بين المذكر والمؤنث
في الوصف المشترك والحيض والطلاق مما يختص بالمؤنث ويبطل قولهم جمل ضامر وناقة ضامر ورجل
عاشق وامراة عاشق بدون التاء مع كون الضمور والعشق وصفا مشتركا وقال سيبويه قولهم
حايض وطالق بدون التاء بناء على اعتبار الموصوف شخصا او انسانا اي شخص حايض او انسان
حايض وهو ايضا مضعف بانهم لا يقولون للمراة ضارب باعتبار الموصوف شخصا او انسانا
وبانهم لا يقولون حاض لعني شخص حاض او انسان حاض فالوجه ما ذهب اليه الخليل من ان نحو حايض
وضامر بدون التاء من قبيل الفاعل بمعنى ذي كذا وليس باسم فاعل وليس بجار على الفعل والمعنى ذات
حيض وذات ضمور كما يقال امراة تامر بمعنى ذات تمر واما حايضة فهي اسم فاعل وجار على الفعل بمعنى
ذات تحدث لها الحيض فلذا دخل التاء قوله وفاعل اسما وصفة اه ش اي يجمع فاعل ايضا على فواعل اسما
وصفة بدون شرط شيء نحو كواثب في جمع [illegible] وهو ما يقع عليه مقدم السرج من الفرس من الاسم
وضوارب جمع ضاربة من الصفة قوله وقد شذ نحو فوارس اه ش هذا متعلق بقوله او صفة اذا كان بمعنى
فاعلة والمعنى وهو خارج عن القانون المستنبط عن تتبع كلام نحو فوارس في جمع فارس فانه فاعل

يعني ان ذلك التوجيه يقتضي صحة حاض بمعنى شخص حاض
وليس بصحيح فالتوجيه ليس بصحيح ويمكن ان يدفع بالعناية
اي بناء على اعتبار الموصوف شخصا او انسانا مع عدم تزيين
التاء الى الالتباس الى المذكر

الصفة

الصفة وليس بمعنى فاعلة وقد جمع على فواعل مع انتفاء الشرط واراد بنحو فوارس ونواكس في
جمع ناكس في قوله اذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار وهو الكل في
مثلهم مما الكل فيه هو الكل والذي يحكي في توجيه هؤلاء هو انه يقال ان الفارس وكذا الراكب
والصاحب لعدم جريه على الموصوف لا يقال رجل فارس وامراة فارسة تنزل منزلة الاسم
في جمعه وان نواكس في جمع ناكس في الشعر بعذر انكسار الوزن وان هو الكل مخصوص بالمثل
وله حكم لا يكون لغيره قوله ويجمع الجمع نحو اكالب ش اكالب جمع اكلب جمع كلب واساور جمع
اسورة جمع اسوار واناعيم جمع انعام جمع نعم وهو ما يرعى من الحيوان
اعلم ان اقل ما يطلق عليه جمع الجمع تسعة لوجوب اطلاق الجمع على الاقل ثلثة معادن الواحد
والواحد جمع واقل الجمع ثلثة والثلثة ثلث مرات تسعة فهو اقل ما يطلق عليه
تسعة وان جمع القلة يجمع كثيرا لان لكون القلة بمنزلة الواحد وجمع الكثرة يجمع
قليلا نحو حشاشين في حشان جمع حش الا بالالف والتاء فانه كثير يكاد يعد
قياسا ولزمه الى ما ذكرنا مثيلا يجمع الجمع من المكسر من القلة لان كلا من اكلب واسورة
وانعام جمع قلة ويجمع الجمع بالالف والتاء من الكثرة لان كلا من رجال وجمال جمع
كثرة قوله المعرفة ما دل على شيء بعينه ش اي عند الاطلاق سواء كان له وضع بازاء
شيء معين كالعلم او لم يكن كسائر المعارف فان انا وانت دل على شيء بعينه عند
الاطلاق لكن لا وضع له بازاء شيء معين بل هو موضوع للمتكلم وحده ايا كان
اللهم الا ان ينقلب ما قاله البعض من انه بملاحظة المفهوم الكلي موضوع بازاء
كل معين من غير متناهية بوضع واحد قوله العلم المفرد الخ ش قدم العلم لكونه معرفة
بالنسبة الى الوضع والاستعمال جميعا بخلاف سائر المعارف فانها وان كانت

معرفة بحسب الاستعمال لكنها نكرة بحسب الوضع لان انا موضوع لمتكلم وحده ايا كان
اللهم الا ان يقال انه موضوع بملاحظة المفهوم الكلي بمعينات غير متناهية
بوضع احد ومن قدم المضمر نظر الى ان انا لا شركة فيه بوجه من الوجوه فهو اعرف
الاقسام بالنظر الى بعض اقسامه واشار الى الخلاف في يظهر في امر الوضع ثم قدم المضمر
لانه اعرف من الباقي لان الموصول وكلم الاشارة لا يتضحان الا بانضمام الصلة
والقصة والمعرفة باللام تعريفه بحسب العهد قوله وهو شان اسماء الاشارة و
الموصولات قدم اسماء الاشارة لكونها اعرف من الموصولات لان المشار
اليه بها مخصوص مشاهد ولذا قد تنفك عن الصفة بخلاف الموصول فانه لتوغله
في الابهام لا ينفك عن الصلة واللتيا والتي في قولهم بعد اللتيا والتي من
اسماء الداهية او محول على حذف الصلة تنبيها على فخامتها اي بعد الخطة التي
من قطاعة شانها كيت وكيت يعني بلغت في الفخامة بلغا تقاصرت العبارة
عنه والمحذوف المقدر كالمذكور قوله المعرف باللام سواء كان المراد به تعريف العهد
نحو اسا رجل فضربت الرجل او تعريف الحقيقة من حيث هي كقولهم اهلك
الناس الدينار والدراهم اي ذلك الجنس هذان الجنسان من بين الاجناس
او تعريفها في ضمن فرد ما نحو ادخل السوق اي فردا من افراد الحقيقة المعلومة
او في ضمن جميع الافراد كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر اي كل فرد من افراد الحقيقة
المعلومة قوله والمضاف الى احدها ا‍ه س اراد بالحقيقة المعنوية فقيد بذلك لان
الاضافة الى احد المذكورات لفظا لكونها في قوة الانفصال لا تفيد تعريف
المضاف قوله والنكرة ما شاع في امته س اي اسم انتشر في افراده عند الاطلاق

على سبيل

على سبيل البدل فان الجائي في جاء رجل فرد واحد بلا شبهة لكن حقيقته يستوعب
جميع الاحاد على سبيل البدل قوله المذكر ما ليس ا‍ه قدمه مع دخول العدم في مدلوله
نظرا الى تجرده عن الزيادة مع ان بحثهم عن الالفاظ ودخول العدم في المدلول فتدبر ما
ليس فيه تاء التانيث اي لفظا ولا تقديرا فان التاء لاصالتها في الباب يكون ملحوظة
ومقدرة قوله وحمراء اعلم ان في مثل حمراء ثلثة مذاهب اصحها رواية ورواية
هو ان علامة التانيث هي الهمزة المنقلبة عن الالف والالف لتوسع البناء وقيل
كلا الالف والهمزة علامة حقيقي كتانيث المراة ا‍ه اراد بالحقيقي تانيث ما بازائه
ذكر من الحيوان سواء لفظت علامة او قدرت وبغير الحقيقي ما تعلق بمجرد الوضع
والاصطلاح سواء لفظت علامة كالظلمة والبشرى اولم يلفظ كاذن وعين
ما لا خلق عليه كان ان عشر في العين مما علامة غير ملفوظة ايضا كهند وارض
قوله والحقيقي اقوى ا‍ه س اقوى في ذلك لانه بحسب المعنى والحقيقة ولاجل انه اقوى امتنع
جاء هند بترك التاء لعدم المطابقة بل وجب جاءت هند بالتاء ليحصل المطابقة
لان اصالة التانيث وقوته تقتضيها ولاجل ان غير الحقيقي اضعف لانه ليس الا بمجرد
الوضع والاصطلاح جاز طلع الشمس حال السعة بدون المطابقة وان كان المختار
طلعت الشمس اشعارا بالتانيث قوله فان فصل س اي فان وقع الفصل بين الفعل
والمؤنث الحقيقي او الغير الحقيقي فالستر في فصل ضمير مستتر او هو متحول الى معنى
وقع كقوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب اي لقد وقع التقطع والام بينهم
الا انه لا يقال ضرب مرجا ونحو جاء اليوم هند بدون المطابقة لعروض الضعف
بالفاعل بامر الفصل لان اصل الفاعل ان يلي فعله فيجبر بوقوع الفصل كانه ليس



بفاعل فلا يجب المطابقة مع قوة التأنيث وان كان المختار جاءت اليوم هند لان
قوة التأنيث يقتضي المطابقة وان ضعف امر الفاعلية بالفصل اللهم الا ان يقع
اللبس بترك التاء فح يجب المطابقة مع وجود الفصل كزيد اذا جعل علما مراده لا يقال
جاء اليوم زيد بل يجب جاءت اليوم زيد لئلا يطلق علم مذكر وانما صح طلع اليوم الشمس
بترك التاء بسبب الفصل لعروض الضعف بالفاعل بامر الفصل مع ضعف التأنيث
وعليه قوله تعالى جاءه موعظة وقوله تعالى ولو كان بهم خصاصة بدون التاء قوله هذا
اذا اسند الفعل اه ش اي جاز ترك التاء في الفعل المسند الى المؤنث اي مؤنث كان
بشرط ان يسند الفعل الى الظاهر المؤنث اما اذا اسند الى ضمير المؤنث اي مؤنث كان فيجب
الحاق العلامة بالفعل اما في ضمير الحقيقي فظاهر واما في ضمير غير الحقيقي فلدفع التوهم وان ضعف
امر التأنيث لانه لو قيل الشمس طلع كان المتوهم ان يتوهم ان الاسناد الى الظاهر الآتي كما يقال
الشمس طلع قرنها لا الى الضمير بخلاف ما اذا قيل الشمس طلعت بالتاء فان التاء يحسم مادة
هذا التوهم ويدل على ان الاسناد الى ضمير الشمس لا الى الظاهر الآتي لانه لا يقال الشمس طلعت
قرنها وقول الشاعر ولا ارض ابقل ابقالها مأول بالامكان والمكان مذكر قوله والتاء يقدر اه
ش يعني ان التاء المعهودة التي هي علامة التأنيث يقدر في بعض الاسماء المؤنثة وذلك
لكثرة تصرفهم الاصالتها في هذا الباب نحو ارض ونعل بدليل اريضة ونعيلة يعني لو
لم يكن مقدرة في المكبر لما ظهرت في المصغر اعلم ان تأنيث ما ليس فيه علامة لفظا يظهر
بالتصغير كاريضة وبتأنيث المسند نحو طلعت الشمس وعين جارية والنخل باسقات
وبتأنيث المسند اليه كقوله تعالى وقرهذه سبيل وبتأنيث الضمير كقوله تعالى والارض
فرشناها وبتأنيث الاشارة نحو اسلك هذه السبيل واما الدال على تقدير

التاء

التاء بدون واسطة شيء فانما هو التصغير فقط بخلاف البواقي فانها تدل على
تأنيث الاسم والتأنيث يستلزم تقدير التاء لان المؤنث لا بد له من علامة وليست
ملفوظة فهي مقدرة وبان المقدر تاء دون غيره فلانه الظاهر بالتصغير ليس الا التاء وذلك
في الثلاثي نحو اريضة دون الرباعي لا يقال عقيربة لطوله بل يظهر امر التاء فيه
بدلائل اخر نحو لدغت العقرب وعقرب لاغة وهذه العقرب قتلتها وورد شذوذا
في تصغير وراء وقدام في تصغير قدام وارادة على الشذوذ فوق وما يستوي فيه
المذكر والمؤنث اه وجه ارتباط هذا البحث بما سبق هو ان الاستواء يستلزم تقدير
التاء عند جري الصفة على الموصوف المؤنث وانما قال في فعيل بمعنى مفعول
لانه اذا كان بمعنى فاعل لم يستو بل نحو رجل رحيم وامرأة رحيمة ولم يقل في فعول
بمعنى فاعل مع ان الاستواء انما هو فيه لانه عند الاطلاق لا يكون الا بمعنى فاعل فلا حاجة
الى التقييد مع انه يوهم جريان الامرين فيه ولا جريان لهما فيه عنده فان اورد عليه
بمثل ان الله شكور بانه مشكور لا شاكر فالجواب ان الشكر اذا اسند الى الله فهو
بمعنى القبول والمعنى ان الله قابل التوبة من تاب اليه فهو بمعنى الفاعل وبمثل بعير
حلوب وقتوب بانه محلوب ومقتوب لا حالب وقاتب يجاب بانهما بمعنى المحلب والمقتب
اذا تلخص هذا فقوله كان عليه ان يقول اذا ذكر الموصوف لانه لا استواء عند عدم
ذكر الموصوف بل يقال مررت بقتيلة فلان وقتيلة اللهم الا ان يقال ترك هذا القيد
لظهوره ولكونه مشتركا بينهما وذكر ما هو خاص بالفعل بخصوصه قوله تأنيث
الجمع غير الحقيقي اه ش اراد بالجموع غير جمع المذكر السالم فانه مخصوص من العموم لانه
لاشتماله على شرف التذكير والعالمية والعلمية لا يعتبر مؤنثا ولا يقال جاءت الزيدون

ولا الزيدون نجارت لئلا يستوي بنقص التانيث والمعنى وتانيث جمع الجمع غير حقيقي
لانه باعتبار لفظ الجماعة وهي ليست مما بازائه ذكر من الحيوان سواء كان الواحد مذكرا
حقيقيا كرجال او غير حقيقي كايام ومونثا حقيقيا كنساء او غير حقيقي كعيون لان
تانيث كل منهما باعتبار لفظ الجماعة ولا غير للواحد ولا مدخل له عن حقيقي
قبل فعل الرجل ومضى الايام وجاء المسلمات بتذكير الفعل وتكثر الاخلة اشارة
الى استواء الجموع في الحكم بل نفرع عاعلم من قبل وتانيث الجموع بلفظ الجمع **قوله** ويقول في الضمير
الرجال فعلوا ا ه **ش** يعني ان الواجب اذا اسند الفعل الى ضمير جمع واحده مذكر عاقل
الاتيان بالواو اذا ابن نحو الرجال فعلوا لان الواو لذكور العقلاء وان يقال فعلت
اذا استكن لان فعلت للفرد المونث ولفظة الجماعة كذلك والمعنى الجماعة المعهودة
فعلت وان الواجب اذا اسند الى ضمير جمع ليس واحده مذكرا عاقلا سواء مونثا عاقلا
كمسلمات او غير عاقل كعيون وغرات لم يذكر المعنى قصد الى الاختصار او مذكرا غير
عاقل كايام هو الاتيان بالنون كان يقال المسلمات عبني الايام خصبن والعيون
جرين اذا ابرز ولا يجوز بالواو لاختصاص بذكور العقلاء والواو في اكلوني البراغيث
حرف وان يقال فعلت اذا استكن نظرا الى لفظ الجماعة روي عن ابي عثمان المازني
ان العرب تقول الجذوع جمع كثرة انكسرت والاجذاع انكسرن كما تقول لخمس عشرة ليلة
خلت ولخمس ليال خلون يعني ان العرب اذا اسندت الفعل الى ضمير جمع الكثرة اسندت
الى المستكن فقطعا وتقول الجذوع انكسرت واذا اسندت الى ضمير الجمع القلة اسندت
الى النون اذا لم يكن من ذكور العقلاء وتقول الاجذاع انكسرن جمع الكثرة على عدد
القلة قال العلامة ماذاك بضربة لازب اي بنوع لازم يعني يجري في كل منهما كلا الامرين

وفيه نظر لان حرفية الواو لا تمنع اختصاصه بذكور العقلاء
كما يدل عليه الاان يجعل جوابا بالسوال ثم يرد على قوله و
تعدل في الضمير ان تامل

الاتيان

الاتيان بالنون والاستكنان وكذا يجوز خمس ليال خلون وخلت **قوله** مما بينه وبين
واحده التاء آه **ش** اي من الاسماء التي اذا اطلقت واريد بها الجنس لا تدخل التاء كان
يقال عندي نخل اي جنس نخل قلت افراده او كثرت واذا اطلقت واريد بها الواحد
تدخلها التاء عندي نخلة اي فرد من افراد الجنس قالوا هذا كثير في مصنوعات
الله تعالى قليل في معمولات البشر نحو سفين وسفينة وكمء وكماة وجب
وجباة وقعت على الوضع على خلاف القانون لان ما بالتاء يراد به الجنس
وما العاري عن التاء يراد به الواحد ومقتضى القانون عكس ذلك **قوله** ذكره ويذكر
ويونث **ش** اي ما لا تاء فيه وما اريد به الجنس يذكر نظرا الى لفظه لانه مفرد اللفظ ويونث
وباعتبار المعنى وباعتبار جماعة كقوله عز وجل من قائل كانهم اعجاز نخل خاوية
واعجاز نخل منقعر واما ما يدخل التاء ويراد به الواحد فتونث قطعا نحو غرة
طيبة اعلم ان مونث هذا الباب لا يفرق عن مذكر بالتاء ولا مذكر عن مونثه
بعدم التاء لئلا يلتبس المونث بالواحد والمذكر بالجنس بل لو اريد التنصيص على المذكر
والمونث يوتى بالوصف ويقال شاة ذكر وجامة انثى **قوله** المصغر **ش** لما اصلح
المعرب والمبني اختلف تصغيرهما وهو من المعرب ما ضم اوله ومن المبني ما سكي
اما ضم اوله ليفرق من المكبر ولم يقتصر عليه ليتميز عن في باب فعل ففتح ثانيه ايضا
ولم يقتصر عليهما بل لحقه ياء ثالثة ساكنة ليتميز عنه في باب صرد بضم الاول
وفتح الثاني وخص الياء بالزيادة لكونها اخف من الواو ولم يزد الالف لئلا
يلتبس بالمكبر اذ الالف يقع علامة له كثيرا ولم يعكس للتعادل لثقل الجمع وخفة المصغر
ولم يلحق الاخر بل لحقت ثالثة لئلا يلتبس بياء الاضافة ثم الغرض من التصغير

واما تحقير الذات باعتبار وصف غير معين نحو زييد اخوك اذ لا يفهم منه الاحقارية
في وصف من اوصافه لا على التعيين او باعتبار وصف معين نحو زييد شويعر اي
حقير في شعره واما تقليل العدد نحو لي دريهمات اي عدد قليل من هذا الجنس وذلك
مخصوص بالجمع ونحو كتيب للذي يقرب حجرته الى السواد وزيد افيضل منك اي التفاوت
بينكما في الفضل قريب وقليل ونحو يا بني لا تقصص رؤياك ونحو قوله وكل اناس سوف
يدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل راجعة الى التحقير والتقليل وان كانوا
يقولون هو في نحو كتيب وزيد افيضل منك للقرب وفي نحو يا بني للشفقة وفي
دويهية تعظيم منها الا انا قول للتعظيم لان القرب لا ينافي التحقير وتعطف الوالد
على ولده لا ينافي تحقيره في وصف من اوصافه وفخامة المنية باعتبار الاثار وباعتبار
افسادها الاجرام الكبار لا ينافي تحقيرها بحسب الذات وبحسب الامهال لان المراد
ان احقر الاشياء الذي لا جرم له ولا يتعلق به الرؤية تصفر منه الانامل
والمراد واهنة احترامها الا من الدواهي تامل على استبصار قوله امثلة فعيل
آه اي ابنية وهيئات القياسية فعيل في الثلاثي المجرد بضم الاول وفتح الثاني
وبالياء الثالثة الساكنة التي بعدها حرف اعراب كفليس في فلس وفعيعل في الرباعي
اي فيما حروف اربعة كلها اصول او بعضها زيد ان مثال المصغر في الرباعي هيئة
كهيئة اولها مضموم وثانيها مفتوح وثالثها ياء التصغير ورابعها مكسور لاجل
الياء وخامسها حرف اعراب كدريهم ومضيرب في درهم ومضرب وفعيعيل في
الخماسي اي الذي حروف خمسة بعضها اصول والبعض الاخر زايد واما الخماسي الاصول
فلا يصغر مجردا كسفرجل او مزيدا فيه كعضرفوط لادائه الى الطول والاستدراك الى

حذف

حذف خامسه او ما يشبه الزايد واذا صغر على الضعف والاستكراه بحذف خامسه
كسفيرج في سفرجل وقيل بحذف ما يشبه الزايد اذا كان طرفا او قريبا اليه فعلى
الاول يقال فريزد وفي خدرنق خديرق وجحيمر في جحمرش وعلى الثاني فريزق وجحيرش بحذف الدال
والميم لان الدال يشبه التاء وهي من حروف الزوايد والميم من حروف الزوايد وان كان
اصلا هنا هذا والمقصود ان هيئة تصغير الخماسي سداسية خامسها مدة بعد
كسرة التصغير وسادسها حرف اعراب فان قيل درهم فعلل ودريهم فعيلل فلم
كرر العين قلنا بينهما على ان مقصوده حصر الهيئة ومجرد ضبط الحركات والسكنات
لا التنبيه على كيفية الوزن كيف والاوزان لا تنحصر اذ المراد بالرباعي ما حروفه اربعة سواء
كان كلها اصولا او بعضها كما اشرنا والزوايد مختلفة ومواضع الزيادة متعددة
فالاوزان لا تنحصر فكرر العين تنبيها على هذا الغرض تامل حتى يظهر لك لب الموضع
قوله كدنينير ان قيل الواجب في دينار دنينير بالياء ثم فاوجه تكرير النون
فالجواب ان التصغير يرده الى الاصل اذ الاصل دنار بالتشديد فاستحق بالقلب
كديوان في دوان فلما زال ثقل اجتماع النونين بتخلل ياء التصغير رد الى الاصل وقيل
دنينير وقالوا اجيمال آه جواب سؤال كانه قيل انتم قلتم هيئة في الخماسي فعيعيل
بكسر ما بعد ياء التصغير وبالياء بعده وفي الرباعي فعيعل وهم قالوا في باب
افعال جمعا افيعال بالفتح والالف وافعال المزيد افيعل كاعشار واعـ
اعشير وفي باب فعلاء فعيلاء فهو كحميراء في حمراء وفي باب فعلى فعيلى كحبيلى
في حبلى وفي باب فعلان فعيلان كسكيران في سكران واما فعلان
فعلانة فيعال فيه فعيلين كنديمين في ندمان بمعنى المنادم ولا يشبه

علىكل ان المراد بباب فعلاء ممدود همزته للتأنيث سواء كان مفتوح
الفاء او لم يكن وبباب فعلى المقصور الذي الفه للتأنيث مفتوحا فاؤه
او غير مفتوح اذ الممدود الذي همزته ليست للتأنيث والمقصور الذي الفه ليست للتأنيث
لا عدول فيهما عن القانون يقال في حرباء وارطى حريبيّ واريطٍ وملحقي [illegible]
انهم عدلوا في هذه الابواب عن القانون محافظة لها على الفاتها التي هي
علامة الجمع في باب افعال وعلامة التأنيث في باب فعلاء وفعلى لئلا يتغير العلامة
ولتتميز الابواب على الاعتبار المشاكلة لها والالف والنون في فعلان فعلى
وان لم يكن علامة لشيء الا انهما يشبهان الفي التأنيث في عدم قبول التاء
فاخذنا حكمها في البقاء وعدم التغير وتقول لما جروا على القانون في فعلان
فعلانة معدلوا عن فعلان فعلى فرقا بينهما   وتقول في ميزان
يعني به انه كل ما غير عن الاصل بعارض من القلب والحذف سواء كان القلب
فاء كميزان اصله موزان بسكون الواو من الوزن قلبت لسكونها وانكسار
ما قبلها او عينا كباب وناب اصلهما بوب ونيب بفتح الفاء والعين قلبتا
الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما او لاما كعصا اصله عصو قلبت الفا وسواء
كان المحذوف فاء كعدة اصلها وعد بكسر الواو او عينا كسه الاصل سته
بدليل ستيهة او لاما كيد اصل يدي يرجع الى الاصل عند التصغير اما
لزوال المقتضي للتغير واما لتمكن بناء التصغير فيقال في ميزان بالرد لزوال
علة الانقلاب وهي كسر الميم وسكون الواو وفي باب من الواوي وناب
من اليائي بويب ونييب بالرد لذهاب المقتضي بضم الاول وفي عصا عصية

بالتاء

بالتاء او اصل عصية عصيوة قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء واما التاء
فلكونها مقدرة في المكبر الثلاثي والتاء المقدرة في الثلاثي تظهر في التصغير
واما رد لزوال المقتضي وهو فتح ما قبل الواو باقحام ياء التصغير وكذا يقال
في عدة وعيد او وعيدة على راي وفي سه ستيهة وفي يد يدية بالرد في الكل لعدم
امكان البناء بدون الرد لعدم الاعتداد بتاء التأنيث لكونها في حكم كلمة منفصلة
مع بقاء المقتضي وهو الحذف من الفصل في مثل عدة وكثرة الاستعمال في البواقي
بخلاف ميت في ميت اصل ميت بالتشديد فاستخفف بحذف الياء المتحركة
فلا رد لبقاء المقتضي مع امكان البناء بدون الرد وظهور التاء في ستيهة
ويدية لكونها مقدرة في المكبر واما اذا بقي المقتضي وامكن البناء بدون الرد
فلا يرجع الى الاصل كما اشرنا اليه كقولهم في قائل الاصل قاول قلبت الواو
همزة اتباعا للفعل فالتصغير لا يزول المقتضي وهو اعلال فعله فلا يرد الى
الاصل بل يبقى قويئل بالهمزة وكذا ميت واو في تراث واود اسم رجل والاصل
وراث وودد بدون الرد لبقاء المقتضي وهو ان يقع الضمة على الواو بل الضمة
في افعد واشد كما لا يخفى فلا وجه للرد   وتاء التأنيث المقدرة في الثلاثي
الخ اقول وذلك لئلا يجتمع فرعية التصغير مع فرعية التقدير ولان في التصغير
بمعنى الوصف فكما يجب هند الحقيرة يجب هنيدة بالتاء العريب في تصغير العرب
والعريس في تصغير العرس والعرس خارجان عن القانون المستنبط عن تتبع كلامهم
والقليل عريبة وعريسة والوجه ان العرس امرأة الرجل ما دامت في الاعراس
والعروس بالضم وليمة العرس فالاعراس الذي هو مصدر ملحوظ فيهما وان

وان الغرب مصدر في الاصل بمعنى الخلق ومن المصدر مما لا تقدير لتاء فيه فالفرس
والقوس والعرس بالكسر والضمة كانها لا تقدير لتاء فيها فلو يظهر وقبل عريب
وعريس بدون التاء قال في الثلاثي لان المقدرة في الرباعي لا تثبت كما يجيء
واراد به ما حروفه ثلثة فقط بقرينة انه قابله بالرباعي ومراده بالرباعي
ما حروفه اربعة سواء كان كلها اصولا كعقرب او بعضها كعناق و
لا تثبت في الرباعي اه اي فاجا وزحروفه ثلثة رباعيا كان نحو خباب
او سداسيا ويجوز ان يراد به ما حروفه اربعة فقط لان حال ما فوقه
يعلم بطريق الاولى لان التاء اذا لم تثبت في الرباعي لطوله فلان لا تثبت
في الخماسي والسداسي بطريق الاولى الا ما شذ من نحو قديمة ووريئة استثناء من
نفي الرباعي اذ المعنى لا تثبت في كل فرد من افراد الرباعي الا في هذين الفردين
وكذا الاستثناء السابق استثناء من قوله في التصغير اذ المعنى تثبت في فرد من
افراد تصغير الثلاثي الا في هذين الفردين تامل قيل ان القدام كما يطلق
على الجهة المخصوصة اسم ملك ايضا فقيل قديمة في الذي بمعنى الجهة وقد يدم
في اسم ملك فرقا بينهما والعكس غير معقول كذا الوراء يطلق على ولد الوالد
كما يطلق على الجهة المخصوصة فقيل في الذي بمعنى الجهة وريئة بالتاء فرقا وقيل
ان جمع الفاظ الجهات مذكر غير هذين اللفظين فلما خالفا اخواتهما بامر
اخر ناسب ان خالفا الرباعيات المؤنثة بثبوت التاء وجمع القلة يحقر على
بنائه وذلك للتناسب بين التصغير والقلة لاستلزام القلة الحقارة ويجوز
ان يرد الى الواحد ايضا نحو كليبات في اكلب وجمع الكثرة يرد الى الواحد

لعدم

لعدم التناسب بين الكثرة والتصغير يرد جمع الكثرة الى الواحد وجوبا ان لم
يجد له جمع قلة وان وجد فلك الخيار ان شئت رددت الى الواحد وان شئت
رددت الى جمع القلة واذا رددت الى الواحد يجب عليك ان تجمعه بعد التصغير على
ما يستوجبه القياس بالواو والنون ان كان من ذكور العقلاء نحو شويعرون في
شعراء جمع شاعر وبالالف والتاء ان لم يكن منهم نحو مسيجدات في مساجد جمع
مسجد وذلك لئلا يحصل الجمعية بعد التصغير على ما سبق ان قيل الغلام اسم
فكيف يجوز غليمون بدون الغلبة قلنا يجوز في التصغير جعله وصفا
بحسب المعنى كما يجوز رجال حقيرون نحو غليمون ولا يشكل قاعدة الرد بجمع كثرة
لا واحد له ولا جمع قلة له كعبابيد بمعنى الجماعات المتفرقة لان الواحد اعم من
الحقيقي والتقديري ومثل عبابيد وان لم يكن له واحد تحقيقا له واحد تقديرا
لان ما يجمع على هذا الوزن اما فعلان او فعيل او فعلول فواحده احد هولاء
واياكان فهو يصغر على فعيليل ويجمع بالالف والتاء كعبيديدات واما النقض
بمثل سكارى وحمقى فمردود لانهما جمع كثرة ولا جمع قلة لهما وواحدهما لا يجمع بالواو
والنون ولا بالالف والتاء لما علم في موضعه فلا يصغر ان الا على لفظهما فيجب
استثناؤها عن قاعدة الرد ولكن الاستثناء لا يهم الا ان يقال هما مخصوصان عن
القاعدة وترك الاستثناء للشهرة وتحقير الترخيم اي التحقير بعد الترخيم
وبعد حذف الزوائد ففي الاضافة نوع مساهلة ويجوز ان يكون الترخيم بمعنى
المرخم اي تحقير الاسم الذي حذف زائده فالاضافة اضافة المصدر الى مفعوله
ان اعتبرت تحذف وان تحذف صيغة معلوم واضافة المصدر الى القائم

مقام الفاعل ان اعترت بناء مجهولا والمراد بالترخيم هنا حذف الزوائد لاجل
التحقيق كما اشرنا اليه لا المصطلح في باب النداء ونقول في ذا وتا ذيا وتيا
لما فرغ عن مباحث تصغير المعرب شرع في تصغير المبني اللازم لان المبني العارض حكمه
في التصغير حكم المعرب يقال خيبة عمرو وبعيلبك وفي لا رجل ويا زيد لا رجيل
ويا زييد فوقه بالتاء مثال ونقول في ذا وتا ذيا وتيا وفي الذي والتي اللذيا
واللتيا اي تزيد قبل الاخر ياء وبعده الفا فيجتمع ثلث سواكن الاول ياء التصغير
والثاني الف ذا وتا وياء الذي والتي والثالث الف التصغير فتقلب الف ذا وتا ياء
فيدغم التصغير فيها وكذا يدغم ياء التصغير في ياء الذي والتي فيصير ذيا وتيا واللذيا
واللتيا تبديل الكسر فتحة في الاخرين وفي التثنية يحذف الف التصغير لالتقاء
الساكنين فيقال ذيان وتيان واللذيان واللتيان وكذا في الجمع اللذيون
يحذف الف وتبديل الفتحة ضمة لمناسبة الواو اذ الاصل اللذيان واللتيان
يحذف الف التصغير فان قيل لم حذف الف التصغير ولم يحذف واو الجمع ولا الف التثنية
قلنا لان التصغير علامة لغيره بخلاف التثنية والجمع قال بعض المتاخرين لا وجه
للاتيان بالف التصغير في التثنية والجمع ثم الحذف لالتقاء الساكنين لانهما
علامتان متعددان بلا فائدة مع انه لو كان الالف في اللذيون محذوفة لالتقاء الساكنين
لوجب ان يبقى الفتحة دلالة على حذف الالف وليس كذلك لانه يقال اللذيون بالضم
ثم اعلم انه لا حذف في اولا واولاء بالقصر والمد لانه يزاد قبل الالف ياء وبعده الف
فيقلب الف اولا ياء ويدغم الياء في الياء فيقال اوليا واولياء قبل زيادة الالف
بعد زيادة الياء تعويض عن فتح التاء وضم الاول لانه على تقدير الاكتفاء بالياء يلتبس

الفرض

الفرض لا يلزم اللبس هذا وان تصغير المبني اللازم سماعي ورفضوا ايضا تصغير
الضماير بانها لان التصغير هو الوصف بالصغر والمضمر لا يوصف وكذا تصغير بعض
الموصول لا تشكل وما ورفضوا ايضا تصغير اسماء الافعال لتضمنها معنى الافعال
والافعال لا يصغر وكذا رفضوا غيرا من المعرب لتضمنه معنى الا وتصغير مع وذو
ومنه لعدم امكان فعيل وتصغير الاسم العامل عمل الفعل حين عمل لا يقال
زيد ضويرب عمرا ويقال زيد ضويرب المنسوب هو الاسم الملحق اه اي الاسم الذي
الحق باخره ياء مشددة للنسبة اليه لتدل المشددة على نسبة ما اخره بالمشددة
الى المجرد عنها اي عن الياء فالمنسوب بغدادي والمنسوب اليه بغداد بدون الياء ورجل
ورجل بغدادي هو الموصوف لا المنسوب الاصطلاحي فالضمير في اليه راجع الى الاسم المذكور
بملاحظة تجرده عن الياء او بعدم ملاحظة لحوق الياء فلا يلزم اتحاد المنسوب والمنسوب اليه
تامل احتاجت النسبة الى الزيادة لانها معنى حادث كالتثنية والجمع تعين الياء لكونها
من حروف اللين ولم يزد الواو لثقلها ولم يزد الالف حذرا عن اللبس بالمكبر او الالف يقع
علامة لكثير او شددت لئلا يلتبس بياء الاضافة قوله الحق باخره خرج به ما لا
ما لم يلحق باخره شيئ قوله ياء خرج به ما لحق اخره غير الياء قوله مشددة خرج به نحو
غلامي بياء الاضافة وقوله للنسبة اليه خرج به نحو كرسي اسم الفلك الثامن وانطبق
التعريف على اسم اخره ياء مشددة متغير بها عن حال الى حال وعن معنى الى معنى اخر
الا ترى ان الاعراب قبل لحوق الياء كان جاريا على دال بغداد وبعد الياء
يجري على الياء وقبل الياء كان اسما وبعدها صار وصفا يعمل في المضمر او في
الظاهر نحو زيد بغدادي وزيد بغدادي غلامه وامراة بغدادية والمعنى قبل

الياء هي الولاية المخصوصة وبعدها هو الشخص المنسوب الى تلك الولاية وقد يدل
على احد اليائين النون نحو هذا رجل يمانٍ ورايت يمانيا في النسب الى يمن والعكس
يمني وقالوا ان القاف في زنديق بدل من الياء والاصل زندي منسوب الى زند كتاب
زرادشت الحكيم الضال القائل بالحذو رنى الدنيا والآخرة قوله ومنه ان يحذف
منه تاء التانيث اه ش لان ثبوت التاء يستلزم كتوسط العلامة وتانيث صفة
المذكر واجتماع التائين في صفة المونث وثبوت نوني التثنية والجمع اى ثبوت
علامتهما لليه يستلزم اجتماع الاعرابين بالحركة والحرف مع ان الغرض من النسبة
وهو اثبات الملابسة بين المنسوب والمنسوب اليه قايم بالنسبة الى اللفظ المفرد
فيقع لفظ التثنية والجمع ضايعا الا ان يكون علمين قد اعربا بالحركة فيثبت لانه
الاصل ولا مقتضي للعدول عنه واذا اعربا بالحرف نظرا الى الاصل فلا مساغ ..
للاثبات لادائه الى اجتماع الاعرابين فلذلك جاء خليلي وخليلاوي في النسبة
الى خليلان اسم رجل وقنسري وقنسريني في النسبة الى قنسرين اسم بلدة جمع قنسر
في الاصل وهو الشيخ الفاني سميت به بلدة لكثرة الشيخ الفاني فيها لكن اذا اعربا بالحركة
يلزم الالف في التثنية نحو جاء خليلان والياء في الجمع نحو هذا قنسرين كانت عليه
سنين بدون العلمية لخفة الالف في التثنية والياء في الجمع اذا لخص هذا فاعلم
ان الظاهر كان ان تقول وعلامة التثنية والجمع لان المحذوف ليس مجرد النون بلا
علامة كل منهما لكن عدل عنه وقال نون التثنية والجمع تنبيها على تنزل النون مع
الالف او الواو منزلة حرفٍ واحدٍ في عدم التجزي وعلى ان سقوطها يستلزم سقوط
اختها وخص النون بالذكر مع ان التنبيه يحصل بذكر اختها ايضا لكونها مشتركة

بين

بين النوعين ليحصل التنبيه مع الاختصار مع انه لو قال وعلامة الجمع لتوهم الكسر وهو
سيذكره منفردا بقوله واذا نسب الى فعل بفتح الفاء وكسر العين والى فُعِل بضم الفاء
وكسر العين يجب ان يفتح العين لئلا يجتمع الكسرتان مع ان اليائين مع قلة حروف
الكلمة يجتمعون نحو علبطي لان كثرة الحروف هوّنت امر الاجتماع ويجلاون نحو تغلبي
على الافصح وبعضهم بفتح بناء على ان سكون التاء جعله كالثلاثي واما فِعِل
بكسرتين كابلٍ ففيه طريقان ابقاء الكسرة ليجري اللسان على سنن واحدٍ وفتح
العين لئلا يجتمع الكسرات مع اليائين مع قلة حروف الكلمة ولم يتعرض له المص
لكون ابقاء الكسرة فيه طريقا ايضا قوله في نحو خيفة خنفي اه ش اراد بنحو خيفة
ما هو على وزن فعيلة مما ليس معتل العين واللام والمضاعف لان معتل العين والمضاعف
لا يحذف ياؤها بل يقال في طويلة وشديدة طويلي وشديدي لانه اذا حذف
الياء ولم يقلب ولم يدغم يلزم خلاف القانون مع الثقل واذا قلب او ادغم يلزم اللبس
مع زيادة الثقل والمعتل اللام يجيء حكمه عقيب هذا والمقصود ان نحو خنيفة يحذف
فاؤه كما هو القياس ثم ياؤه ليفرق من المصغر ولم يعكس لثقل المونث ثم يفتح العين لئلا
يجتمع الكسرتان مع اليائين وسليقي شاذ وجزمي اشذ لان في الاول ابقاء الشيء
على اصله وان كان على خلاف القانون وفي الثاني عدول عنه بلا ضرورة قوله وفي نحو غنية
وضرية وامية اه ش اي حق المنسوب ان يقال في فعيلة وفعيلة بفتح الفاء وضمها من
فعيل اللام كغنية وضرية وامية غنوي وضروي واموي ويقال اموي بالفتح
على خلاف القياس ايضا باشعار التاء والياء وبتبديل الكسرة فتحة لما ذكرت وتقلب
الياء التي هي لام الفعل واوا لئلا يجتمع اليا آت وبعضهم يقول امي باربع يا آت لان فتح الثاني

هو نحو امر الاجتماع وفيما اخره الف ثالثة ش عطف على فى لفى نحو مرد ونحو ما اخره الف
ثالثة منقلبة عن الواو كعصا او عن الياء كرحى او اصلية كمتى او رابعة منقلبة
عن الواو كاعشى اصله اعشو قلبت الواو ياء ثم الياء الفا او عن الياء كرمى اصله
مرمى قلبت الياء الفا ينقلب الفه عند النسبة واوا فيقال عصوى ورحوى
ومتوى واعشوى ومرموى لان الاثبات ينقاد الساكنين والحذف خلاف
الاصل والانقلاب بلا اجتماع الياءات وانما قيد الرابعة بالمنقلبة لان الرابعة الغير
المنقلبة يجوز فيها الوجهان القلب والحذف كما سيأتي قوله الزايدة الرابعة القلب
والحذف ش اى حق السوى في الالف الزايدة القلب واوا تشبيها بالالف الاصلية
كحبلوى ويجوز الحاق الالف بعد القلب اما تشبيها بالممدود واما لئلا يجتمع الواو
والياء في مثل دنياوى مع حمل الباقي عليه نحو حبلاوى والحذف تشبيها بتاء التأنيث
لزيادتها كالتاء سواء زيدت لغرض التأنيث كالف حبلى او لغرض اخر كالف ارطى هذا
في ساكن الاوسط كحبلى واما متحرك الاوسط كجمزى فكالخامس بلا فرق فكما يجب جبارى
بالحذف يجب جمزى وذلك تنزل الحركة منزلة الحرف والمص لوضع الرسالة على الاختصار
رمز اليه بالتمثيل قوله وفي الخامسة الحذف لا غير ش اى في الالف الخامسة مطلقا منقلبة او
غير منقلبة لحاكى اصلية او زائدة لغرض التأنيث او الاخر يتعين الحذف ولا يجوز
القلب لثقل الكلمة ولم يتعرض بحذف السادسة لانه يعلم بطريق الاولى اذ زيادة ثقل
كمستوى فى المستغنى بالالف قوله وفيما اخره ياء ثالثة اه ش لما تكلم فيما اخره الف
شرع ان يتكلم فيما اخره ياء فقال وفيما اخره ياء ثالثة كعمى عموى اى بفتح المكسور
ويقلب الياء واوا وجوبا اما الفتح فلئلا يجتمع الكسرتان مع [illegible]

قلة حروف

قلة حروف الكلمة واما القلب فلئلا يجتمع الياءات وقيد الياء الثالثة لان الرابعة
يجوز فيها الامران قوله وفي الرابعة كقاض قاضوى ش اى يجوز الحذف لثقل الرباعى
والقلب صيانة للحرف الاصلي من وجه مع عدم بلوغ الثقل غاية لكن الحذف افصح من
القلب لرجحان الخفة على رعاية الاصالة عند تحقق الثقل قال فكيف لنا بالشرب
ان لم يكن لنا دراهم عند الحانوى ولا نقد قوله وفي الخامسة الحذف لا غير ش اى الحذف لذلك
لبلوغ الثقل نهاية فان الثقل اذا بلغ النهاية يتعين الخفة ولا يكون غرض وراءها
حتى يثبت الحرف لحصوله ولم يتعرض لحذف السادسة لانه يعلم من طريق الاولى كمستعلى
في المستعلى قوله وفي المنصرف من الممدود اى الذى همزته ليست للتأنيث بل هي لام الفعل بدون
ان تنقلب عن شىء كقراء على وزن فعال بمعنى الناسك او جمع قارئ او مع الانقلاب ككساء
على وزن فعال اصله كساو بالواو ولم يتعرض للاول لان حاله يعلم من الثانى بطريق الاولى او
زائدة للالحاق بدلا من الياء كحرباء على وزن فعلاء بالهمزة فان همزته للالحاق بقرطاس
او هي زائدة لان يصير بها المثال الانقص على المثال الازيد ليعامل به ما يعامل بالازيد
من الاحكام والاقوال والفائدة لزيادتها غير هذا يثبت عند النسبة على حاله ولا
ينقلب همزته واوا لان الثبوت هو الاصل ولا داعي للعدول عنه وبعضهم يجوز القلب
تشبيها لها بهمزة التأنيث فتقول قرادى وكساوى وحرباوى لكن القلب فيما همزته
للالحاق اكثر منه في الذى همزته اصلية فذكر الملزوم وهو الانصراف واراد اللازم وهو
عدم كون الهمزة للتأنيث ونصب المثال قرينة على هذه الارادة قرينة لان الهمزة في الامثلة
ليست للتأنيث قوله وفي غير المنصرف من الممدود ش اى الممدود الذى همزته للتأنيث كنى باللازم
عن الملزوم فان كون الهمزة للتأنيث يلزم عدم الصرف فذكر اللازم وهو عدم الصرف

وارادة اللزوم فلا يرد على الكسائي بالهمزة في كساء على القراءة غير منصرف للعلمية
والتانيث لان المراد لعدم الصرف كون الهمزة للتانيث فلا يرد ما اورده ابن
الحاجب عليه في هذه الموضع تامل حراوى وذكرياوى ابن الدنا البين تنبيه على مشوق
التانيث الحقيقى واللفظى في حكم الانقلاب اذ بانث حمراء حقيقى وبانث زكرياء
اللفظى واما وجب القلب لان الاثبات يقتضى العلامة والحذف اخلا بها قلب
ياء للتزام اجتماع اليائات فقلب واوا حذرا عن لزوم المحذور قوله واذا نسب الجمع
رد الى واحده اى اذا نسب الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم لان حال جمع المذكر السالم
قد علم فيما سبق قال وانما وجب الرد لان الغرض من النسبة اثبات الكلابية بين المسوق
والمسوق به وهذا تقوم بالنسبة الى لفظ المفرد فيقع لفظ الجمع ضائعا فرد الى الواحد
حذرا عن وصمة اللاغية الا يطرح عليها العلمية فح لا رد بل وجب ان يقال مساجدى
ومسلماتى في النسبة الى مساجد ومسلمات علمين ويجرى الانصارى والاعرابى مجرى العلم
لطائفتين مخصوصتين يقال انصارية واعرابى قوله كفرضى وصحفى يرد فرائض وصحف
الى فريضة وصحيفة ثم يحذف التاء والياء ثم يفتح المكسور فيقال فرضى وهو العالم في الفرائض
وصحفى وهو العالم في الكاتب ويجرى لفظ الفرائض مجرى العلم للفن المخصوص يقال له
فرائضى ايضا اسماء العدد ولما فرغ بينها ان العدد من اى الشئ عبارة واى
شئ هو اعرض عن تعريفه وبادر الى بيان كيفية استعمالها في المذكر والمؤنث فقال اسماء
العدد ما وضع ليقع جوابا لكم فالواحد وما فوقه عدد لانه يقال واحد او اثنان
في جواب كم درهما وقيل العدد الشئ نصف مجموع الحاشيتين الاثنين وما فوقهما فان
احد حاشيتي الاثنين واحد والحاشية الاخرى له ثلثة والثلثة مع الواحد اربعة ونصف

الاربعة

الاربعة اثنان فالاثنان عدد لكونه نصف مجموع الحاشيتين والواحد
غير عدد لانه ليس حاشيتان بل له حاشية واحدة قوله وتقول ثلثة الى عشرة في
المذكر اى تلحق التاء بعدد المذكر من الثلثة الى عشرة وتقول عندى ثلثة رجال
الى عشرة رجال وذلك لان كلا منهما مؤنث باعتبار الجماعة والامثال في نحو قوله
من جاء بالحسنة فله عشر امثالها عبارة عن الحسنات وهى جمع مؤنث او مكتسبة
للتانيث من المضاف اليه وما قولهم ثلثة بنات آوى فلان الواحد ابن آوى لان
المذكر الغير العاقل قد يجمع بالالف والتاء نحو سرادقات في جمع سرادق ولو كان الواحد بنت
آوى لم يشكل امر التاء ايضا قال بعض الفاضلين يشترك المذكر والمؤنث في لفظ البنت
في غير العقلاء ويؤيده قوله ام بنت مخاض انثى فلولا الاشتراك فيهما لما قارنها
تلك الصفة ولا تلحق التاء بعدد المؤنث ولا تقول ثلثة نسوة وعشرة
نسوة فرقا بينهما ولم يعكس لرجحان المذكر على المؤنث يعنى عند اقتضاء كل منهما
علامة التانيث يراعى مقتضى المذكر لرجحانه ويلغى مقتضى المؤنث والواحد والاثنان
لعدم المقتضى لعدولهما عن القانون المشهور لعدم كونهم في جماعة جاريان
على القانون يقال في المذكر واحد واثنان وفي المؤنث واحدة واثنتان او ثنتان
فلذلك قال وتقول في ثلثة وبداء من ثلثة قوله وهو مميز المائة والالف ش اى المميز
المجرور المفرد مميز المائة والالف نحو مائة رجل والف دينار وكذا مميز مثنيهما نحو
مائتا رجل والفا رجل ومميز جمع الالف ايضا نحو آلاف رجل واما جمع المائة فلا وجود له
في كلامهم ومئين في قول شاعر ثلث مئين للملوك وفى بها ردائى وجلت عن وجوه
الاهاتم شاذ غير صادر عن الواضع حمله عليه انكسار الوزن مع انتفاء شرط الجمع

بالواو والنون واما الجر فبسبب الاضافة وقد تترك الاضافة فينصب كقوله اذا عاش
الفتى مائتين عاما واما الافراد فلان الغرض بيان الجنس وهو يقوم بالمفرد فيقع بالفظ
الجمع ضائعا ولان فيها ثقل الكثرة فلو كان مميزها جمعا لتضاعف الثقل قوله وسنين
في قوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين محمول على البدل اي لبثوا سنين
قال ابو اسحاق الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لزم ان يكونوا قد لبثوا في الكهف
تسعمائة وجه بعضهم بان مميز المائة فرد من افرادها كمائة درهم فلو كان سنين
مميز مائة لكان فردا من افرادها وهو جمع واقل الجمع ثلثة فكل فرد من افراد المائة
ثلثة فالمائة الواحدة تصير ثلثمائة سنة فالمجموع يصير تسعمائة لكونه مائة ثلث مرات
وفيه نظر اذ للمانع ان يمنع لزوم كون مميز المائة فردا من افرادها لم لا يجوز ان يكون
مثل ثلثة رجال في بعض استعمالاته يعني كما لا يكون مميز ثلثة في ثلثة رجال
فردا من ثلثة فليكن ثلثمائة سنين كذلك فليتامل قوله وهو مميز الثلثة الى العشرة
جعل المبدا ثلثة لان الواحد والاثنين لان الواحد والاثنين لا يفارقهما
التمييز فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجل او رجلين استغنا بلفظ تمييزهما عنهما
بل يقال رجل ورجلان فيحصل الدلالتان دلالة على العدد ودلالة على الجنس قوله
ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل شاذ والقياس فيه حنظلتان واما هما وان دلا
على العدد فلا دلالة لهما على الجنس فلا استغنا بهما عن مميزهما فلا يستعملان الا
حيث يعلم الجنس كقوله تعالى من الضان اثنين ومن البقر اثنين وثلثة رجال
ونحو لا استغنا فيهما اصلا لانه لو اقتصر على العدد لا يعلم الجنس ولو اقتصر على المعدود
اي على المميز لا يعلم العدد وجعل الغاية عشرة لان مميز ما فوقها مفرد منصوب او مجرور

اما الجر

اما الجر فلان اضافة وقد تترك فينصب التمييز نحو ثلثة اثوابا واما الجمعية
فلتطابق المعدود العدد الذي هو في المرتبة الاولى اذ الاصل هو المطابقة ولا
مانع عنها قوله وقد شذ نحو ثلثمائة س اقول وذلك لان مائة ليست بجمع لا لفظا
ولا معنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لعقد معين ولا شيء من الجموع كذلك بخلاف ثلثة
رهط فانه وان لم يكن جمعا بحسب اللفظ فهو بحسب المعنى لعدم تعينه لعدد معين وقد
تميز الثلثة الى تسعة والقياس ثلثة مئين في المذكر وثلثمائة في المؤنث قيل
في توجيهه لما كان في معنى المائة كثرة تنزلت بمنزلة الجمع واغنت عنه مع ان في ثلثمائة
ثقل الكثرة مع ثقل التانيث فلو انضم اليها ثقل الجمع لتضاعف الثقل قوله والمنصوب
مميز احد عشر الى س انما نصب لامتناع اضافة المركب الى تمييز لانه يضاف الى جزء غيره
نحو احد عشرك فلم يضف الى غيره فرقا بينهما ولم يعكس دفعا لتوهم اضافة الشيء الى
نفسه وكذا يمتنع اضافة ما فيه شبه نون الجمع من الاعداد لاستلزام اضافته اجتماع
المتنافيين وهو سقوط النون وعدم سقوطها اذ شبهها بنون الجمع يقتضي سقوطها و
كونها جزءا من الكلمة يقتضي سقوطها فلتلك العلة لا يضاف باب عشرين الى غير تمييزه ايضا
مع عدم الحاجة اليها البيان وعشري رمضان اظنه من كلام المولدين وقول بعضهم
يضاف الى غير تمييزه بالاتفاق غلط منشاؤه عدم تتبع كتب الفن قوله ولا يكون الا مفردا س
اي مميز المنصوب لا يكون الا مفردا وذلك لان الغرض بيان الجنس وهو يحصل بلفظ المفرد
فلا حاجة الى لفظ الجمع ولان في المركب ثقل التركيب وفي باب عشرين ثقل الجمعية مع الكثرة
فلو جمع التمييز تضاعف الثقل واسباطا في قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا بدل لا تمييز
ولا يلزم ان يكون الاسباط ستة وثلثين كما قال ابو اسحاق في ثلثمائة سنين قوله

ومميز العشرة فادونها حقه اه س اى ما يليق به وما يناسب ان يكون جمع قلة اى
بجمع المذكر او المؤنث السالم او مكسرا من الاوزان الاربعة التى هى افعل وافعال افعلة
فِعلة لتطابق فى القلة لان العشرة وما دونها اقل مراتب العدد الا اذا اعوز
اى حقه ان يكون جمع قلة فى كل وقت وزمان الا وقت اعواز جمع القلة اى
وقت فقد جمع القلة من لفظ المميز فحينئذ يجوز الاتيان بجمع الكثرة للضرورة نحو
ثلثة شسوع لفقد السماع فى اشسع واشاع وتسعة وشعبين
وشعابة وقد لا يعتبر نحو يتربصن بانفسهن ثلثة قروء فروء قروء فيستعار موضع
اقراء لخفته وكثرة استعماله قوله ويقول فى تأنيث الاعداد المركبة اه س فان قيل لم يبين
تذكير الاعداد قلنا لا نسلم عدم بيانه فان بيان تأنيثها يستلزم بيان تذكيرها
فان قيل فلم لم يبين تذكيرها صريحا حتى يعلم منه تأنيثها ضمنا قلنا وذلك ليمكن
من بيان اسكان الشين وكسرها تامل قوله تؤنث الاول لكن تأنيث الاول
فى احدى عشرة واثنتا عشرة على القياس لان الالف فى احدى والتاء فى اثنتا
علامة التأنيث وفى ثلث عشرة الى تسعة عشرة معدول عن الاصل جار على قياس
تأنيث العدد فان الاسقاط فيه دليل التأنيث واما الجزء الثانى فجار على
الاصل فى الكل لان العدول عن الاصل يحصل الفرق وهو قد حصل بالجزء الاول
فلا وجه لعدول الثانى عنه بلا ضرورة وتقول فى تذكيرها احد عشر ثلثة عشر الى
تسعة عشر تذكر الاول لكن فى احد عشر على القياس المشهور وفى الباقى على قياس
اسماء العدد اذ التاء دليل التذكير فيها واما تذكير الثانى فعلى القياس المشهور
فى الكل قوله ويسكن الشين من عشرة او يكسرها س اقول الاسكان للحجازيين هربا

وبافحة نون الجمع لا ايضا فان النون لا تجتمع ولا الاخيرة واذا تعذر
اضافة لا غيرة بنزع ما يسبب الحاجة فى المعنى السكان تعذر
اضافة الى التمييز الذى يمكن استغنائه الاضافة بعد احدد وبيان تعذر
الاضافة انه لا يخ اما ان يضاف بثبوت النون او بحذفها وكلاهما الاعجمية
ايضاح

عن توالى

عن توالى اربع حركات فيما هو مركب عما آخر بتحركه والكسر لبنى تميم هربا عن توالى اربع
فتحات فيما هو مركب عما آخره مفتوح والوجه هو الاول لان توالى اربع حركات
محذور فتحات كانت او لم يكن فهم فى ذو دوطة مع هربهم عنها فى الاسماء المتصل
بالافعال اتصالها بالافعال تضمنها المعنى النسبى اى الحدث او كون معناه نفس الحدث
فان الحدث جزء مدلول الفعل وجزء مدلول المشتقات ونفس مدلول المصدر قوله
المصدر س اى الاول من الاسماء المتصل المصدر وقدمه على سائر الاسماء اما لانه اصل
وما قبله للوفاق واما لانه اقوى امر للاتصال لان الاتصال بالافعال باعتبار
الحدث وهو اى الحدث نفس مدلول المصدر قوله هو الاسم الذى يشتق من الفعل
اى يؤخذ منه الفعل المراد بالاخذ ان ينقل مادة المصدر عن الهيئة المصدرية
الى هيئة اخرى من هيئات المشتقات فالفعل مأخوذ من المصدر بمعنى ان مادة
المصدر منقلة عن الهيئة المصدرية الى الهيئة الفعلية هذا هو اشتقاق
العملى وقولهم الاشتقاق ان نجد بين اللفظين تناسبا فى الحروف والمعنى فترد
احدهما الى الآخر اشتقاق العلمى لان الوجدان هنا بمعنى العلم اى الاشتقاق العلمى
العلمى بين الضرب وضرب مثلا ان تعلم التناسب بينهما فى الحروف والمعنى فترد ضرب
الى الضرب فالمردود مشتق والمردود اليه مشتق منه قال العلماء الكوفية المصدر
مأخوذ من الفعل والاصل هو الفعل بمعنى ان مادة الفعل منقولة عن الهيئة
الفعلية اى الهيئة المصدرية كما تقول قطعة الفضة عن الهيئة الاصلية الى الهيئة
الخاتمية ودلايل الفريقين مذكورة فى المطولات قوله ويعمل عمل فعله اه س يعنى ان
الفعل لكون فاعله ركن الكلام ولكون اقتضائه له اشد من اقتضاء المصدر لفاعله

ونقض المعنى النسبى الذى لابد من محل يقوم هو به ومما يقع هو عليه اذ كان
متعديا اصلا فى العمل بخلاف المصدر فانه لكونه فاعله فضلة يتم الكلام بدونه
فرع فى العمل للفعل وعلاوة على علل الفعل المأخوذ منه ان كان الفعل المأخوذ
منه لازما فهو لازم وان كان متعديا الى واحد او الى اثنين او الى ثلثة فهو
اى المصدر كذلك ولزوم الفاعل لبعض المشتقات ليس لكونه ركنا من الكلام
بل لسبب آخر فلا يلزم كونها اصلا فى العمل كالافعال فلذلك شبه عمل المصدر
بعمل الفعل فقال ويعمل عمل فعله اى عملا كعمل فعله ان لازما فلازم وان متعديا
فمتعديا وسواء كان بمعنى الماضى والحال او الاستقبال لانه ماول بان مع
الفعل ماضيا كان او غيره لان ان مع الفعل آخذ من المصدر احكامه كالفا
علية وغيرها فالمصدر آخذ منه حكم العمل مطلقا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا اى
من ان ضرب زيد عمرا ومن ضرب عمرا زيد بتقديم المفعول اى من ان ضرب زيد عمرا
زيد ونحو يعجبنى ضرب زيد عمرا اى ان ضرب زيد عمرا الآن او غدا ولكونه ماولا
بان مع الفعل قل عمله معرفا باللام كقوله كررت فلم انكل عن ضرب مسمعا فان
قيل قلبك عمله قليلا عند الاضافة لان ان مع الفعل لا يضاف قلت بينهما
فرق اذ اللام يغير الصورة والمعنى بخلاف حلت والاضافة تغير المعنى فقط فان
قيل لم يمثل من المصدر اللازم ايضا قلنا لان مثال المصدر المتعدى مثال له
فى الجملة لان عمل المتعدى وجميعا الرفع والنصب يتضمن عمل اللازم وهو الرفع قوله
يضاف الى الفاعل اه س اى يضاف المصدر لكونه اسما الى فاعله ويبقى المفعول منصوبا
ان ذكر نحو عجبت من ضرب زيد عمرا فهو مرفوع المحل وان كان مجرورا بحسب اللفظ فلذلك

كانه قيل اذا كانت العلة لاصالة المصدر فى العمل رتبة فاعله من الكلام ... ان يكون بعض المشتقات اصلا فى العمل كالافعال اللزوم وكون فاعلها ولا حاجة للشعر سوى الى كونه فاعلا بان العلة للزوم فيها سبب آخر لا الى كونه ... فيما هو علة لاصالة الفعل فى العمل فاعل

يجوز الرفع فى توابعه نحو اعجبنى ضرب الجلاد الحاذق بالرفع والى مفعوله ايضا فيبقى
الفاعل مرفوعا ان ذكر نحو عجبت من ضرب عمرو زيد فهو مجرور بحسب اللفظ منصوب
بحسب المحل لكونه مفعولا فيجوز نصب توابعه اجراء على المحل نحو اعجبنى ضرب عمرو
السارق زيد وانما قلنا ان ذكر الفاعل والمفعول لان ذكرهما للمصدر غير لازم
اجاعا فرده ماذكرنا ويضاف ايضا الى القايم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب
زيد اى من ان ضرب زيد ويمكن ادراجه فى قوله يضاف الى الفاعل لان القايم مقام
الفاعل فاعل عند البعض وقوله تعالى الم غلبت الروم وهم من بعد غلبهم سيغلبون
يمكن يحمل على كل من الاضافات الثلث على اضافة المصدر الى الفاعل اى غلبت
الفارس الروم على قرأة بناء المعلوم فى غلبت وهم اى الفارس من غلبهم اى بعد
ان غلبوا الروم على حذف المفعول سيغلبون بالبناء للمفعول فى سيغلبون
اى للروم وعلى اضافة المصدر الى المفعول والمعنى وهم اى الفارس من بعد غلبهم
اى من بعد ان غلب الروم وهم اى الفارس على حذف الفاعل سيغلبون اى
الروم وعلى اضافة المصدر الى القايم مقام الفاعل والمعنى وهم اى الروم من
بعد غلبهم اى من بعد ان غلبوا الفارس سيغلبون الفارس على حذف المفعول
وعلى قرأة بناء المعلوم فى سيغلبون وقراءة بناء المجهول فى غلبت قوله ولا يتقدم
عليه معموله اما عدم تقدم الفاعل فظاهر واما عدم تقدم مفعوله فلان عدم تقدم
مفعوله فلانه ماول بان مع الفعل كما اشرنا اليه وهو اى ان مع الفعل له صدر
لا يتقدم عليه معموله فالمصدر لا يتقدم عليه معموله وبعض المتأخرين جوز تقديم الظرف
عليه مستندا بانه معمول ضعيف يكفيه رائحة من الفعل وبانه مع ان الشباه كالمجرور

فللمصدر حكم لا يكون لغيره فيجوز ان يتقدم عليه مع امتناع تقدم غيره كان يقال
اعجبني اليوم ضرب بكر والجمهور يحملون مثل ذلك لو وقع في كلامهم على اضمار الفاعل
وكون المذكور مفسرا اي اعجبني ضرب بكر اليوم ضرب بكر قوله اسم الفاعل هو ما اشتق من يفعل
لمن قام به الفعل مع الجري عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف ويبطل طرده
بافعل التفضيل لان المراد بالفعل مأخذ الاشتقاق كالضرب في ضارب
وافضل مشتق من يفضل لمن قام به الافضلية لا لمن قام به الفضل الذي
هو مأخذ الاشتقاق تامل ولامكان استفادة هذا المعنى من لفظ اسم الفاعل
لم يعرف المصنف واكتفى باشارة اللفظ عن تصريحه لئلا يطول الكتاب والله اعلم
بالصواب قوله يعمل عمل فعله من فعلي اذا كان بمعنى الحال اه ش قد عمل يفعل اي
عمل المبني للفاعل من المضارع لاشتقاقه منه وقوله من فعله لا يعمل عمل مطلق
المبني للفاعل ايا كان بل يعمل عمل الذي هو اي اسم الفاعل مشتق منه فضارب
يعمل عمل يضرب في رفع الفاعل ونصب المفعول وذاهب يعمل عمل يذهب في رفع الفاعل
فقط قوله اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال يعني ان عمله عمل يفعل مشروط بان يكون
عاملين عمله بمعنى الحال او الاستقبال بارادة المتكلم التي بالقرينة او لم يأت بها
وذلك للاديه المضارع لفظا فلو كان بمعنى الحال او الاستقبال لداره معنى فيتقوى
الموازنة فيقوى على العمل فيعمل بخلاف ما اذا كان بمعنى الماضي نحو زيد ضارب عمرو امس
او اريد به زمان مستمر نحو مررت بزيد مالك العبيد فانه ح لا موازنة بينه وبين
المضارع معنى فلا يعمل لضعف الموازنة لانه لا يوازن المضارع ح الا من جهة
اللفظ ولا يوازن الماضي الا من جهة بل يجب الاضافة ح معنى خلاف الكسائي.

فانه

فانه يجوز عمله مطلقا سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكن تمسكا بقوله
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط عمل في ذراعيه مع وقوع البسط
في الزمان الماضي قبل نزول الآية وبقولهم جاني الضارب زيدا امس وبقولهم
زيد معطي عمرو درهما امس والجواب عن الاول ان باسط اريد به حكاية حال ماضية
فهو بمعنى الحال في الجملة وعلى سبيل الحكاية وعن الثاني ان اسم الفاعل اذا دخله اللام
صار فعلا في صورة الاسم لان اللام فيه موصول والموصول لابد له من صلة
والصلة لا يكون الا جملة وهو هنا اسم فاعل وهي بمعنى الجملة لان الاسم اي اسم الفاعل
في قوة الفعل فيعمل لكونه فعلا في الحقيقة سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكن
لكن غيره الى صورة الاسم اصلاحا للفظ لئلا يدخل عليه صورة اللام وان لم يكن للتنوين
ان درهما منصوب بفعل مقدر اي اعطى درهما لا باسم الفاعل قوله الا اذا اريد
حكاية حال ماضية مستثنى مفرغ ش اي لا يجوز عمل ما هو بمعنى الماضي كل وقت وزمان
الا اذا اريد اي الا وقت ارادة حكاية حال ماضية منه فانه يعمل لكونه بمعنى الحال
في الجملة وعلى سبيل الحكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان البسط
وان كان واقعا قبل نزول الآية الا انه لوروده في مورد الحكاية تنزل منزلة
الحال وعمل في المفعول كالذي بمعنى الحال تحقيقا اعلم ان الفرق بين ما اذا كان بمعنى
الماضي ولم يرد به حكاية حال ماضية هو ان غرض المتكلم في الاول ان يخبر السامع
عن الواقع في الماضي فقط وفي الثاني ان يخبر عن الواقع مع ارادة ان يكون السامع كانه
يراه بواسطة الصيغة يعني ان المقصود افادة البسط الواقع كلب اصحاب الكهف
بدون ان يلاحظ مضيه وانقضاؤه فيكون السامع كانه يراه بواسطة الصيغة

لان صيغة اسم الفاعل حقيقة في الواقع في الحال اتفاقا وفي الماضي مجاز عند
البعض وفي الاستقبال مجاز اتفاقا والحاصل ان عمله مشروط ايضا عند نحاة البصرة
بان يعتمد على مبتدا نحو زيد ضارب غلامه عمرا او على موصوف نحو جاءني زيد الضارب
غلامه عمرا او على ذي الحال نحو جاءني بكر زيد راكبا او على حرف استفهام نحو اقايم
الزيدان او على حرف نفي نحو ما قايم الزيدان خلافا للنحاة الكوفية والاخفش من
البصريين فانهم لا يشترطون الاعتماد وبان لا يكون موصوفا ومصغرا فلا يقال
هذا ضارب عالم زيدا ولا زيد ضويرب عمرا لان الفعل لا يوصف ولا يصغر
وليس عمله الا لمشابهته له **قوله** واسم المفعول وهو مشتق لذات من يقع عليه الفعل
ولا مكان استفادة هذا المعنى من لفظ اسم المفعول لم يعرفه به **قوله** يعمل عمل فعله
اه **كـ** اي يعمل عمل المضارع المبني للمفعول لانه مأخوذ منه في قوله من فعله اي لا يعمل عمل
مطلق المضارع المبني للمفعول بل يعمل عمل المضارع المبني للمفعول الذي هو اسم
المفعول مشتق منه فمضروب يعمل عمل يضرب وهو رفع المفعول لقيامه مقام الفاعل
نحو زيد مضروب غلامه كيضرب غلامه ومعلوم يعمل عمل يعلم وهو رفع المفعول الاول
لقيامه مقام الفاعل ونصب الثاني نحو يعلم قايما وزيد معلوم غلامه قايما ولو جاز ان
يعمل عمل مطلق المضارع المبني للمفعول لما جاز ان يعمل مضروب عمل يعلم وليس كذلك اذا
عرفت ما تلونا عليك فاعلم ان عمله عمل فعله من فعل مشروط بان يكون بمعنى الحال
او الاستقبال وبان يعتمد على صاحبه او على حرف النفي او على حرف الاستفهام
وبان لا يوصف ولا يصغر واذا دخله اللام يتساوى الازمنة الثلثة في عمله لكونه
ح فعلا في صورة الاسم وان لا يكون بمعنى الحال او الاستقبال لا يشترط عمله ايضا

عند

عند الكسائي وان الكوفيون لا يشترطون الاعتماد لعمله ايضا والمص لم يتعرض
لبعض الشروط في اسم الفاعل استغنى عن التعرض لذلك البعض في اسم المفعول
لكونهما في حكم المتقابلين او المتماثلين **قوله** الصفة المشبهة وهي ما اشتق من
فعل لازم ليدل على دوام قيام المأخذ بالذات دواما واقعيا او قصديا غير
جار على يفعل من خط وصيغ مخالفة بحسب السماع كحسن وكريم وصعب وغيرها وكلها
مترادفة يدل على الدوام كصيغ الماضي في الدلالة على الزمان الماضي وصيغ المضارع
في الدلالة على الزمانين ومثل الواجب والدائم والمستمر يدل بالصيغ على دوام قيام
المأخذ بل الدوام نفس المأخذ او مرادفه تامل ولو صيغ هذه الصيغة للدوام
~~الدو~~ اذا قصد حدوث المأخذ قيل حاسن لاقتضاء تغير المدلول تغير الدال
وانما سميت مشبهة لان لها شبها باسم الفاعل في الدلالة على قيام المأخذ
بالذات وفي التثنية والجمع وغيرهما **قوله** عملها كعمل فعلها وهو رفع الفاعل فقط
او لا توجد الا من اللازم ولدلالتها على الدوام لا يشترط عملها باحد الزمانين
لان ما تغير بالزمان يكون الزمان معيارا له ولا دوام للزمان لان وجود جزء
منه مشروط بفناء آخر فلا بد وم ما يقترن به لعدم دوام معياره وهي دالة
على الدوام فلا يشترط عملها باحد الزمانين لكن يشترط بالاعتماد وبان
لا يوصف ولا يصغر اعلم ان هذه الصفة اما معرفة باللام او مجردة عنها
وعلى كلا التقديرين ان معمولها مضاف او معرف باللام او مجرد عنهما فالمجموع
في ستة وكل من الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور فمن الستة الثلثة
مرفوعات وستة منصوبات وستة مجرورات فالمجموع ثمانية عشر قسما

هذا جواب سؤال مقدر كان قيل ظاهر التعريف باطل بمثل الواجب والدائم
والمتنعى فانها مشتق من اللازم يدل على الدوام فيصدق عليها الحدود ون
الحدود فاجاب بقوله بمثل الواجب آه حصل الجواب ان المراد بالدلالة
على الدوام في تعريف الصفة المشبهة الدلالة المستفادة من الهيئة
والدوام والاستمرار ليس بمستفاد من الهيئة بل هو مأخوذ من الاشتقاق
او من خصوص المادة سعد الله

تسعة للصفة المجردة عن اللام وتسعة للمعرفة بها اثنان من اقسام المعرفة
باللام من قسم المجرورات الحسن وجهه والحسن وجه ممتنعان وواحد من اقسام المجردة
عن اللام من قسم المجرورات ايضا مختلف وهو حسن وجهه والاصح جوازه فبقي ستة
عشر وما فيه ضمير واحد للموصوف في الصفة او في معمولها احسن لحصول المقصود
المقصود وهو الربط بدون زيادة عليه وما فيه ضميران حسن لحصول الربط وكونه
باحسن لوجود الزايد على المقصود لان الربط يحصل باحدها فلا حاجة الى الآخر
وما لا ضمير فيه اصلا قبيح لعدم الرابط حتى رفعت بها فلا ضمير فيها لامتناع تعدد
الفاعل فان وجد الضمير في معمولها فاحسن والا فقبيح وان نصبت او جرت بها
ففيها ضمير للموصوف لامتناع خلوها عن الفاعل فان وجد في معمولها ايضا فحسن
وما بقي حسن والا فهو احسن ثم اعلم ان الرفع على الفاعلية والنصب في المعرفة على
التشبيه بالمفعول وفي النكرة على التمييز والجر على الاضافة قوله وافعل التفضيل وهو
ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره لم يعرف به لانه يمكن ان يؤخذ هذا المعنى
من لفظ افعل التفضيل قوله لا يعمل في الظاهر الا في قوله وذلك لانه لا يجري على فعل
من فعل بمعنى لانه يدل على زيادة الموصوف في الصفة على الغير كافضل في زيد
افضل من عمرو فانه يدل على زيادة زيد في الفضل على عمرو وبخلاف يفضل فانه لا يدل
على زيادة شخص في الفضل على آخر فلما لم يجر على فعل من جهة المعنى لم يعمل في الظاهر الذي
هو معمول فوقه لا يعمل فيه الا عامل هو قوي الا اذا كان جاريا لشيء وهو في المعنى لسبب
لذلك الشيء مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا فانه يعمل في الظاهر
نحو رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بالجري على الشيء يتقوى وبالجري

على السبب

قال رضي عبارات الست تنقسم الى الاحسن والقبيح وليس حسن
حسن ليها اصلا والقبيحات الست تنقسم الى الاحسن والحسن
وليس لها قبيح اصلا والمجرورات الست تنقسم الى الاحسن
والحسن والقبيح اثنان نحو الحسن وجهه والحسن وجه من
اقسام الصفة المعرفة باللام والحسن وجهه واحد نحو حسن
وجهه من اقسام الصفة المجردة عن اللام والاحسن
ثلثة الحسن الوجه حسن الوجه حسن وجهه سعد الله

على السبب يمكن عمله في الظاهر وبكونه منفيا يقع في موقع الفعل او حرف النفي من
دواخل الفعل فيتقوى على العمل فيعمل في الظاهر مع انه لو لم يعمل في السبب بل رفع السبب
على الابتداء ورفع افعل التفضيل على الخبرية وتحمل ضمير المبتدا اعني السبب لوقع الفصل
بين العامل وهو احسن في مثالنا وبين معموله وهو منه باجنبي وهو الكحل لكونه مبتدا
واحصى في قوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى لما لبثوا امدا ماض من باب الافعال لا افعل
تفضيل ونصبه وقوله نسي في قول الشاعر واضرب منا بالسيوف القوانس منصوب
بفعل مقدر يدل عليه اضرب اي يضرب القوانس بالسيوف فلا
يقال مررت برجل افضل منه ابوه اي بجر افضل على ان يكون صفة رجل وبرفع ابوه
على الفاعلية اما اذا رفع ابوه على الابتدائية ورفع افضل على الخبرية مقدما
محتملا لضمير المبتدا فلا منع لجوازه قوله ويلزم التنكير مع من وذلك لانه لا بد له من
مفضل عليه وبيانه ثلث احدها كلمة من نحو زيد افضل من عمرو والثانية الاضافة
نحو زيد افضل القوم والثالثة لام العهد كقولك زيد الافضل مشيرا باللام
الى المعهود والمفضل عليه كعمرو واذا حصل البيان باحديهن لم يجمع الامرين فاذا
استعمل مع من لا يستعمل مع الاضافة واللام فيلزم التنكير اذ لا يتصور تعريفه الا باللام
او الاضافة وهو حينئذ لا يستعمل معهما ومن في قوله وليست بالاكثر حصى لبيان
المفضل عليه بل هي كالتي في قولهم انت البطل الشجاع من بينهم والمعنى ولست بالكثير
من جهة الحصى من زيد مثلا من بين القوم الفلاني فسلب الاكثرية بالنسبة الى زيد لا
بالنسبة الى القوم فالقوم ليس مفضلا عليه لمن الداخلة عليه ليست بيان المفضل عليه
تامل من حق تامل قوله فاذا فارقه فالتعريف باللام او الاضافة اي اذا فارقت

ولكن يسلمنا انه افعل تفضيل فانتصاب احدا
بتقدير اي يحصي احدا

كلمة من افعل التفضيل اى اذا لم يستعمل مع من لا لفظا ولا تقديرا اما التعريف باللام

او الاضافة لازم نحو زيد الافضل وزيد افضل الرجال ليحصل بيان المفضل عليه

باحديهما لتبين الطريقين بعد انتفاء الطريق الثالث وكلا الطريقين من جنس

للتعريف ولا يرد قوله تعالى انه يعلم السر واخفى وقولهم الله اكبر وقول الشاعر ان الذي

سمك السماء بنى لنا وعائمة اعز واطول لان من مقدرة والمعنى ويعلم اخفى من السر

وهو اكبر من كل شيء ودعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت واذا ادعى سمعكم ما تلى عليكم

فاعلم ان فى اسلوب ام مفارقتهما اياه تعريفه باللام او الاضافة نظرا الى انه يجوز

ان يضاف الى النكرة نحو زيد افضل رجال فيبقى على نكارته والتوجيه برفع الاضافة

وبنهض لانفال فى معنى فالتعريف باللام او الاضافة باعادة الجار وغاية ما

امكن فى توجيهه ان يقال اراد بالتعريف معنى يشمل التعريف والتخصيص كما هو شان عموم

المجاز او بنى الامر على الاعم الاغلب كما هو دابه فى هذه الرسالة ميلا اى اختصارا قوله

وما دام منكرا اى س اى بنوعيه المذكور والانات فى الاثنان والجمع ووقت استعماله

مع من فذكر اللازم وهو التنكير واراد الملزوم وهو الاستعمال مع من جاز ارادة اللازم

على ما هو طريق الكناية ويقال زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والزيدون

افضل من عمرو وهذا اجمل من دعد والهندان اجمل من دعد والهندات اجمل من دعد

بلفظ الافراد فى الكل وذلك لامرين احدهما انه يشبه صيغة التعجب فى الوزن والمبالغة

فكما لا يتصرف صيغة التعجب لا يتصرف هذا والاخر ان كلمة من كجزء منه للزومها له عند

مفارقة اللام والاضافة فتخلل العلامة بينهما كتخلل الفاصل بين العصا و

لحالتها والحاقها عليها اى على كلمة من افراد علامة الشيء من الشيء فيلزم لفظ المفرد

الذكر

المذكر مع توارد عوارض التثنية وغيرها على الموصوف قوله واذا عرف باللام انث وثنى

وجمع نحو الزيدون الافضلان والزيدون الافضلون وهذا الفضلى والهندان

الفضليان والهندات الفضليات او الفضل وذلك لقوة اسمية بدخول اللام وضعف

شابهة فعل التعجب ومفارقته كلمة من المانعة عن التصرف فى عوارض التثنية وغيرها

قال الله تعالى بالاخسرين اعمالا قوله واذا اضيف ساغ فيه الامران اى اذا اضيف وقصد

زيادة موصوفه على المضاف اليه ساغ فيه الامران المطابقة وعدم المطابقة اما

المطابقة فلما كان فى المعرف باللام واما عدم المطابقة فلمشابهته بالذى بمعنى ذكر

المفضل عليه صريحا واذا اضيف ولم يقصد زيادة موصوفه على المضاف اليه بل قصد

زيادة مطلق واضيف لمجرد التوضيح لا لبيان المفضل عليه وجبت المطابقة نحو الناقص

والاشج اعدلا بنى مروان اى الناقص والاشج العادلان فى بنى مروان اعدل

من العادلين سواء كان فى بنى مروان عادل غيرهما او لم يكن بل انما اضيف

لمجرد التوضيح بجواز الاشتراك بتعدد الاوضاع فى هذين الاسمين وكقولنا محمد افضل

قريش اى محمد الناشى فى قريش افضل الملائكة والثقلين فاضافته للتوضيح لا للاشتراك

فى الاسم العرفى بتعدد الاوضاع وانما وجبت المطابقة ح لقوة الاسمية بسبب الاضافة

وعدم مشابهته بالذى بمعنى فى ذكر المفضل عليه صريحا قوله باب الفعل هو ما صح

ان يدخل قد اه س اى كلمة جاز دخول قد وحرفى الاستقبال السين وسوف الجواز

عليها واتصل به الضمير المرفوع اى امكن ان يتصل به الضمير المرفوع البارز لان المتكلم

يشمل الافعال والصفات والظروف واسماء الافعال كلها فكانه اراد بالاتصال

اللفظى فانه يحب اللغة لا يطلق الا على البارز لان الحسى يكذب باتصال شيء يضرب فى

والناقص لقب يزيد الا انه نقص حق من باخذ من بيت المال اكثر مما لزم فى الشرع ورده الى قدر المستحق فى الشرع مطهر

ان المطابقة نحو زيد افضل قريش والزيدان افضلا قريش وكذا الباقى وعدم المطابقة نحو زيد افضل قريش والزيدان افضل قريش وكذا الباقى

زيد ضرب بل القول بالاتصال في مثله اصطلاح نحوي وتاء التانيث الساكنة لتدل
على تانيث الفاعل وقيد بالساكنة لان المتحركة من خواص الاسم ولم يعكس الامر
للتعادل الفعل وخفة الاسم وتحركها في مثل ضربتا عارضي بسبب الالف ولذا لم يعد
المحذوف في مثل رمتا ولم يقل دعاتا لان السبب في اختصاص هو لاء بالفعل هو ان
قد لتقريب الماضي من الحال او تقليل الفعل في المستقبل وهذان لا يتعلقان الا في
الفعل وفي اختصاص حرف الاستقبال هو انها للتخفيف المشترك بين الحال والاستقبال
بالاستقبال وذا ايضا لا يتعقل الا في الفعل وفي اتصال الضمير المرفوع البارز هو انه
لا تصاله وبروزه اقوى فلا يتصل الا بالاقوى ولان اتصاله بغير الفعل يودي
في مثل ضاربان وضاربون الى اجتماع الالفين والواوين لان هذين
اي الالف والواو حرف اعراب لتغيرها بالعوامل نحو رايت ضاربين و
ضاربين فلا بد من الفين وواوين آخرين والواو في مثل هانوابرها بكم حرف
للدلالة على كون المسكن جمعا والا لوجب ان يقال يا قوم مهوا ويا قوم مهو
اذا احطت هذا علما فاعلم ان كلا من الخواص المذكورة غير شاملة بجميع افراد
ذي الخاصة سوى اتصال المرفوع البارز فانه خاصة شاملة بجميع افراد الفعل
نحو ضربا ويضربون واضربي واما قد فلا تدخل الامر والسين وسوف لا يدخلان
غير المضارع وتاء التانيث الساكنة لا تدخل غير الماضي وبعض الجوازم لا تدخل غير
المضارع لكن التعريف لاشتماله على خاصة شاملة مطرد ومنعكس وقد ينظم تعريف من العوارض
الفارقة بحيث يستقيم الرد بمعنى ان كل ما وجد فيه احدى العوارض الفارقة فهو يصدق
عليه المحدود وان المحدود لا يخلو عن احد العوارض قوله واصناف الماضي والمضارع الخ

قدم

قدم الماضي لتجرده عن الزايد ولكونه اسبقا باعتبار الزمان والمضارع لكونه ماخذ
الامر وقدم التعدد لكونه وجوديا ولكثرة محله وجعل المبني للمفعول صنفا برأسه
لكونه مغيرا عن الاصل مع تغير معموله ليبحث عن كيفيته واحواله واخر الافعال
الناقصة عن افعال القلوب لنقصانهن واخر افعال المقاربة عن الافعال
الناقصة لكونها انقص في التصرف من الافعال الناقصة لاختصاص خبرها بان يكون
مضارعا وقدم باب المدح على باب التعجب لانه فرعا فهو اكثر من ذلك وترك العطف
لايرادها على نمط التعديد قوله الماضي اي الصنف الاول من الاصناف الماضي قوله هو
الذي يدل على حدث وزمان قبل زمانك اي بمادته على حدث وبهيئته على زمان قبل
زمانك اي قبل تكلمك سواء تضيق الى زمان التكلم او لم يتضيق دلالة بالوضع فخرج
ما دل بعارض نحو زيد ضارب عمرو امس ودخل ما دل بالوضع وتجرد لعارض نحو نعم و
عسى ولم يتعرض لقيد الوضع اعتمادا على انصراف المطلق الى الكامل وهو الدلالة بالوضع
ويجوز تخصيص التعريف بالماضي المتعرف ولم يقل في الزمان الماضي بدل قوله زمان قبل زمانك
لئلا يتوهم تعريف الشيء بنفسه قوله وهو مبني على الفتح اما البناء فلانه الاصل في الافعال
واما الحركة مع السكون اصل في البناء اللازم فلان له ادنى مشابهة بالاسم فبني بالحركة
توقيرا على ذلك المشابهة حقه واما الفتح فللخفة قوله الا اذا اعترض له مثنى مفرغ
اي مبني الفتح كل اوقات وزمان الا وقت ان يعترض او يعرض عليه ما يوجب سكونه
او ضمه اما السكون فبالاعلال نحو غزا ورمى الاصل غزو ورمي قلبت الواو والياء
الفا وباتصال المرفوع المتحرك البارز نحو ضربت وانما وجب هذا الاتصال سكونه لئلا
يتوهم المتحركات الاربع فيما هو كلمة واحدة ولئلا يتخلل الحركة بين الفعل وبين فاعله

الذي هو كجزء منه ولما الضمة قلنا ستة الواو والمضموم في مثل يغزو المحذوف والضم
في مثل رضوا لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة او انقلاب الواو ياء قوله المضارع
وهو ما اعتقب في صدره احدى الزوايد ومعنى الاعتقاب في الزوايد الاربع ان لا يوجد
في اول المضارع اكثر من احد وان لا يخلو المضارع عن جميعها وهي اي الزوايد الاربع الهمزة
التي هي علامة المتكلم وحده وتاء الخطاب والغيبة في المؤنث وياء الغيبة ونون المتكلم
مع الغير وانما احتيج فيه الى احدى الزوايد لتميزه عن الماضي ولم يعكس لسبق الماضي باعتبار
الزمان والتجرد سابق فاخذه ونعيت هو لا للزيادة لان بعضها من حروف اللين
وهو الياء وبعضها بدل منها كالهمزة والتاء فان الهمزة بدل من الالف والتاء بدل من
الواو وبعضها يشبه حرف اللين في سهولة التلفظ وهو النون وهي اي الحروف اللين
كثيرة الدور في الكلام اذ كل ما نتلفظ نتلفظ اما بانفسها او بابعاضها اعني الحركات
او بانفسها او بابعاضها معا فهي كثيرة دورها اليق بالزمان وخصت الهمزة بالمتكلم
وحده لان المتكلم وحده لان المتكلم اصل والهمزة الف في الاصل فاستوثر بالاخف
اولان المتكلم اقوى والهمزة ايضا اقوى فاستوثر الاقوى بالاقوى وخص التاء بالخطاب
تذكيرا او تانيثا لانها بدل من الواو لئلا يجتمع الواوات في المضارع وجل وحل الباقي
عليه وابدال الواو تاء كثير في كلامهم كتترات اصله وراث وتجاه الاصل وجاه والواو
من منتهى المخارج والمخاطب ينتهي اليه كلام المتكلم فناسب اعطاؤه اياها وخص الياء بالغيبة
لكونها من وسط المخارج والغائب ذكره دائر بين المتكلم والمخاطب والعدول الى التاء في
الغائبة والغائبتين لئلا يلتبسا بالغائب والغائبين والتبسهما بالخطاب اولى لم يعدل
عنها في جمع المؤنث لعدم الالتباس اذ جمع المذكر بالواو ولا واو هنا وزيادة الياء فيهما ليستند

الى اسماء

الى اسماء الله تعالى كقولنا ان الله يقضي بالحق بناء على كل اسم من اسمائه مذكر غائب
بمعنى انه ليس فيه علامة التانيث وليس بصيغة المتكلم والخطاب ولا نعني بالغائب الا ما ليس بصيغة
المتكلم والخطاب ولا نعني بالغائب الا ما ليس بصيغة المتكلم والخطاب وان كان ذات الله تعالى متعاليا
عن الذكورة والانوثة والغيبة لانها من صفات الاقسام هذا اذا فسر الغائب بما لا يرى
بحجاب جسماني كما وراء الجدار واما اذا فسر بما لا يرى مطلقا بحجاب جسماني او بحجاب
الكبرياء فعدم اطلاق الغائب عليه بمجرد عدم الاذن الا ان يفسر بما لا يرى مطلقا و
لا يطلع على ما جرى بين المتكلم والمخاطب فح لا يمنع اطلاق الغائب عليه تعالى اذ لا يكون
من نجوى ثلثة الا هو رابعهم وهو اقرب اليهم من حبل الوريد وخص النون
بالمتكلم مع غيره اي بالمتكلم الذي قارنه فرد او فردان فصاعدا من المخاطب او من
الغائب او منهما جميعا لانه كان علامة في الماضي وجمع في المضارع كذلك او لبوئيه
نحن او نقول لم يبق من حروف اللين شيء فاعطيت اياه بدون الانتقال الى المناسبة
وقد يراد النون في المتكلم وحده تنبيها على جلالته وعظمته وعلى تنزله منزلة جمع
كثيرة وعلى انه يصدر منه ما يصدر عن الكثير من الاثار والافعال منه قوله تعالى نحن
نقص عليك قوله ويشترك في الحاضر اه اي ويشترك الزمان الحاضر والمستقبل في المضارع
عند الاطلاق من غير قرينة بالنسبة الى السامع على معنى ان الحدث الذي هو الجزء
مدلوله كالضرب في يضرب زيد يحتمل ان يكون مراد المتكلم وقوعه في الحاضر وان يكون
مساق الكلام له وان يكون وقوعه في المستقبل ويقع سوق الكلام لخصوصه كما هو
شان ساير المشتركات واما الاشتراك بمعنى ان المتكلم قد ساق الكلام لهما جميعا
فباطل قطعا لان المشترك لا يستعمل باعتبار المعنيين ولا يلزم المتكلم تعيين المراد

باللفظ فغير لازم على المخاطب فهم مراده على القطع بل اللازم عليه فهم محتمل اللفظ سواء
كان مراده او لم يكن ولهذا قالوا سبب وضع المشترك قصد الابهام ولو اطلق بازاء
المعنيين جميعا لما كان فيه الابهام قطعا وقيل سببه الذهول عن الوضع الاول
وقت تعدد الوضع ثم اعلم ان بعضهم على انه حقيقة في الحال مجاز في مستقبل وبعضهم
على عكس ذلك يؤيد الاول تبادر الفهم منه عند الاطلاق من غير قرينة الى الحال
والحق انه مشترك بينهما وضع للحال مرة واخرى في الاستقبال لانه يطلق عليهما اطلاق
كل مشترك على معانيه يعني انه لو كان مجازا في الاستقبال لوجب القرينة عند اطلاقه
بازائه ولامتنع فهم الاستقبال منه بدون قرينة عليه وليس كذلك وكذا لو كان مجازا
في الحال لامتنع فهمها منه بدون قرينة مع ان الفهم يتبادر منه اليها عند الاطلاق
بدون قرينة فالحق انه حقيقة فيهما والتبادر الى الحال لكثرة اطلاقه بازائها قوله الا اذا
ادخل اللام اه اي يشترك فيهما في كل وقت وزمان الا وقت دخول اللام او سوف
فانه وقت وقوع اللام يتعين للحال على راي الكوفيين ووقت دخول سوف او السين
يتعين للاستقبال كما هو شان المشترك عند نصب القرينة على احد المعاني نحو رايت
عينا جارية فان قيل اذا كانت اللام للحال فكيف جامعت حرف الاستقبال في مثل
قوله تعالى وسوف يعطيك فالجواب ان اللام يفيد الحال اذا دخلت على المشترك واما اذا
دخلت على المستقبل الصرف فهي لمجرد التاكيد من قبيل استعمال اللفظ في جزء مدلوله
فان قيل فلتفد اللام معناه ولتقصد من سوف معنى آخر غير الاستقبال قلنا تخلل
سوف بين الفعل واللام يدل على تقدم دخولها على الفعل فلا وجه لابطال حكمها
بما يدخل بعدها مع ان اللام للحال والتاكيد جميعا كما اشرنا اليه فاذا لم تفد الحال تفيد

التاكيد

التاكيد واما سوف فهي للاستقبال فقط واذا لم تفده فقد تعرت عن معناها قطعا
والسين قد يستعمل ايضا لمجرد التاكيد كقوله تعالى سنكتب ما قالوا وكقول التاجر
ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا فان كتابته قريبهم وطلب بعد الدار عن المخاطبين
في الحال ويعرب بالرفع والنصب والجزم يعني بعوض الجزم عن الجر لا يدخل الجر لاستفاد
من العامل لفظا او تقديرا لانحطاط رتبته عن رتبة الاسم اذ هو متطفل في الاعراب
عليه بمشابهته اياه تعقبه هذا مع ان الانحطاط يحصل باي كان لانه لما لم ينتظم
في علم لم ينتظم في اعرابه ايضا بخلاف الرفع والنصب فانهما منتظمان في فينتظمان في
اعرابه ثم اجزام المفردات سوى المخاطبة اسقاط الحركة وجزم ما في آخره النون
اسقاط النون سوى جمع المؤنث كما سيأتي بيانه قوله وارتفاعه بمعنى اه ح
لما تبين انواع اعراب المضارع خاض في بيان عواملها فقال ارتفاعه بمعنى
اي بامر ذهني لا حظ للسان فيه وهو وقوعه بدون ناصب وجازم موقع الاسم اي
موقع جنس الاسم مسندا نحو زيد يضرب فيضرب في موقع ضارب لان حق الخبر هو الافراد او
مسندا اليه نحو يضرب زيد في موقع زيد في زيد يضرب لان اول الكلام موضع الابتداء
في الجملة فلو مثل من الثاني ايضا لكان احسن ليحصل التنبيه على هذا المعنى واعمل
هذا المعنى لكونه موجبا لشبه المضارع بالاسم الذي شابه الاعراب واعمل الرفع
لانه موجب لكمال الشبه الذي يناسبه اقوى الاعمال وهو الرفع والكسائي ذهب
الى ان ارتفاعه بما صدر به من الحروف الزوائد بناء على ان سبب اعرابه المشابهة
وهي تحصل من حروف المضارع وهو ضعيف لا يؤيده نظر في كلامهم اذ ليس فيما يكون
جزوه عاملا فيه قوله وانتصابه باربعة احرف اه ح بعد الفراغ من بيان عامل الرفع

حاضر في بيان عامل النصب وقدم ان لانها اصل في النواصب لانها تنصب اي المتعدد
وهي تشبه الفعل واما البواقي فهي انما تنصب بمشابهة ان ذهب بعضهم الى ان الناصب
هو ان وحدها والنصب بعد البواقي باضمار ان ثم ان نصب ما ينبغي في آخره نون تبديل
الضمة فتحة ونصب ما فيه النون اسقاط النون تشبيها للناصب بالجازم سوى جمع المؤنث
فانه مبني ونونه ضمير الفاعل لا يعمل فيه جازم ولا ناصب هذا وان ان قد لا يعمل تشبيها
لها بما المصدرية كما شبه ما المصدرية بها في قراءة كما تكونوا يولى عليكم قال
الشاعر الله ان اسمعوا باسم ولا بد بسكون الواو والقبلي ان تقرا بدون النون
ووجهه ان لها عملان لفظي وهو النصب ومعنوي وهو جعل الجملة في قوة المصدر
فجاز ان يقتصر فيها في بعض استعمالاتها على عمل المعنوي كما ان المذهب في ما
المصدرية هو الاقتصار على العمل المعنوي قوله وينتصب باضمار ان اه انما اضمر ان بعد
حتى واللام لانها حرفا جر وحرف الجر لا تدخل الفعل فوجب تقدير ان بعدها لتجعل
الفعل في قوة الاسم نحو سرت حتى ادخل البلد بمعنى كي ادخل البلد او الى ان ادخل
البلد بمعنى الدخول او الى مجيء هذا اذا كان مدخول حتى مستقبلا بالنظر الى ما
قبلها سواء كان مستقبلا في الواقع نحو اسير حتى ادخل البلد او لم يكن نحو سرت
امس حتى ادخل البلد فان الدخول وان كان منقضيا الا انه وقت وجود السير كان
مترقبا وغرضك ان تخبر عن المترقب مع قطع النظر عن تحققه وان اريد به الحال تحقيقا
نحو مرض فلان حتى لا يرجونه اي لا يرجون في الحال شفاءه من مرضه او حكاية نحو كنت
سرت امس حتى ادخل البلد فان الدخول وان كان منقضيا الا ان غرضك ان تحكي حال
الدخول وتخبر السامع عنها بصيغة الحال مع قطع النظر عن تحققه ليكون التابع

بوسطة

بوسطة الصيغة كالمعاين به كانت حرف ابتداء ولا يكون جارة لامتناع تقدير
ان لانها لا تجامع الحال فيرفع ما بعدها على الاستئناف ويجب سببية ما قبلها لما بعدها
ليتحقق الارتباط المعنوي بعد ما بطل الارتباط اللفظي كالمرض والسببية في المثالين
المذكورين اذ المرض سبب عدم الرجاء والسير سبب للدخول قوله واو بمعنى الى في كلام بعضهم
بمعنى الى ان وهذا الاختلاف من القول لا يستلزم تكرار ان والحق هو الاول وسبب
الاضمار بعدها كونها بمعنى الى ويجوز ان يكون المعنى ولالزمنك كل الاوقات الا وقت
اعطائك حقي او الالزمنك لكي تعطي حقي فيجب تقدير ان ايضا لكونها بمعنى الا ولام كي من
دواخل الاسم قال سيبويه في قول امرئ القيس فقلت له لا تبك عينك انما نحاول ملكا
او نموت فنعذرا المرفوعة كان عربيا جائزا على ان تشرك بين الاول والآخر كانك
قلت انما نحاول او انما نموت على ان يكون مبتدا مقطوعا على سرو ولو بمعنى او نحن ممن
نموت قوله وواو الجمع والفاء في جواب ستة الاشياء قوله في جواب الاشياء الستة
قيد بكلمها جميعا فان الاضمار بعدها مشروط بان يقعا في جواب الاشياء الستة
اي في حيز احدها هذا الشرط مشترك بينهما وله بعد كل منهما شرط خاص وهو السببية
في الفاء والجمعية في الواو واما التسبب في الشرك فلانهما اذا وقعا في جواب احدها كان
ما قبلها انشاء وما بعدها اخبارا فيلزم عطف الاخبار على الانشاء مع كمال الانقطاع
بينهما فوجب ان يأول كل منهما بمصدره بقاء اصل المعنى في الجملة بضم الزايد من خارج
كان يقال في ليتني فاكرمك ليكن منك اتيان فاكرام وان حصل انقضى عن ذلك المضيف الا
انه توجد ورطة اخرى وهي عطف الفعل على الاسم فوجب اضمارها بعدها تخلصا
عنها بعطف الاسم على الاسم ليكن منك اتيان فاكرام مني ولا يكن منك اكل السمك

اعلم ان الانتصاب باضمار ان بعد الفاء مشروط بشرطين
احدهما وقوع الفاء في جواب احد الاشياء الستة والثاني سببية
ما قبلها لما بعدها حتى يكون الانتصاب باضمار ان علامة لسببية
وانما شرط الاول لان الفاء لا ينحصر الا بعد وقوع الفاء في
جواب الاشياء الستة
صح

وشرب اللبن اي مع شرب اللبن اذ لو اريد منعه عن كل منهما على حدة قيل لا تاكل
السمك وتشرب اللبن بالجزم فيهما جميعا بمعنى ولا تشرب اللبن واما النفي فيحمل على
النهي واما التحضيض فلان قصدهم ان يجعلوا النصب امارة على السببية في الفاء وعلى
الجمعية في الواو فان في كلامهم تغير شيء لشيء فلو انتصب بعدهما مع انتفاء السببية و
الجمعية لزم نصب العلامة بدون المعلم فاذا انتفتا ولو بعدم قصدهما ارتفع ما بعدها
على الاستيناف او على التشريك كقوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون اي فهم يدهنون اي
فهم حتى يدهنون على كل حال او لو تدهن فلو يدهنون وكقولهم لو تزورني فازورك
اي انا ممن يزورك او تزورني ولو ازورك قوله ما تاتينا فتحدثنا له معنيان احدهما
ما تاتينا فكيف تحدثنا اي لم يكن منك اتيان فحديث والآخر ما تاتينا اتيانا يتسبب
الى الحديث اي يوجد منك اتيان بلا حديث وذلك لان هذا الكلام مسوق لنفي
المجموع اما بانتفاء كل جزء فهذا المعنى الاول واما بانتفاء الجزء الثاني وهو الحديث
واما العكس فغير معقول لانه وجود المسبب مع انتفاء السبب قوله وليتني عندك فافوز
والا تنزل بنا فتصيب خيرا الاول مثال التمني والثاني مثال العرض تقدير الاول
ليت لي حصولا عندك ففوزا اي العوائد وتقدير الثاني الا يكون منك نزول
بنا فاصابة خير منا فان قيل ما الفرق بينهما وكل منهما اظهر وداد الشيء قلنا
نعم لكن التمني محال او ممكن لا طماعية في وقوعه بخلاف العرض فانه لا بد وان يكون
ممكنا يتوقع وقوعه ولان التمني على تقدير وقوعه يعود نفعه الى القائل والعرض
على تقدير وقوعه يعود نفعه الى السامع كاصابة خير في المثال المذكور وان جاز
ان يعود الى القائل نفع ما كما يقتضيه اظهار الوداد قوله والجزم بما احرفه

وسيأتي

٨٢

وسيأتي معانيها على التفصيل ان شاء الله تعالى في باب الحروف ويستعمل لما والمجزوم محذوف
نحو ندم زيد ولما اي ولما ينفعه الندم وكذلك لم في الشعر كقوله يوم الاعارب ان و
صلت وان لم اي وان لم تصل وقد يفصل بين لم ومجزومه في الشعر كقوله كان لم سوى
اهل من الوحشي يؤهل اي لم يؤهل قوله وبتسعة اسماء تسمى متضمنة بمعنى ان واداة
وهي اي الاسماء المتضمنة بعضها غير ظرف وغير الظرف بعضها لذي العلم وهو من وبعضها
لغير ذي العلم وهي ما ومهما وبعضها مشترك وهو اي للمذكر واية للمؤنث والظرف بعضها
للزمان وهو قسمان قسم لا يستعمل الا بما المزيدة وهو اذ ما وقسم يستعمل معها وبدونها نحو متى
تاتني اكرمك ومتى ما تاتني اكرمك وبعضها للمكان وهو اقسام ثلثة قسم لا يستعمل الا بما
وهو حيث نحو حيثما تكن اكن وذلك لتكفها عن الاضافة المانعة عن الانجزام وقسم
لا يستعمل معها اصلا وهو انى وقسم يستعمل معها تارة واخرى بدونها وهو اين نحو اين تكن
اكن واينما تكن اكن ثم ان الغرض من تضمين هذه الاسماء معنى ان هو حصول التعليق
باعتبار العموم على وجه الاختصار بيانه انك اذا اردت تعليق اكرامك باكرام مكرم
اي كان ولا يمكنك احصاء اجزئيات المكرم وان عموم فيها فلا بد لك لحصول هذا الغرض
ان تاتي بكلم فيه عموم وان تضمنه بمعنى ان وتستعمل في بدلها ليحصل الغرض الذي هو
التعليق على وجه العموم والاختصار وذلك لهذه الاسماء كمن في من يكرمني اكرمه على معنى
اي ان يكرمني بكر متى اكرمه فما هو للزمان للتعليق باعتبار عموم الزمان وما هو للمكان
للتعليق باعتبار المكان وما هو لذي العلم للتعليق باعتبار عموم ذي العلم وما هو
لغير ذي العلم للتعليق بعموم غير ذي العلم وما هو مشترك للتعليق باعتبار عموم
ذي العلم وغيره فان قيل يلزم من قوله تعالى نساؤكم حرث لكم انى شئتم حل اللواطة

لان انى لعموم المكان فان المعنى فى اى مكان تمّ فالجواب ان انى هنا بمعنى كيف لعموم
الاحوال اى فأتوهن فى اى حال اردتم بعد ان يكون الاتى واحدا او بمعنى متى لوفى
اى زمان فان اردتم اى ليلا او نهارا او على تقدير تسليم ان يكون لعموم المكان فليكن
المعنى فى اى مكان اردتم اى فى دار اردتم او فى حجرة اردتم وعلى هذا او لا يكون المراد به
العموم السابق بقرينة الحرث فالمقعدة ليست بموضع الحراثة بل هى موضع تضييع
البذر هذا ولكن سبب النزول ينافى الاول ثم اعلم ان اذا يجزم المضارع اذا كفت
بما عن الاضافة وعند الكوفيين يجزم مطلقا تمسكا بقوله اذا تصبك من الحوادث نكبة
فاصبر فكل غيابة ستنجلى ان كيف لا يجازى به ويقال كيف تكن اكن رأى البصريين
لامتناع التعليق باعتبار عموم الاحوال خلافا للكوفيين يجزمون به المضارع ويستعملونه
فى التعليق باعتبار عموم الاحوال ويخصون الاحوال ربما يمكن التعليق باعتبار عمومها
كالقيام والقعود كالصحة والمرض ولا كالحيوة والموت قوله وعليه فقس على المذكور وهو
من يكن من قبيل الباقى واستعمل كلا منها بجزم الفعلية الشرط والجزاء والفاء فى فقس زائدة
لتزيين اللفظ ولذا قدم صلة قس عليه وقيل هو فاء الجزاء والشرط محذوف مع الاداة
اى مهما يكن من شئ فقس انت الباقى على المذكور فعليه اما صلة المذكور ان جوز تقديم ما
بعد فاء الجزاء عليه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق واما صلة المقدر ان لم يجوز
والمذكور مفسر له قوله ويجزم بان مضمرة فى جواب الاشياء الستة اه اعلم ان ان
لاقتضائها الجملتين او الشرط والجزاء تناسلا فهذا الباب لانها لاقتضائها يجب ان يكون
عاملة ولاقتضائها الجملتين يجب ان تعمل عملا يحصل به الاختصار وهو الجزم والبواقى
انما تجزم للمشابهة بينها اياها فى النقل فلا اصالة لها كما تجزم مظهرة تجزم مضمرة فى جواب

احد

احد الاشياء الستة التى تجاب بالفاء حين ان ينتصب المضارع بعدها باضمار ان لانها
تجاب بالفاء حين الجزم باضمار ان وانما شرط اضمارها بان يقع فى جواب الاشياء الستة
لان كلا منها غير النفى انشاء مشكوك ويتضمن معنى الطلب فيناسب الشرط المشكوك
الذى هو على خطر ان يكون او ان لا يكون مع ان متعلق الطلب فى كل منها مدلول الشرط فيكون
كل منها مناسب الشرط ويدل عليه قوله الا النفى يعنى تحدثنا لما ذكر لا يجوز الانجزام باضمار ان
فى جواب النفى لانه خبر مقطوع حاصل عن الطلب غير مناسب للشرط المشكوك فلا يقول ما تأتينا تحدثنا
بمعنى ان لم تأتنا تحدثنا لما ذكر ولعدم استقامة المعنى نحو ائتنى اكرمك اى ان تأتنى فانك ان
تأتنى اكرمك فالشرط مع الاداة مضمر وعليه قوله تعالى قل لعبادى الذين امنوا يقيموا الصلوة
اى ان تقل يقيموا الصلوة ولا يلزم الكذب لان الشرط علة ناقصة والمعنى ان وقع القول
مع انضمام امر آخر وقع اقامة الصلوة ولوجود ذلك الانضمام وقع اقامة الصلوة
عند القول المشتملة المتعادين للامر ولعدم انضمام تخلف عن اقامة المتعادين
الكاسلون قوله يلحقه بعد الف الضمير واوه وياءه ونونه اقول وذلك لتعذر ان يكون
اللام معتقب الاعراب لاقتضاء الضماير التى بعدها كونها على وجه واحد من الضم
او الكسر ومعتقب الاعراب ينبغى ان يتوارد عليه الوجوه والضماير لكونها كلمات اخر
لا تصلح ان يكون اعرابا والزيادة حرف من حروف اللين تؤدى الى اجتماع حرفى علة فزيدة
النون لكونه اقرب الحروف اليها شبها قوله وذلك فى الرفع اى لحوق النون علامة لرفع
المضارع دون نصبه وجزمه وذلك لان الرفع اقوى الاحوال ووجود النون اقوى من سقوط
فاستوثر الاقوى بالاقوى واما فى الجزم فيحذف حذف الحركة واما فى النصب فيحذف حملا
على الجزم وان لم يكن الناصب مسقط الحركة وذلك لتعذر النصب بدون اسقاط النون وعدم

اسقاطا لان الناصب نون الاعراب تشبيها لها بالمصدرية وعدم اسقاط الجوازم
والنواصب نون جماعة النساء قد ذكرناها فلا نعيده قوله والامر ما لم يؤمر به الفاعل اي
اي صيغة يؤمر بواسطتها الفاعل المخاطب كائنة على مثال افعل اي محذوفا منها حرف
المضارعة خوف اللبس بالمضارع ومعاملا آخرها معاملة المجزوم من حذف الحركة ونون
الاعراب والبناء مبتدأة مما بعد حرف المضارعة ان كان متحركا نحو ضع من تضع و
ضارب من تضارب ودحرج من تدحرج ومزيدا في اولها همزة وصل مكسورة ان كان
ساكنا ليتوصل بها الى النطق بالساكن اما تعيينها فلانها اقوى الحروف والابتداء
بالاقوى اولى ولانها في الاصل الف والالف اخت واما كسرها فلان الاصل في تحريك الساكن
وهذه زيدة ساكنة لما في معنى تعليل الزيادة ثم حركت بالكسر دفعا لتعذر الابتداء بالساكن
كما هو مذهب بعضهم او زيدت بالحركة كما هو الاصح لكن لما زيدت لدفع الابتداء بالساكن
كانت بمنزلة تحريك الساكن فزيدت مكسورة اللهم الا ان يضم عين المضارع فتضم ليجري
اللسان على سنن واحد ولئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة نحو اكتب وضمة الميم في ادرموا
منقول ... على اللام واكرم ماخوذ من باكرم لا من تكرم فهو من القسم الاول لا من الثاني والهمزة
للقطع فلا منافاة بين قوله على مثال افعل وبين قوله ضع وضارب ودحرج لان تخصيص
بالذكر لكونه من المجرد الثلاثي مع كونه اعم الاوامر لا بالنظر الى سكون ما بعد حرف المضارعة
والى زيادة همزة الوصل فقوله ما يؤمر به شامل لاقسام الامر كلها وقوله الفاعل
خرج به ما يؤمر به المفعول اياكان نحو لاضرب انا ولتضرب انت وليضرب زيد و
لتضرب هند وقوله المخاطب خرج به ما يؤمر به الفاعل المتكلم نحو لاضرب انا والغايب
نحو ليضرب زيد والغايبة نحو لتضرب هند وقوله على مثال افعل خرج به مثل قوله نعم فذلك

فلنفرض

فلنفرض صوفانه وان كان مأمورا به فاعل المخاطب الا انه ليس على مثال افعل لثبوت
حرف المضارعة قال اذا كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غايب
فالقياس تغليب الحاضر على الغايب وان يقال افعلوا على طريقنا افعلوا الا يؤتى باللام
تنصيصا على كون البعض غائبا وان تبقى التاء تنصيصا على كون البعض حاضرا
كما هو مذهب بعضهم قوله وغيره باللام اي غير الفاعل المخاطب وهو المفعول اياكان
والفاعل المتكلم وحده او مع غيره والفاعل الغايب والغايبة يؤمر كل منهما باللام
مع بقاء حرف المضارعة ولم تفرض للبقاء لان اتيان باللام يستلزمه مع
الاعتماد على الامثلة ... لان العدول من اللام الى الصيغة المخصوصة في
امر الحاضر لكثرة الاستعمال ولا كثرة له في غير الفاعل الحاضر فلا وجه للعدول فيبقى
حرف المضارعة ويؤتى باللام فالصيغة صيغة المضارع معربة لثبوت حرف المضارعة
مع عدم المعارض مجزومة لوجود الجازم بخلاف صيغة امر الحاضر فانها لعدم
حرف المضارعة مبنية لان البناء هو الاصل في الافعال والمشابهة زالت
بزوال حرف المضارعة فكونها معربة مجزومة كما هو مذهب الكوفيين غير مقبول
لعدم المشابهة مع ان اضمار الجازم ضعيف قوله المتعدي وغير المتعدي قدم المتعدي
لكثرة تصرفه ولكون مفهومه وجوديا قوله المتعدي ما كان له مفعول به اراد
بالمفعول به هنا المفعول به المنصوب الذي يتعدى اليه الفعل بدون واسطة
حرف جر فالمعنى ما نصب المفعول به فهو تعريفا له بحسب اللفظ وقيد المفعول بقوله به
لان المتعدي وغيره سيان في نصب ما عدا المفعول به والفارق بينهما هو المفعول به
فقط قوله ويتعدى الى مفعول واحد قوله ولكل لتوقف تصوره على متعلق واحد

كضربت زيدًا فان الضرب لابد له من مضروب كما انه لابد له من ضارب فيتوقف تعقله
عليهما ولا يتوقف على شي غيرهما **قوله** والى اثنين اى ذلك ايضا لتوقف تعقله
على مفعولين نحو كسوت جبة مما لا يكون مفعولاه مبتداء وخبرا لعدم اتحادهما
ذاتا فان تعلق الكسو يتوقف على تعقل الكاسى وهو المفعول الاول وعلى تعلق
المكتسى وهو الثانى ونحو علمته فاضلا مما مفعولاه مبتداء وخبر لاتحادهما ذاتا
فان هذا الباب لحصول التعريف للذات بصفة فلا بد له من مفعولين احدهما
الذات والمنسوب اليه والآخر هو الصفة والمنسوب **قوله** والى ثلثة اى لتوقف تعقله
على ثلثة نحو اعلمت زيدًا عمرًا خير الناس فان الاعلام يقتضى شخصا عالمًا بالذات
مع الصفة اى عالمًا بالمنسوب اليه والمنسوب الثانى المنسوب اليه والثالث المنسوب والاول
عالم بهما اعلم ان ما يتعدى الى ثلثة قسمان قسم منقول من الثلاثى المجرد و
المتعدى الى مفعولين الى الافعال وهو لفظان اعلم وارى فان علم وراى
بمعنى علم متعديان الى مفعولين وبالنقل الى الافعال ازداد آخر وهو الاول
العالم بالمنسوب والمنسوب اليه فصارا متعديين الى ثلثة وقسم متعد الى واحد
فى الاصل وهى خمس الفاظ انبأ ونبأ اخبر خبر حدث يقال انبأتك عن زيد و
فى التنزيل قال نبأنى العليم الخبير ويجوز لك ان تضمنها معنى الاعلام لان الاخبار
مستلزم للاعلام وتعديها الى ثلثة تعدية اليها وتقول انبأتك
زيدًا فاضلًا بمعنى اخبرتك بفضل زيد اى اعلمتك زيدًا فاضلًا قال بعض
المحققين ثانى القسم الثانى وثالثه مفعول مطلق للنوع فى الحقيقة لانها
نوع من الاخبار مندرج تحت مطلق الانباء والاخبار والمعنى انبأتك نوع

ابناء وهل هذا الا بمنزلة من الدقة **قوله** وغير المتعدى ما يختص بالفاعل
اى ما لا يتجاوز عمله من رفع الفاعل الى نصب المفعول فالاختصاص اضافى لانه
والمتعدى سيان فى نصب ما عدا المفعول به **قوله** وللتعدية ثلثة اسباب اى
لتصيير غير المتعدى متعديًا سواء كان عدم تعديته حقيقيًا او اضافيًا
ثلثة اسباب اى ثلث آلات الهمزة اى النقل الى باب الافعال بشرط ان تغير
الهمزة معنى الفعل وتضم اليه معنى التصيير نحو اذهبت زيدًا بمعنى صيرته ذاهبا
وتضعيف الحشو اى الوسط يقال فلان من حشو بنى فلان اى من وسطهم
وخيارهم اى النقل الى باب التفعيل بشرط تغير المعنى وضم التصيير نحو فرحت
زيدًا اى صيرته فرحا بجلاء فوت المال وحرف الجر وذلك ايضا بشرط تغير المعنى
وبضم التصيير اليه نحو خرجت به بمعنى صيرته خارجا وما لم يتغير به الفعل لا يكون
الفعل به متعديا نحو مررت بزيد نعم يقال ان الفعل متعد بواسطة الباء فى
مثل مررت بزيد بمعنى ان الفعل عامل بواسطة الباء ولا يطلق عليه المتعدى بمعنى
مقابل اللازم هذا واياك ان تظن ان كل لازم يتعدى بكل آلة من الآلات الثلثة
بل الامر فيه موكول الى السماع لا يقال اذهب خالدًا ولا اضرب زيدًا عمرًا
ولا تظن ان كل لازم يتعدى بكل حرف من الحروف الجارة بل الامر فيه ايضا موكول
الى السماع ان قيل حصر الاسباب فى ثلثة ممنوع لان سين الاستقبال والف
المفاعلة والتضمين اسباب لها ايضا قلنا المراد حصر الاسباب التى لا يشوبها شى
سوى التعدية فى الثلثة وسين الاستفعال والف المفاعلة يشوبها الطلب
والمشاركة واما التضمين فلان المتعدى فى التحقيق ليس هذا بل ذاك وان

معنى المتعدي قد اكتسى لفظ اللازم على سبيل العارية فهو غير جاعل اللازم
متعديا تامل قوله المبني للمفعول وهو فعل ما لم يسم فاعله او فعل المفعول الذي
لم يذكر فاعله لغرض من الاغراض للاختصار مع شهرة الفاعل نحو خُلِقَ الانسان
هلوعا اي خلقه الله هلوعا لان الخلق والايجاد لا يصلح الا له ومنه عُلَّ الرجل
فهو معلول وسُلَّ فهو مسلول وجُنَّ فهو مجنون وضُنِدَ فهو مضنود وقد
الرجل قد اسين اذا جعل حتى ينقطع العلم بان فاعل هؤلاء في الغالب
هو الله تعالى ولذلك تركت معلوماتها في كلامهم رأسا لا يقال غَدَّ فهو معلو و ولا
سَلَّهُ فهو مسلول وهكذا او لان القصد الى وقوع الفعل على المفعول به لا الى
صدوره عن الفاعل نحو قُتِلَ الخارجي فان المهم قتله ليؤمن عن شره لا قايله
او لصون الفاعل عن لسانك نحو ضُرِبَ النوبي اذا كان الضارب عظيم الشان
رفيع القدر او لصون لسانك عنه نحو ضُرِبَ الامير اذا كان الضارب دنيا ذليلا
او لتجهيل الفاعل السامع لامر نحو شتم زيد او للجهل بالفاعل نحو سُرِقَ المال او لامر
آخر مما هو مقرر في موضعه واسند ذلك الفعل الى المفعول لنيابته عن الفاعل
ولم يصرح الاسناد المسند اليه بقوله فعل ما لم يسم فاعله فان هذه الاضافة
تقتضي الاسناد الى المفعول كما لا يخفى على من له ذوق وملاحظة قيد الاسناد
الى المفعول لتحقيق ماهية المبني للمفعول مع انه لو لم يلاحظ لدخل في التعريف
ضَرَبَ في مثل ضربني واكرمت زيدا واذا اعمل الثاني وحذف فاعل الاول على راي
الكسائي لانه فعل لمفعوله لم يذكر فاعله ويسند الى المفعول به لانه
احد طرفي الفعل كالفاعل فعند عدم الفاعل لا بد وان يسند اليه الا انه لا يوجد

فان قيل فليكن قوله واسند الى المفعول به يخرج من التعريف فيكون
اسناد الفعل اليه صحيحا قلنا على تقدير ان يكون جزء منه ايا ان يكون
معطوفا على ما لم يسم فاعله فيما هو الظاهر واما على فعل في قوله ما لم يسم فاعله
لكن الاول باطل لتحقق من يحب الوصول لكونه عبارة عن مفعول والثاني
مع كونه عطف الفعل على الاسم لا يفيد شيئا من التعريف لان الغرض
منه بيان حكم من احكام لا بيان المبني للمفعول تامل ابه
ارادمعي قوله واسند الى المفعول به

ولا يجوز

ولا يجوز ان يسند الى غيره عند وجوده خلافا لسيبويه فان المتكلم على رايه مخير
ان شاء اسند الى المفعول به وترك ما سواه على نصبه وان شاء اسند الى غيره
وحذف المفعول لان كل ما هو داخل في غاية المتكلم فهو اسم فقوله لو ولدت فكيهة
جرو كلب لسبت بذلك الجرو الكلابا شاذ حمله قصد تناسب العقد في الروايات
في الابيات قوله الا اذا كان الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت اي يسند
الى المفعول به كل وقت وزمان الا وقت ان يكون الثاني في باب علمت اي في افعال
القلوب والثالث في باب اعلمت قيد بالثاني لان الاول يقدم مقام الفاعل بالاتفاق
وقال في باب علمت لان الثاني في باب اعطيت يقع موقع الفاعل لعدم المانع واما
الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت فلا يقعان موقع الفاعل لا يقال
علم قائم زيد ولا اعلم فاضل زيدا عمرا لانهما خبر في الحقيقة وحق الخبر ان لا يخبر عنه
واجاز ابن الابناري ذلك اذا كان نكرة لان التنكير يرشد الى انه ثان وثالث ولا يلزم
اللبس بالاول بالقيام مقام الفاعل واجاز بعض الائمة ذلك في المعرفة ايضا بشرط
الوضوح في ذكرها نحو ان يقال علم زيدا اخوك لان التأخير يرشد الى انه ثان وثالث
قوله والى المصدر اه ويسند الى المصدر نحو سِيرَ سَيْرٌ شديد لانه جزء مدلول الفعل
ولا مانع عن الاسناد اليه ووصف المصدر تنبيها على ان المصدر التاكيد كما لا يجوز
نيابته مناب الفعل لعدم الفائدة فيها لانه جزء مدلول الفعل فيدل عليه الفعل تضمنا
ذكر ولم يذكر وما يسند اليه الفعل يجب ان يكون شيئا لا دلالة للفعل عليه فلا يقال سِيرَ سير
الا ان يقصد صفة من التنكير كالدوام والتنوع يقال ما سير الا سيرا بذلك القصد
فالقائم مقام الفاعل هو النوعي نحو سِيرَ سَيْرٌ شديد وضُرِبَ ضَرْبُ الامير او ضربة

او الضرب وزحم القهقرى واشتمال الصماء والعدد نحو ضرب ضربة وضربتين الف
لان فيها شيئا لا بد لتعلق الفعل واسند الى الظرفين ايضا اي الظرفين الزمان والمكان
لان كلا منهما ملابس الفعل ويصلح القيام مقام الفاعل ولا مانع عنه نحو سير يوم الجمعة
وسير فرسخان لا يذهب عليك انهما لا يقومان مقام الفاعل الا بعد تعريتهما عن تقدير في
هذا اذا كان الكلام خاليا عن المفعول به الصريح اما عند وجوده فلامتناع
قيام الباقي مقام الفاعل كما اشرنا اليه واذا لم يوجد فلك الخيار في الباقي ومنهم
اي من رجح المصدر لانه جزء مدلول الفعل واقرب اليه ومنهم من رجح الجار والمجرور لانه
مفعول به وان كان بواسطة ومنهم من رجح المصدر والظرفين على الجار والمجرور لعدم
افتقار العامل فيها الى الوسط وسكت عن المفعول معه والمفعول له لامتناع قيامهما
مقام الفاعل اما المفعول معه فلانه لو قام بالواو يلزم العطف بدون المعطوف عليه
ولو قام بدونها لم يكن مفعولا معه لانه المذكور بعد الواو واما المفعول له فلانه
ليس ضروريا للفعل لان الكثير من الافعال غير معلل والقائم مقام الفاعل يجب ان يكون
ضروريا كالفاعل ولانه جواب لم والفعل والفاعل لا يتخلل بينهما سؤال قوله افعال
القلوب سميت هذه الافعال افعال القلوب لان بعضها للعلم وبعضها للظن
والعلم والظن مما يتعلق بالقلب واي كان للحواس مدخل فيهما قوله وهي حسبت
وخلت وظننت قدم ما هو للظن لكثرة الظنيات بالنسبة الى اليقينيات ويجري
مجرى البادي لليقين لكونه مسبوقا بالظن غالبا قوله وعلمت وزعمت ورأيت
ووجدت زعمت يستعمل مرة بمعنى ظننت واخرى للاعتقاد وللدعوى بدون
دليل والثلاثة الباقية لليقين قوله تدخل على المبتدا والخبر على الجملة الاسمية

لبيان ما هي عبارة عنه من الظن او اليقين فتنصبهما او تنصب المبتدا والخبر هذا
تعريفها اللفظي وتعريفها المعنوي افادة معناها في الجملة الاسمية لم يذكر التعريف
المعنوي بناء على التعريف اللفظي يفهم ذلك من التسمية او من قوله افعال القلوب
لانه بمنزلة ان يقال افعال الظن واليقين قوله وحسبت وخلت لازمان لذلك الدخول
على المبتدا والخبر ونصبهما على المفعولية اذ ليس لهما معنى آخر يتعديان به الى واحد
فقط بخلاف الباقية فان لها معاني أخر يتعدى بها الى واحد فقط فان ظننت اذا كان
من الظنة بمعنى التهمة لا يتجاوز واحدا لان التهمة لا يقتضي الا متعلقا واحدا
منه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت اذا استعمل بمعنى معرفة الشيء
فقط اي لا بمعنى معرفة الشيء بصفة لم يقتض الثاني نحو علمت زيدا اي عرفته نقيض
جهلته فكما ان جهل لا يتعدى الا الى واحد كذلك نقيضه ورأيت اذا استعمل للادراك
بحاسة البصر لادراك الذات بصفة لا يتجاوز واحدا نحو رأيته بمعنى ابصرته
وكذا وجدت اذا استعمل لمصادفة الشيء واصابته لا لمعرفة الشيء بصفة لا يقتضي
الا مفعولا واحدا نحو وجدت الضالة اي صادفتها نقيض فقدت الشيء فكما
ان فقدت لا يتجاوز واحدا كذلك نقيضه وزعمت اذا استعمل بمعنى القول بدون
دليل يقتصر على الواحد كقوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا اي قالوا وتكلموا
هذا القول بدون دليل واما زعمت بمعنى كفلت فليس من هذا الباب قطعا لان الكفالة
لا تتعلق بالقلب اصلا والمراد بالمعاني الاخر معان يتعلق بالقلب في الجملة والابصار
طريق ادراك القلب والفهم من لا يرتضيه القلب قوله ومن شأنها جواز الالغاء من شأن
افعال القلوب جواز الالغاء خاصة ولا يجوز الالغاء في باب اعطيت لتأديته الالغاء

في الحمل احد المتباينين على الآخر فتقديم الخبر للضرورة وهو اي الالغاء ابطال علاقة
المفعولية لفظا ومعنى محلا لامر وهو توسط هذه الافعال بين مفعوليها
نحو زيد ظننت مقيم او تأخر عن مفعوليها نحو زيد مقيم ظننت ولا يجوز الغاؤها حين
تقدمها على مفعوليها لعدم امر يقتضيه من عروض الضعف بتقدم احد المفعولين
او كليهما الا عند من يتقيد به فانه ذهب الى تجويز الالغاء حين التقدم نظرا الى
صلاحية المفعولين لان يكونا مبتدأ وخبرا والضمير في قولهم عبد الله اذ
ظننه متعلق ضمير المصدر الى المفعول الاول والمعنى عبد الله اظن ظني متعلق
ثم اعلم ان وجه الالغاء حين التوسط والتأخر عروض الضعف عليها بتأخرها عنهما
او عن احدهما مع استقلال المفعولين كلاما ومع افادة معناها في الجملة اليقينية
وبيان ما هو عبارة عنه من ظن او علم فان قيل زيد ظننت مقيم او زيد مقيم
ظننت كان المعنى زيد مقيم في ظني لكن حين التوسط يضعف الالغاء لتقدمها
على احد المفعولين وحين التأخر يقوى الالغاء لاذويا وضعفها بتأخرها عنهما
جميعا واما الاعمال فلانها افعال والافعال تعمل متقدمة ومتأخرة والتعليق
بالرفع عطف على جواز بالرفع عطف على جواز اي ومن شأنها التعليق خاصة
لان التعليق في باب اعطيت يؤدي الى حمل احد المتباينين على الآخر ولا يجوز جره
عطفا على الالغاء لان التعليق واجب لا جائز وهو اي التعليق ابطال علاقة المفعولية
لفظا لا بمعنى لفظي وهو ان لا يبطل صدارة اسباب التعليق التي هي اللام وكلمة
الاستفهام وحرف النفي لا محلا لوقوع معانيها على مدلول الجملة مثلا اذا قيل علمت
لزيد منطلق فالجملة منصوبة المحل على المفعولية لوقوع العلم على انطلاق زيد

فان قيل

فان قيل فليكن زيد مقيم ظننت كذلك لوقوع الظن على اقامة زيد وانتم قلتم الالغاء
ابطال المفعولية لفظا ومحلا قلنا قلت زيد مقيم منصوب المحل على المفعولية
لظننت فقيل لكن ما المانع عن النصب اللفظي فانا نقول يعني انه لو كان مفعولا
لا نصب لفظا لعدم المانع عنه فهو ليس بمنصوب لا لفظا ولا محلا بل اللفظي طرفه
لنسبة المعنى كما اشرنا اليه بخلاف علمت لزيد منطلق فانه منصوب المحل لوجود المانع
عن النصب اللفظي وهو اللام تأمل ثم اعلم ان تعليق هذه الافعال قبل احد هذه
الافعال سابقة بشرط ان يتقدم على المفعول الاول كامثلة المتن واما اذا
تأخر عن الاول كقوله تعالى لنبلوكم ايكم احسن عملا بمعنى لنعلمكم لانه تعالى منزه عن البلوى
والاختبار فلا تعليق الا بالنسبة الى الثاني لانه لا مانع عن العمل في الاول لفظا
قوله علمت ازيد عندكم ام عمرو واتهم في الدار اذا وقع هذان في جواب ازيد
عندك ام عمرو واتهم في الدار فالمعنى علمت جواب ذلك السؤال فالمضاف
محذوف والمضاف اليه مراد اللفظ واذا لم يقعا في جواب السؤال فالمعنى علمت احدهما
لعينه عندكم ما يقتضيه الاستفهام بالهمزة وام وبلى كانك استعملت الاستفهام
في مقتضاه وهو التعيين ولو اردت علمت احدهما لا بعينه عندكم يبعد
ويكون لفظ علمت تجوزا بما يستفاد من الهمزة وام وهو علم احد الامرين
عند المخاطب لا على التعيين قوله الافعال الناقصة وهي افعال وضعت لتقرير
الفاعل على صفة غير مصدرها وسميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها بل
تفتقر الى المنصوب في ذلك لان تمام الكلام باجزائه والكلام اسماؤها واخبارها
وهي انفسها قيود لاخبارها فانه اذا قيل كان زيد قائما وصار زيد غنيا ::
شأن

فحينئذ لكن لان الجملة لا تقع مضافا اليها نفس اسماء الزمان و
المعنى والمكان ونظائرها في لفظة اية ولفظة ذو مع ان
للجملة المصدرة لكلمة الاستفهام من الرد والمعنى لا تقع
مضافا اليها المذكورات ايضا فحذف اللفظ عند تقدير
المضاف فهذا كذلك

فالمعنى زيد قائم في الزمان الماضي وزيد متصف بالغنى بعد الفقر وما قال بعضهم معنى
كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول في الزمان الماضي
ليس بشيء لانه خلاف المتبادر ولان الكون بمعنى الحصول مصدر كان التامة لا الناقصة
مع انه يقتضي ان يكون كان جزءا من الكلام وقد عرفت انها حال لا جزء تامل (قوله) وهي كان الخ
اي الافعال الناقصة الشايع اطلاقها التداول استعمالها كان الخ والمجموع ثلثة عشر
لفظا ومنها جاء وغدا وعاد وراح وامسى وفي مثل قولهم حتى قعدت كانها حربة
بمعنى صار (قوله) ترفع الاسم وتنصب الخبر اي تدخل على المبتدا والخبر وتنقلب بها فترفع
وتنصب الخبر نحو كان زيد منطلقا والاصل زيد منطلق هذا تصرفها اللفظي المشترك
فيه بين مجموعها ولكل منها تصرف خاص معنوي كالنقل الى الماضي في كان والانتقال
من شيء الى شيء في صار وهكذا (قوله) وكان يكون ناقصة الخ لما بين التصرف اللفظي
المشترك بين الكل شرع ان يبين التصرفات المخصوصة بكل فقدم البيان على كان لكونها
ام الباب فقال وكان تكون ناقصة تدل على ثبوت خبرها لاسمها في الزمان
دائما نحو كان الله عليما او منقطعا نحو كان زيد قائما وقيل انها في الاول زائدة معنى
لتعالى علمه تعالى عن مقارنة الزمان وفيه نظر لان المقارنة به لتعلق العلم
بالمعلوم لا لنفس العلم وتكون تامة بمعنى وقع ووجد لا تفتقر الى الخبر بل تتم بالمرفوع
نحو كان الامر (قوله) كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي من وجد في المهد
حال كونه صبيا وطفلا ويجوز ان يكون زائدة والمعنى كيف نكلم من في المهد صبيا
اي من حصل في المهد حال كونه صبيا ولا يجوز ان يكون ناقصة على معنى كيف نكلم من كان
في الزمان الماضي في المهد صبيا اي كيف نكلم الآن من ثبت له الصبوة والطفلية والوجود

في المهد في الزمان الماضي اذ لا يتجه استنكار التكلم واستبعاده وما في الاية
اذ كل من نكلمه الآن فهو من ثبت له الصبوة والطفلية والوجود في المهد في الزمان
الماضي وتكون زائدة لفظا ومعنى نحو ما كان احسن زيدا اي في قوة ما احسن زيدا بمجرد التاكيد
ولا يبعد ان يكون غير زائدة معنى ويكون المقصود منه التعجب من الاحسان في الزمان الماضي
واما في قول العرب لتلد وولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان
مثلهم زائدة لفظا ومعنى لاحتمال لعدم زيادتها معنى كما في قوله جياد بني ابي بكر
تسامى على كان المسومة العراب اي على المسومة العراب او لفظا لا معنى نحو زيد كان
قائم اي قائم في الزمان الماضي فهي زائدة لفظا لعدم عملها لا معنى لافادتها الزمان
الماضي واما زيادتها معنى لا لفظا فقد قال بها البعض في كان الله عليما
فانهم قالوا هي غير زائدة لفظا لكونها عاملة وزائدة معنى لتعالى علمه تعالى عن
عن مقارنة الزمان وهو ... وقد عرفت آنفا فلا نعيده ويكون مضمرا فيها ضمير الشان
اي اسمها ضمير الشان اي ضمير حديث الشان والقصة واضافته الى الشان اضافة
الدال الى المدلول ولهذا الضمير اربع علامات علم فعدم المرجع وكون الخبر جملة وعدم
رجوع الضمير منها اليه ويكون مفهومه الشان قالوا انه استلزم الاجمال والتفصيل
لا يستعمل الا في موضع التفخيم فلا يقال كان زيد حاكيا لعدم الفخامة في الحكاية ان قيل
هذا تقبل كون قسم الشيء قسيما منه لان ما اسمه ضمير الشان قسم الناقصة قلنا بمعنى
كلامه يكون ناقصة بان لا يكون اسمها ضمير الشان وناقصة بان يكون اسمها ضمير الشان
على ان التقسيم الى العام والخاص على سبيل منع الخلو جائز وان كان مستقيما ان
قيل كان عليه ان ينعرض لكونها بمعنى صار كقعود شهاء فعرو والخطى كانها قطا الحزن

قد كانت فراخا بيوضها اي قد صارت بيوضها فراخا ولا تستقيم ان يكون زائدة
لكونها عاملة ولا استئنافية لما هو حال الفراخ على البيوض وان يكون للزمان الماضي لانه
يوهم سبق الفراخ على البيوض كما لا يخفى على من له ذوق ولا يستقيم ايضا ان يكون
اسمها ضمير الشان بمانع لفظي هو نصب الجزء وهو لا يجوز الا بالجملة ومعنوي هو حمل
الفراخ على البيوض فتعين ان يكون بمعنى صار والمعنى كان المطي اي المركب في الشرعة
قطا الحزن قد صارت بيوضها فراخا اي انقلبت بيوضها من صفة البيضية الى
الفراخية وهل هذا الا مكان من الاستقامة والصحة قلنا يمكن ان اوجه في الناقصة
والمعنى وكان يكون ناقصة للزمان الماضي وبان يكون للانتقال مع انه يمكن ان لا يتعرض
له قلت وانما تعرض لان يكون اسمه ضمير الشان لاختصاصه بنحو الضمير كما هو داب
في هذه الرسالة ميلا اي الاختصار ثم نقول ان المص اذ كان قصر البيان على اتم
الابواب اي شيء علينا ان نفصل الباب بقدر الوسع على وجه الاختصار فاعلم ان
صار يستعمل ناقصة للانتقال من ذات الى ذات نحو صار الماء هواء ومن وصف الى
وصف نحو صار زيد غنيا اي انتقل من الفقر الى الغنى واخرى تامة للانتقال من جهة
الى جهة اخرى نحو صار زيد الى عمرو اي ذهب وانتقل من هذه الجهة الى جهة تلي عمرا وان اصبح
وامسى واضحى مرة تقرن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة اصبح تقرنه بالصباح واضحى
بالضحى وامسى بالمساء واخرى تستعمل للانتقال من شيء الى شيء نحو اصبح زيد غنيا وامسى زيد فقيرا قال
عدي ثم اضحوا كانهم ورق جف فالوت به الصبا والدبور اي ثم صاروا مشبهين بالورق
الجاف اليابس وانتقلوا من النضارة والطراوة الى البلى والرثاثة وهاجروا واضطربوا
بالحوادث هيجان الورق الجاف وانقلاباته بالرياح وفي المراد انهم في الضحى على هذه

الضحى

الضحى لكن تقرنهم لا يختص زمانا دون زمان وثالثة يكون تامة تفيد الدخول في هذه
الاوقات نحو اصبح زيد وامسى زيد بمعنى دخل في الصباح والمساء قال عبد الواسع
اذا ليلة الشهباء اضحى جليدها اي دخل جليدها في الضحى وظل وبات لهما معنيان
اقتران مضمون الجملة بالوقتين الماضيين وكونهما بمعنى صار منه قوله تعالى اذا بشر
احدهم بالانثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم اي انتقل وجهه بالبشرى من صفة البياض الى السواد
لاستكراهه ولادة الانثى خشية املاق او حذف لحوق العار من حولها تحت
تصرف الغير والانتقال الى السواد لكراهته ولادة بالبنت مما لا يختص بعض الازمان
يستقيم ارادة اتصاف الوجه بالسواد في خصوص النهار فهو فيه للانتقال كصار
وعاد وعاد وغدا وراح وجاء هي مرة يكون بمعنى صار واخرى يكون تامة يقال عاد
زيد عن سفره اي رجع عنه قال الشاعر غدت من عليه البيت اي انتقلت من عليه وطارت
وبني راح زيد اي ذهب بعد الزوال قال الاخو يصفات رايح متاذب اي ذاهب بعد الزوال
متادب راجع اليها اول الليل واما آض فهو بمعنى صار قطعا وقد يجيء جاء بمعنى
صار على القول العرب ما جاءت حاجتك اي صارت لانهم يقولون كلنا البر جار البر
فقيرين ولا يعنون الى اكبر فقيرين بل يعنون كلنا البر فصار بالاكتيال على هذه
الضحى وهي كونه فقيرين واما قعد فقعد بمعنى صار على موضع التشبيه فسلم لانه
يقال قعد زيد كانه سلطان بمعنى صار كانه سلطان ولا يقال قعد زيد كاتبا بمعنى
صار زيد كاتبا وما في اوائلها ما النافية وهي ما زال وما انفك وما برح وما فتئ
لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله لان دخول النفي على النفي اثبات ونفي الزوال استمرار
وقد يحذف النافي ويراد كقول امرأة سالم بن قحفان تنزل حبال هتيرمات اعدتها اي لا تزال

وكقول امرئ القيس فقلت والله ابرح قاعداً اي لا ابرح وفي التنزيل تالله تفتؤا تذكر يوسف
اي لا تفتؤ وما في مادام وما المصدرية التوقيتية فعلى تجدد ثبوت خبرها لاسمها
نحو اجلس مادام زيد جالساً اي اجلس وقت دوام جلوس زيد وليس لنفي الحال تقول ليس زيد قائماً
الآن ولا تقول ليس زيد قائماً غداً وبعضهم على انه للنفي مطلقا تمسكا بقوله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم فان عدم صرف العذاب عنهم امر استقبالي يكون يوم القيمة والجواب
ان الكائن الاستقبالي في خبر الله تعالى بمنزلة الحال لامتناع الكذب في خبر الله تعالى فكأن قد قامت
القيمة فيهم العذاب فهو غير مصروف عنهم الآن قوله ويجوز تقديم خبرها على اسمها وعليها
اقول وذلك لانه فعل والفعل يتصرف في العمل بعمل متقدما ومتأخرا وعند كون معمولها على جهة
الاصل وعند تغييره عنه قوله الا ما في اوله ما استثنى من المجرور المتصل بعلى اي لا يجوز تقديم
الخبر على الذي في اوله ما نافية كانت او مصدرية بل تتعين التقديم على الاسم فقط وذلك
لاقتضاء كل من النافية والمصدرية لكونها مقتضية لصدر الكلام فلا يقال اميراً ما زال
زيد ولا اجلس جالساً مادام زيد لا خلاف لاحد فيه الا لابن كيسان في غير مادام وسنده
ان هذه الافعال الاربعة قبل دخول النافي منفية فبعد دخول النافي يصير مثبتة
لان نفي النفي اثبات فهي ككان ولذلك خطئ ابن هانئ في قوله حراجيج لا تنفك الا مناخة
على الخسف او نرمي بها بلداً قفراً اذ لو لم يكن اثباتا لما كان للتخطئة جهة مقبول لجواز التفريغ
في غير الموجب اتفاقا والجواب ان العبرة بصورة النفي في نظر القوم لان بحثهم يتعلق بالالفاظ
ولذا كان الاصح جواز التقديم على ليس مع تحقق النفي المعنوي وقيل الاشارة ولا نزول
لكن الارجح عند كل بناء كلامهم في الحمل على النفي بتحقق صورة النفي وان كان في الاول الى تجرد التمني
وفي الثاني الى العرض وفي الثالث الى الاستفهام عن الكون عند المخاطب والا لما كان للبناء على الفتح

وقال بعضهم قوله على الخسف خبر لا تنفك وقوله الا مناخة
نصب على حال والمعنى الراجح لا تنفك عن الكون على سوء الحال
في كل حال الا حال الاناخة او حال الارسال فانها مستريحة

وجه نفي الافعال الاربعة منفية في الجملة وانما قلنا الاصح جواز التقديم على ليس
لان بعضهم ذهب الى امتناع التقديم عليه ذهابا الى المعنى والى انه مخبر على صيغة
الفعل المنصرف باسكان العين الى صوف ليت والذي يبطله قوله تعالى الا يوم
يأتيهم ليس مصروفا عنهم فان يوم صلى مصروفا وتقدم على ليس وهو اي مصروفا خبر ليس
واذا جاز تقديم معمول المعمول على ليس فتقديم معموله اجوز ولم يتعرض المصنف لبيانها
على ضعف سندها وعلى انهما لا اعتداد بهما قوله افعال المقاربة هي افعال وضعت
لرجاء قرب الخبر او لحصول قربه او لقرب حصوله اي حصول الخبر وغايته الى الحال فالاول عسى
وهي لرجاء قرب الخبر تقول عسى الله ان يشفي مريضكم مرادك ان قرب شفائه الى الحال
مرجو من عند الله ومطموع منه لا ان قرب شفائه قد حصل لانك تقول له يجوز
ان لا يبرأ عن مرضه ولكونها انشاء لرجاء القرب كلعل لا يتصرف ولا يجيء منه مضارع
ولا غيره الا اربعة عشر لفظا نحو عسيا عسوا عسيت الخ بخلاف اخواته فانها
لكونها اخبارا تتصرف ويجيء منها المضارع وغيره كقوله يكاد البرق يخطف ابصارهم
وكقول الشاعر يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها والثاني كاد وهي لحصول
قربه الى الحال نحو كادت الشمس تغرب اي قربها الى الغروب قد حصل وستغرب وقد
تستعمل لقرب الشبه وكمال المناسبة بين الشيئين نحو كاد العروس يكون اميرا ليس المراد ان
قربه من الامارة قد حصل وسيكون اميرا بل المراد ان بينهما كمال المناسبة كان العروس
هو الامير نفسه والثالث كرب واوشك وجعل واخذ وطفق وهو لاخذ قرب حصول الخبر وغايته
بعد تحقق الشروع فيه نحو كربت الشمس تغرب حين اقترن قربها قوله عملها كعمل كان اي في رفع
الابتداء ونصب الخبر وعدم استقلالها مع الفاعل كلاما فان قيل فلم يبوب لها على

انفرادها وهي ناقصة في الحقيقة لمرتبات ذلك الباب قلنا اختصاصها بكون خبرها
مضارعا وافادتها القرب اقتضيا ذلك لبحث فيه عن تفاصيل القرب ويتبين فيه
ان ما جزء مضارع بدون ان وما جزء مضارع معها ماذا وان ما يجوز فيه الامران
ماذا الا ان جزء عسى ان مع المضارع الاستثناء منقطع والا بمعنى لكن ان قولهما
كعلى كان اوهم ان كل ما يصلح جزء لكان يصلح جزء لهذا الباب فدفع ذلك الوهم بقوله
الا ان جزء عسى آه يعني ان جزء كان لا يلزم ان يكون مضارعا بخلاف هذا الباب فان جزءه
لا يكون الا مضارعا وذلك لانه انما وضع لافادة القرب في الحال رجاء او حصولا او
اخذا التزموا ان يكون جزءه صيغة الحال ليكون ادل على مقتضاه وقولهم عسى الغوير
ابؤسا شاذ وارد على الاصل المرفوض واما مقارنته ان بجزء عسى فلانها لرجاء القرب
فهي اي ان لكونها للرجاء ايضا ادل على مقتضاها وملائمة لما هو الغرض منها نحو عسى
زيد ان يخرج اي قارب زيد الخروج على معنى ذا الخروج على معنى والا لا يستقيم الحمل والباب
من دواخل المبتدا والمبتدا فلا بد من تقدير المضاف ومن جعل المصدر في قوة اسم الفاعل
قوله وقد يقع ان مع المضارع فاعلا لها وتقيم عليه فتكون تامة بحسب الظاهر لعدم
الخبر ولكن في الحقيقة ناقصة يجري المنسوب اليه والمنسوب في صلة ان ويجريهما في
صلتها ان تقيم على ان مع الفعل والا فلا وجه للاختصار لان وضعها على افادة قرب
ثبوت المنسوب للمنسوب اليه رجاء اعلم انه يجوز ان يعتبر المرفوع في هذا الاستعمال اسمها و
ان مع الفعل خبرها فعلى الاول يقال عسى ان يخرج الزيدان والزيدون وعلى الثاني عسى
ان يخرجا اخوك وان يخرجوا اخوتك قوله خبر الثاني الفعل المضارع بغير ان اما وجه كونه مضارعا
فقد كما بيناه في السابق واما عدم مقارنته ان فلانها للرجاء والقرب في الحال في مقطع

فيهما نوع

فيهما نوع منافاة وقوله كالتب نابت الى فهم وما كدت آتيا شاذ لما اجرا
استعمال الاصل المرفوض قوله ويجوز تشبيه عسى وكاد اي تجريد خبرها عن ان تجريد
كاد كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وقد شبه كاد ايضا بعسى
من قال قد كاد من طول البلى ان يمصحا قوله وكرب مثل كاد اي في تجرد جزء عن ان بل
التجرد عنها اليق لجزء من جزء كان كما لا يخفى على المتامل فغلب التشبيه لكثرة استعمال كاد
قوله واوشك مثلهما في الاستعمال اوشك كاد وعسى في تجرد جزء عنها مرة ويقارنها
اخرى نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد كعسى ان يخرج زيد في الاحتمالين
واوشك زيد يخرج ككاد زيد يخرج قال يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها
قوله فعلا المدح والذم وهما ما وضع لانشاء مدح او ذم فلا يرد عليه نحو مدحت
وذممت لان وضعهما للاخبار وكونهما لانشاء مدح او ذم عارض في التجرد القصد
وكذا لا يرد نحو امدح واذمم ولا امدح لان المراد ان يوضع لانشاء مدح او ذم
ولا يكون ماخذ الاشتقاق لفظ المدح والذم ولاعتبار الوضع اختار لفظ
التشبيه واعتبر ما هو الاصل في الباب صيغة على حدة وعبر عما هو غير اصيل فيه بلفظ الجار
مجرى الباب تمييزا بين الاصل والفرع قوله وهما نعم وبئس بكسر الفاء وسكون العين
والاصل نعم وبئس بفتح الفاء وكسر العين وقبل النقل الى الانشاء يجوز فيهما
ما يجوز في فخذ من اللغات الاربع اللاتي احدها اصل وثلثها فروع وبعد النقل
الى الانشاء يتعين كسر الفاء وسكون العين لان الانشاء لا يقبل التصرف والاول
اعني بل الانشاء ذم وكل منهما يدخلان على اسمين مرفوعين لاقتضاء كل منهما
فاعلا ومخصوصا اليه ليسلك فيهما مسلك التفصيل بعد الاجمال لان كلا من المدح والذم

موضع مبالغة ومقام افراط واولى ويسمى الفاعل لكونه فاعلا وصدق
رسم الفاعل عليه ويسمى المخصوص بالمدح في نعم والذم في بئس قوله نعم الرجل زيد
وبئست المرأة دعد ثبت بالتاء على انهما وان كانا بسبب النقل الى الانشاء جامدين
لكونهما لم يسلبا تفرق التأنيث عند كون الفاعل مؤنثا بل يجب تأنيثهما عند كونه
مؤنثا نحو نعمت المرأة هند وبئست المرأة دعد ورد به ايضا على النحاة الكوفية
حيث ذهبوا الى اسميتهما متمسكين بقوله تعالى يا نعم المولى ووجهه انه يقال بئست المرأة
دعد بتاء التأنيث الساكنة وهي لا يلحق الا الفعل فهما فعل والمنادى في قوله تعالى
يا نعم المولى محذوف والتقدير يا الله نعم المولى ثم انهم ذكروا في المخصوص وجوها احدها
ان يكون المخصوص فيهما مبتدا والجملة خبرا مقدما بتقدير معمول والثاني ان يكون
المخصوص خبر مبتدا محذوف كانه لما قيل نعم الرجل وبئست المرأة قيل من الممدوح
او المذموم فقيل زيد ودعد اي هو زيد وهي دعد والثالث ان يكون بدلا من الفاعل
ويكون ساق الكلام له والفاعل كالساقط لذكره والرابع ان يكون عطف بيان
وتتمة للفاعل للايضاح والكشف وساق الكلام لاي للفاعل الا قوله وحق الاول
التعريف بلام الجنس اي بلام الاستغراق لان الاستغراق انسب بهذا المقام لانه يدل على
ان المخصوص قائم به مناقب الجنس او مثالبه ومقام المدح والذم مقام اطراء وافراط
وشنع ابن الحاجب قد تمسك بكون اللام للجنس ذاهبا الى ان اللام للعهد الذهني والمعنى
نعم فرد وهذا زيد مستند بان المخصوص لا يكون عبارة عن الجنس والافراد وهو يجب ان يكون
عبارة عنه لكونه تفسيرا له وبان نعم رجلا زيد وحبذا رجلا زيد بمعنى نعم الرجل
زيد بالاجماع ولا استغراق في المضمر والاشارة والجواب الاول انه من قبيل

كما اشرنا

٤٣

كما اشرنا اليه والمعنى انه قائم بالمخصوص ما للجنس وجميع الافراد من المناقب او
المثالب وعن الثاني انه لا يكون المضمر والاشارة للاستغراق لم لا يجوز ان يقصد بكل
منهما الاستغراق بقرينة المقام قوله قد يضمر ويفسر بنكرة منصوبة اي قد يضمر فاعل هذا
الباب ويفسر او يميز بنكرة منصوبة اما الاضمار فللتفسير بعد الاجمال واما النكارة
فلوجوب نكارة التمييز واما النصب فلامتناع اضافة المضمر وقد يجمع بين الفاعل الظاهر
والتمييز تاكيدا او مبالغة كقوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا ثم
البصريون على ان المضمر في الباب لا يتغير عن صورة المفرد المذكر ولا يطابق التمييز يقال
نعم رجلا ونعم امرأة ونعم رجالا ونعم نساء لانه عبارة عن شيء ذهني غير ملاحظ
بصفة غير الشيئية فلا وجه لتانيثه وجمعه والكوفيون يجعلونه مطابقا للتمييز
ويقولون نعمت امرأة دعد وهكذا لانه عبارة عنه لكن اجماع الفريقين منعقد
على نكارته لانه يراد به الاشخاص فيكون نكرة ما قوله فقد يحذف المخصوص اي عند قيام القرينة
لانه ركن من الكلام فلا يحذف الا مع القرينة كقوله تعالى فنعم الماهدون والمراد فنعم الماهدون
نحن والقرينة قوله تعالى والارض فرشناها لان معنى مهدنا فالفارش هو الماهد ومنه
قوله تعالى في قصة ايوب عليه السلام نعم العبد اي نعم العبد ايوب والقرينة ما قبل الآية
قوله وحبذا يجري مجرى نعم اي في افادة المدح على سبيل الاستغراق من غير تعيين حصلة
ولم يجعل من الباب بل جعل جاريا مجرى نعم لانه غير متغير عن صورة الانجاب بخلاف نعم
ولان فاعله لا يكون الا ذا مع انه يستعمل في الخبر كثيرا يقال حب الرجل وحب بفتح الفاء
على الاصل وبضمها الفاء اذا صار بمعنى جدا او قال وحب بها مقتولة حين
تقتل اعلم ان ما ذكروه في مخصوص نعم من الوجوه جار في مخصوص حبذا مع زوايد وهي

ان يكون حبذا مبتدا والمخصوص خبره في معنى الممدوح زيد وهذا لا ينهض الا على مذهب من
يغلب الاسمية على الفعلية عند التركيب وان يكون المخصوص فاعل حبذا وهو مذهب
من يغلب الفعلية عند التركيب ومن الغلبيين من يجعل الفاعل المعرف باللام الذي يعقب
اسم الاشارة لا المخصوص وهو ضعيف لانه قد يقال حبذا زيد رجلا زيد ولا معرف باللام
قوله وساء يجري مجرى بئس جعل من ابواب الاضافة لانه في صورة الجر ويستعمل في الاخبار كثيرا
نحو ساءني زيد بمعنى احزنني ثم من احكام هذا الباب تجانس الفاعل والمخصوص فقوله تعالى
بئس مثل القوم الذين كذبوا على حذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم او على حذف
المضاف اي بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا ومنه قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا
قوله فعلا التعجب وهو التعجب كيفية انفعالية تتكيف النفس بها عند ادراك امر غريب
غير معتاد وكاد ادراكها احيانا يخفى عليها سببه او غريبا وخارجا عن العرف والعادة
وهما ما افعله وافعل به اي هما صيغتان احديهما افعل كالرسم والاخرى افعِلْ
على هيئة امر الافعال قوله ولا يبنيان اي هذان الوزنان لا يبنيان ولا يؤخذان
من كل فعل من كل فعل ثلاثيا او رباعيا مجردا او مزيدا فيه لونيا او عيبيا او غير
هما بل يؤخذان من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب لان ابقاء جميع الحروف في الرباعي
والثلاثي المزيد فيه اخلال بالوزنين والحذف خلاف الاصل واللوني والعيبي
تاخذ منهما افعل التفضيل فلا يؤخذ منهما صيغة التعجب لان لهما شبها به في
الوزن والمبالغة وهو ليس بمعنى افعل وافعال في قوة ليس بلون ولا عيب لان هذين
البابين مقصوران على الالوان والعيوب ومستلزمان لاحدها فذكر الملزوم
وارادة اللازم ولا يرد ما اجهله وما اخصره لان المراد بالعيب العيب الظاهري قوله

ويتوصل

ويتوصل الى التعجب فيما وراء ذلك باشد اي اذا قصد بناء التعجب مما يمتنع بناؤه منه
يتوصل الى التعجب منه بنحو اشد اي يبنى فعل التعجب مما يجوز بناؤه منه ويجعل مصدر
ما يمتنع بناؤه منه معمولا له ويقال ما اشد دحرجته وما ابلغ سواده وما اقبح
عوده وكذا يقال اشدد بدحرجته وابلغ بسواده واقبح بعوده فيحصل منه ما يحصل
منه لونيين بدون واسطة من التعجب والمبالغة وقولهم ما اولاه معروفا وما اعطاه من
الافعال شاذ عند الجمهور وقياسي عند الاخفش وقولهم ما امقته وما اشهاه من
مقت وشهي مبنيين للمفعولين على خلاف القانون المستنبط من تتبع كلامهم
مع ان باب التعجب شبه افعل التفضيل وهو لا يبنى لتفضيل المفعول فبناؤهما منه على
خلاف القانون قوله وما في ما افعل مبتدا وافعل خبره هذا مذهب سيبويه اذ قيل
احسن زيدا فالمعنى شيء احسن زيدا على رايه وراى الاخفش انها موصولة والجملة صلتها
وهي مع صلتها مبتدا محذوفة الخبر والتقدير الذي احسن زيدا شيء وفيه نظر لانه تقييد الحذف
بلا ضرورة تدعو اليه ولان المتبادر منه الى الفهم عند الاطلاق هو انه تركيب تام لا ناقص
وحمل اللفظ على خلاف المتبادر خلاف قانونهم ومنهم من ذهب الى انها استفهامية مبتدا
والجملة خبرها والتقدير اي شيء احسن زيدا والحق ما في من الحركات لان النقل من الانشاء
الى آخر غير مفهوم وما افعل به نحو اكرم بزيد فقد قيل اصله اكرم زيد بمعنى صار ذا كرم
كاغد البعير اي صار ذا غدة الا انه غير الى هيئة الامر دلالة على تغير المعنى والانتقال عن المعنى الاخباري الى المعنى
الانشائي والباء مثلها في كفى بالله ولا يذهب ان الحاجة الى التغير في ما افعل لان ما التعجب بعضها
عن اللبس بالاخبار قال العلامة في هذا امر بمعنى التعجب وعندي انه امر منه ماخذ ان يكون
امرا لكل احد بان يجعله كريما بان يصفه بالكرم والباء زائدة فالهمزة للتعدية او بان يصيره

اذا كرم الباء للتعدية فالهمزة للتصيرورة واما اقول فيه ايضا تعسف لان النقل من الاسناد
غير معهود في كلامهم الا ان التعسف في ذلك لفظي وفي هذا معنوي و لا يذهب عليك ان اختلاف فهم
فيهما في المنقول عنه لا في المنقول اليه فان المعنى المنقول اليه في كلام الوزنين واحد ان قيل لهم ما معنى
حال افعل وقد يبين حال ما افعل قلنا لعدم اختلافهم فيه فان جميعهم مجمعون على ان الاصل
اكرم زيدا اعني صار ذا كرم كما غد البعير غيّر الى هيئة الامر والباء زائدة في الفاعل الا خلاف
لاحد فيه غيره بخلاف ما افعل فان لهم فيه اقوالا ثلثة فتعرض له ليبيين اختياره فيه

باب الحروف سمى هذا القسم حرفا لان الحرف بحسب اللغة هو الطرف وهذا القسم طرف ابدا
وضمنه لا يجى جزء الكلام قوله هو ما دل على معنى في غيره اى كلمة دلت على معنى في غيرها اى بانضمامه
لا بنفسها كقد في قد ضرب فانه دال على التحقيق الحاصل في مدلول ضرب وكاللام في الرجل
فانه دل على التعريف في مدلول رجل وقيل معناه ما دل على معنى ملحوظ باعتبار
غيره كمن في سرت من البصرة فانه دل على ابتداء مخصوص ملحوظ بين السير والبصرة
على انه آلة بملاحظتهما وسبب لاجتماعهما في الذهن لانه لحنا لها يكون احدهما مبتدأ
والآخر لا مبتدأ وهذا حاله الاول قوله حروف الاضافة وهي الجارة
كما قدر هذا الصنف في الاجمال قدمه في التفصيل فقال حروف الاضافة
وهي الجارة اى الصنف الاول من الاصناف حروف الاضافة بذلك لانها تضيف
معاني الافعال اى تنسبها الى الاسماء كمررت بزيد فان الباء تضيف معنى
المرور الى زيد وما نسبتها بالجارة فاما لهذا المعنى فان الباء في مررت بزيد تجر
معنى المرور الى زيد وتضيفه اليه واما لانها تعمل الجر وتجر مدخولها قوله للابتداء
اى للابتداء المخصوص الملحوظ بين السير والبصرة مثلا لان معناه هو الابتداء مطلقا

والا لزم

والا لزم ان يكون اسما كلفظ الابتداء وعلى هذا البواقي فان التعبير عن معاني الحروف
بالمطلقات من قبيل المسامحات جارة كانت او غيرها وقد يكون للابتداء بدون ملاحظة
الغاية نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ومواضع التبعيض والتبيين والزيادة راجعة
الى المعنى للابتداء كما يظهر عند التأمل ثم ان سيبويه يعتبر زيادتها على غير الموجب والاخفش
يعممها مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم والجواب يمنع ان يكون زائدة بل هي للتبعيض والمعنى
يغفر لكم بعض ذنوبكم ولا يعارضه قوله تعالى ان الله تعالى يغفر الذنوب جميعا لان المخاطب
بالاول امة نوح عليه السلام والثاني نزل في امة محمد عليه السلام وعلى تقدير تسليم
اتحاد المورد والمخاطب منع ان يكون الاستغراق في قوله تعالى الله يغفر الذنوب جميعا حقيقيا
نعم لم لا يجوز ان يكون عرفيا ويكون المراد به عموم الصغائر وعلى تقدير تسليم ان يكون
الاستغراق حقيقيا نقول لا تعارض الا ان نقول بالمفهوم المخالف في مثل يغفر لكم بعض
ذنوبكم ونحن لا نقول به في مثله وقد يجاب بانها بيانية والمبين مقدر والتقدير يغفر لكم شيئا
من ذنوبكم وفيما فيه قوله الى وحتى للانتهاء الا ان حتى يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها فاذا
قيل اكلت السمكة حتى رأسها ونمت البارحة حتى الصباح فالرأس ماكول والصباح
منوم البتة واما الى فقد قيل حكمه عدم الدخول الا مجازا وقيل حكمه الدخول الا مجازا
وقيل مشترك بين الحكمين حقيقة فيهما والحق ان اقتران بتأويل الصدر الغاية فحكمه الدخول
كالسمكة فان السمك يتناول الرأس لانها عبارة عن مجموع الاجزاء وكقوله تعالى فاغسلوا
وجوهكم وايديكم الى المرافق فان اليد ممتدة الى الابط فالمرفق جزء منها فالصدر متناول للغاية
وذكر الغاية لاسقاط ما وراءها عن اسم حكم وجوب الغسل فغسل المرفق واجب بمنطوق النص
غير ماخوذ من السنة وان حتى لا تدخل المضمر فلا يقال حتاه استغناء عنه بالیه لدفع الالتباس

لان بعض الضماير يقع موضع بعض حتى لا يلزم الجر لانها لا يكون عاطفة ومبتداء ما بعدها حتى
يجوز في مسئلة السمكة وجوه الاعراب الجر بناء على كونها جارة والنصب بناء على كونها عاطفة
والرفع بناء على كونها ابتدائية والتقدير حتى راسها ماكول وقوله فتى هناك يا ابن ابي يزيد شاذ
قوله وفي للوعاء اي معناها الظرفية محققة كانت نحو زيد في داره وركض في الميدان او مقدرة
نحو نظر في الكتاب وسعى في حاجته فان النظر والسعي يتمكنان ويستقران في تحصيل الحاجة و
استخراج ما في الكتاب تمكن زيد والركض واستقرارهما في الدار والميدان وقوله تعالى ولاصلبنكم
في جذوع النخل التحقيق فيه انها في على اصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف
فيه هل الظرفية الا حصول الحلول والدخول قوله والباء للالصاق حقيقة نحو به داء اي التصق
فامره او حكما نحو مررت بزيد اي التصق مروري بموضع يقرب منه زيد ومنه اقسمت بالله اذا
المعنى التصق قسمي بلفظ الله ويستعمل للاستعانة نحو كتبت بالقلم وبتوفيق الله حججت وكذا كل
ما دخل الالة وللمصاحبة نحو دخل عليه بثياب السفر اي معها وتنزع المنصوب كقوله تعالى ولا تلقوا
بايديكم الى التهلكة اذ لا يريد بالايدي الا النفس وكقول الشاعر سود المحاجر لا يقران بالسور اي
لا يقران السور وفي المرفوع نحو كفى بالله شهيدا او بحسبك زيد اي كفى الله وحسبك زيد
الا ان زيادتها في المنصوب اقيس منها في المرفوع لكون الجارة موضوع بمعنى المفعولية وتزاد قياسا
في خبر ليس وخبر ما بمعنى ليس سماعا في غيرهما الا في فاعل كفى فانها فيه قياسي قوله واللام للاختصاص اما مع
التمليك نحو المال لزيد او بدونه نحو الجل للفرس والشيخ عمم التمليك كالاختصاص من جعله في مثل الجل
للفرس مجازا وقد تزاد كقوله تعالى ردف لكم اي ردفكم ومثل لا اباله من هذا القبيل على راي
سيبويه والخبر محذوف وقال ابن الحاجب ليس مضافا في اللفظ المعنى وبعد الابد خبر وقد يستعمل
للقسم موضع التعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وكقوله لله يبقى على الايام ذو حيد اي

لا يبقى

لا يبقى فان عدم تاخر الاجل الى اخر وعدم بقاء وعل ذو حيد متحصن بجبل شامخ على
مرور الايام متعجب منهما قوله ورب للتقليل اي لتقليل النوع من النوع نحو رب رجل كريم
فان الرجل الكريم نوع من مطلق الرجل والمتكلم يستقل بواسطة رب ولها خصايص
لا تدخل الا على نكرة ظاهرة او مضمرة ويجب توصيف تلك النكرة واذا كانت ظاهرة نحو
رب رجل جواد وتفسيرها بمنصوب اذا كانت مضمرة نحو ربه رجلا ووجه الوجوب ان رب للتقليل
وانضمام الصفة يفيده فان الرجل الجواد اقل من مطلق الرجل وان المضمر الغايب لا يفهم منه معنى
الشيء مولا جنسه فيفسر ليعلم جنس المراد بالتقليل ويجب تاخر عاملها عنها لانها لانشاء التقليل
وكل ما وضع للانشاء موضوعه صدر الكلام فان قيل صدور الاقات عن المتكلم
ووقوعها على الرجل الجواد في رب رجل جواد لقيت نسبة اخبارية محتملة للصدق
والكذب فاوجه تحقق النسبة الانشائية فيه قلنا النسبة الانشائية فيه استقلال
الرجل الجواد والنسبة الاستقلالية انشائية لا محالة ويجيء عاملها محذوفا غالبا
لئلا يطول الكلام ويجب ان يكون ماضيا لان وضعها للتقليل المقطوع ولا يجوز رب
رجل جواد سالقى ولا القى ويتوهم في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا بمنزلة وتدلان الكائن
المستقبل في خبره تعالى بمنزلة الكائن الماضي لامتناع الكذب في خبره تعالى وفيها لغات
لا يسع نظمها نطاق هذا المختصر قوله ويختص بالنكرات اي ظاهرة او مقدرة ولزم الى
الانضمام جمع لفظ النكرة وقال بالنكرات ووجه اختصاصها بالنكرة انها للتقليل
النوع من الجنس وهذا لا يتصور الا بالنكرة قوله وواو القسم بدله من الباء الالصاقية في اقسمت
بالله لان الواو للجمع والجمع والالصاق متقاربان وهي لكونها فرع الباء لا تدخل المضمر ولا يذكر
متعلقها ولا يستعمل للاستعطاف بخلاف الباء فانها لاصالتها تدخل المضمر والمظهر

ويستعمل للاستعطاف نحو بحيوتك اخبرني قوله وتاؤه وهي بدل عن الواو في الله خاصة
ووجه ابدالها عن الواو قرب المخرج مع ان ابدال التاء عن الواو شايع في كلامهم نحو تراث وتخمة
وورات ووخمة ولكونها فرع الفرع لا تدخل من الظواهر الا على لفظة الله لا يقال تالشمس
وتالليل نحو والشمس والليل وقد روى الاخفش ترب الكعبة قوله وعلى للاستعلاء حقيقة
نحو زيد على السطح اي مستعل عليه او حكما نحو عليه دين فانه لما تعلق بذمته ولزم عليه اداؤه
صار كانه استعلاه كما يقال ركبه دين وقولك مررت عليه اي جزته واوه على الاتساع
لان المرور لم يقع عليه بل على مكان يقرب منه زيد وهو في جانب الاعلى وهي اسم بمعنى الفوق
في قوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها اي انتقلت وطارت من فوقه اذ لو كان حرفا
لما دخل الجار قوله وعن للمجاوزة اي تدل على مجاوزة ما قبلها وبعده عما بعده نحو رمى عن
القوس وكساه عن العري اي بعد السهم عن القوس حذفه عنها وبعد زيدا عن العري و
جاوزه عنه بان كساه اللباس ونحو اجلس عن يمينه بمعنى جلس متراضيا عن بدونه في المكان
الذي بحيال يمينه كانه تجاوز عن مكانه الى مكان يحاذي يمينه فجلس فيه واذا دخل عليه الجار يكون
اسما بمعنى الجانب كقوله ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي اي جانب يميني
اعلم ان كل موضع يصلح فيه تقدير الابتداء والمجاوزة فهو موضع لمن وعن وذلك ان تقع فيه
ابتدائها ثبت نحو سقاه من العطش او عن العطش لان ابتداء السقي من العطش وهو يبعده
بان سقاه عن العطش وكل موضع لا يليق الا بالابتداء فهو موضع من نحو زيد افضل من عمرو
فان افضلية زيد لكونها من الامور الاضافية انما تظهر بالقياس الى فضل عمرو وبالنسبة
اليه فيبدا ظهورها فضل عمرو وارادة المجاوزة غير معقولة لان فضل الشخص لا يتجاوز
عنه الى غيره كذا قيل والقائل ان يقول لم لا يجوز ان يراد من زيد بعيد عن عمرو بسبب افضليته

فيقال

فيقال زيد افضل عن عمرو وان كل موضع لا يليق الا بالمجاوزة فهو موضع عن نحو ادى عنه دينه
اي كفل بدين زيد فانتقل الدين وتجاوز بسبب الكفالة عن ذمة زيد الى ذمته واداه واوصله
الى الداين وخلصه عنه قوله والكاف للتشبيه اي هي آلة التشبيه ما قبلها بما بعدها نحو الذي كزيد
اخوك فالذي مشبه وزيد مشبه به والكاف آلة التشبيه ووجه التشبيه مجهول وهو مع كونه
مجهولا ينبغي ان يكون اخص اوصاف المشبه به فلا يجوز ان يراد الذي كزيد في التشبيه اخوك
لان التشبيه ليست اخص اوصافه وهو اسم في نحو قوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل
البرد لان الجار لا تدخل الجار وفي نحو زيد كالاسد يجوز ان يعتبر اسما وحرفا واما في نحو
الذي كزيد اخوك فلا يكون الا حرفا لان الصلة لا يكون الا جملة فالواو هي في قوله تعالى ليس كمثله
شيء صلة والا يلزم نفي الله تعالى لانه يصير المعنى هكذا ليس شيء من الاشياء مثل مثله لانه
على تقدير ثبوت المماثلة هو مثل مثله لان المماثلة من الطرفين فنفي مثل مثله نفيه تعالى
فهي صلة والمحقق ان الاية من قبيل الكناية التي هي ذكر اللازم وارادة الملزوم وبيان ذلك
ان تحقق المثل له يستلزم تحقق المثل لمثله فاذا انتفى اللازم وهو مثل مثله انتفى الملزوم
وهو تحقق المثل له كقولهم ليس لاخي زيد اخ والمقصود ليس لزيد اخ تامل حق تامل ثم اعلم ان الكاف
لا تدخل المضمر اسما كان او حرفا لا يقال كه بل يقال مثله وقوله اتم او عال كهما او اقربا شاذ افعل
عليه عند انكسار الوزن قوله ومذ ومنذ للابتداء في الزمان نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ومذ
يوم الجمعة البتة ويكونان اسمين بمعنى اول المدة فيليهما مفرد معرفة اي زمان يصلح ان
يقع جوابا لمتى نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول المدة التي انتفت فيها الرؤية
يوم الجمعة او بمعنى جميعها فيليهما المقصود بالعدد كالتثنية والجمع نحو ما رايته مذ يومان
او ثلثة ايام اي اول المدة واخرها يومان او ثلثة ايام ولا يليهما المفرد المعرفة الا

بناويكان يقال ما رأيته مذ يوم الجمعة ويراد اول المدة واخرها اثنتا عشرة ساعة
او عشر ساعات وقدم البحث فيهما قوله وحاشا معناها التنزيه وتطهير ما بعدها عن
ما بعدها عن حكم ما قبلها نحو اساء القوم حاشا زيد اي فانه لم براءة من حكم الاساءة
وحاشا في قوله حاشا اي ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم تنزيه للممدوح وتقديس
عن اللوم اي اذم القوم والومهم الا ابا ثوبان فانه لم نقرانه من اللوم وارفع شانه بخلا
عن الملحاة اي اللوم والشتم لانه تستحق المدح واي ابو العباس استعماله فعلا متعديا بمعنى جانب
نحو هجم القوم حاشا زيدا بالنصب بمعنى جانب بعضهم اي كل بعض من العامة قصدا الى بعض المتفرق
او جانب الهاجم زيدا ليبعد عن الابراد وان كان مندفعا بالقصد الى الاستغراق وحكى
ابو عمرو الشيباني عن بعض العرب العرباء اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن
الاصبغ بالنصب اي مجانبا كل بعض من البعاض من سمع الدعاء او مجانبا السامع الشيطان
وابن الاصبغ قوله وعدا وخلا للاستثناء اي لصرف ما بعدهما عن حكم ما قبلهما نحو جاء القوم
عدا زيد وخلا زيد بمعنى الا زيدا والذي يكثر في كلامهم كونهما فعلين متعديين نحو جاء
القوم عدا زيدا او خلا زيدا بمعنى جانب بعضهم او جانب الجائي زيدا او اصدرا بما يجب نصب
ما بعدهما لتخصهما فعلين اذ ذاك وقد تم الكلام فيهما في بحث الاستثناء ثم اعلم ان كي في
قولهم كيمه ولولاي ولولاه ولوكك حرف جر ولم يتعرض لهما المص لقلة استعمالهما او لوقوع الخلاف
فيهما ومما يتعلق بهذا المقام انه يحذف الجار ويعدى الفعل بنفسه الى متعلقه كقوله تعالى واختار
موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه وان اضمار قليل من ذلك اضمار رب بعد الفاء والواو واضمار الباء
في القسم نحو الله لافعلن بالجر وفي قول رؤبة خير بالجر اذا قيل له كيف اصبحت اي بخير اصبحت واللام
في لاه ابوك اي لله ابوك قوله والحروف المشبهة بالفعل سميت بها لشبهها عطلق الفعل في لزومها

لسيما

لسيما وفي كونها على ثلث احرف فصاعدا وبالمتعدي منه في اقتضاء الطرفين وبالماضي
منه في فتح الاخر وفي المعنى ايضا قوله ان وان لتحقيق مضمون الجملة الاسمية وتوكيده اذا كان
السامع مترددا فيه او منكرا له او لاعتقاد عليه شيئ من مخائل الانكار كقوله تعالى انك ميت وانهم
ميتون وقد يؤكده المتكلم مع خلو السامع عن المذكورات راسا لرواجه عنه نحو انك انت
علام الغيوب وانك سميع الدعاء ومنه كل ما كان بقوله ابو اسحاق اني لقد وجدت في كلامهم
استدراكا لانهم يقولون زيد قائم وكلاهما واحد ولا يذهب عليك ان احتمال الكذب باق بعد
التاكيد قوله ولكن للاستدراك اي لرفع توهم نشا مما سبقها نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ
فان الاخبار عن زيد بالمجيء ربما اوهم مجيء عمرو لتصاحبهما دفعه لكن فهي تتوسط بين كلامين
متغايرين نفيا او اثباتا والتغاير في المعنى بمنزلة التغاير في اللفظ نحو فارقني زيد لكن عمرا حاضر
وجاءني زيد لكن عمرا غائب قوله والكاف للتشبيه اعم من انه لتشبيه المبتدا بالخبر نحو كان زيدا اسد
والاصل ان زيدا كالاسد لما اريد بناء الكلام من اول الامر على التشبيه قدمت الكاف وفتحت الهمزة ان هذا
اذا كان الخبر جامدا كما ذكر واذا كان مشتقا نحو كان زيدا قائم فهي بمعنى الظن لاقتضاء التشبيه تغايرا بحسب الذات
ولا تغاير هاهنا بحسبهم وبعضهم تقبل التشبيه هاهنا ايضا بتقدير الموصوف اي كان زيدا شخص قائم فهو ح
نحو كان زيدا اسد في تحقق التغاير بحسب الذات قوله وليت للتمني وهو طلب ما يريد من شيء ممتنع
او ممكن لا طماعية في وقوعه كقول الشاعر الا ليت الشباب يعود يوما وكقوله وليتك ترضى والانام حال
غضاب فان رضى الله تعالى عنه وان كان ممكنا لكنه لا يتوقعه لسوء حاله بفرطاته وفرط
معاصيه وقد يتمنى بلعل الشاعر حرصا في متمناه قوله ولعل للترجي اي لاظهار وداد الشيء الممكن
المتوقع وقوعه كقول الشاعر لعل الله يجعله رحيلا يعين على الاقامة في ذراها فان كون السفر معينا
على اقامته في ناحية المحبوب امر ممكن يرتد وتوقع وقوعه لان السفر وسيلة الى جمع المال وهو

وسيلة الى احطياد الفران ومعاشرتها وتستعمل ايضا التوقع امر مكروه نحو قوله كقول القائل
لعل الحبيب الرحيل ويقطع الوصال واما قوله تعالى لعل الساعة قريب فهو ترجٍ للعباد وهو
والمعنى يا ايها العباد كونوا على توقع قرب القيمة وجعلها في جزء تعالى بمعنى انه لا يتمشى في قوله
تعالى لعله يتذكر او يخشى بعدم تحققهما من فرعون فيلزم الكذب في خبر الله تعالى فان قيل قال
فرعون آمنت برب موسى وهارون حين ادركه الغرق فالجواب ان ذلك من خوف الغرق
لا من خيم القلب فالمعنى يا موسى وهارون اذهبا انتما على رجائكما من فرعون وكونها للتعليل
بمعنى كي وان استعملت في قوله تعالى لعلكم تفلحون لا يستقيم في لعل الساعة قريب وفي لعله يتذكر
او يخشى والذي يطرد في الكل هو حرف الترجي في الكل الى العباد قوله فان المكسورة مع ما بعدها
اشارة الى الفرق بينهما بعد اشتراكهما في افادة التاكيد فقال لان الجملة بعد دخول ان المكسورة
عليها فضلاً عن ان يكون اخباراً او انشاءً ولذا تعامل معاملة المفرد فتوقع فاعلة و
مفعولة ومبتدا ومضافا اليها ولا يستقل بدون الانضمام قوله فاكسر في مظان الجملة وافتح
في مظان المفردات لانه لزم الفرق المذكورات اذا كان كذلك فاكسر اي فاستعمل ان المكسورة
في مظان الجملة اي في مواضع يظن وقوع الجمل فيها في افتتاح الكلام لانه موضع الجملة
لان من يتكلم في الحقيقة بالنطق نفوه ما يصح السكوت عليه غالبا وبعد القول
لان مقوله لا يكون الا جملة وبعد الموصول لوجوب جملية الصلة وبعد الامر والنهي والدعاء
نحو دق انك انت العزيز الحكيم ولا تدق من الاستدانة بالكلكة ونحو رحمك الله انك ذو احسان
لانها بعد هولاء الثلثة يكون علة استئنافية والعلة الاستئنافية لا تكون الا جملة
وفي كل ما الخبرية في مصدر باللام نحو علمت ان زيدا المنطلق رعاية لصدارة اللام وان كان
حقها ان تفتح لوقوعها مفعولة وافتح اي واستعمل ان المفتوحة في مظان المفردات في

في مواضع الفاعل والمفعول وعند ملاحقة الجار وعند كونها مبتداءة لان هو الواقع
ملتزم فيها الافراد وانفتاحها بعد لولا لكونها مبتداءة وبعد لو لكونها فاعلة لمقدر
لو لكن تطلق اي لو وقوع انطلاق لكن اذا وقعت مبتداءة التزم تقديم الخبر نحو حق ان
زيدا منطلق لئلا يلتبس بالمكسورة لاتحادهما في نقش الكتابة وبالمفتوحة وهي بمعنى لعل
نحو ايت السوق انك تشتري لحما اي لعلك ولئلا يلزم تقارنهما في مثل ان عندي انك
قائم اذا اخر الخبر واذا وجد موضع يحتمل تقدير المفرد والجملة توقع فيه انهما شئت نحو اول
ما اقول اني احمد الله ان جعلتها خبرا ولم تحكها فالواجب الفتح لان حق الخبر هو الافراد والعدم
الضمير في صلتها الى الابتداء وان جعلتها خبرا وحكيتها وقصدت الى اللفظ كسرت وقلت
اني احمد الله لان الحكاية تقع على ما قبل فالمعنى على الاول اول مقولاتي حمد الله وعلى الثاني
اول مقولاتي اني احمد الله اي هذا الكلام وجعل الخبر مقدرا في الكسر في قوله اولها ما اقول
اني احمد الله ثابت لا يروح عند من له طبع ناقد لانه يوقن المعنى قولي اني احمد الله ثابت
لان القول عبارة عن مقولة واوله باعتبار الحروف همزة وباعتبار الكلمات ان فلا اخبار
بالثبوت عن الهمزة او عن ان وكلاهما ظاهر الخلل قوله واذا عطف على اسم المكسورة بعد ذكر
الخبر اي قال بعد ذكر لان العطف بالرفع على محل اسم المكسورة قبل ذكر الخبر كان يقال ان زيدا
وبشر منطلقان يفضي الى توارد عاملين على معمول واحد لان فتعلقان خبر لان
وللمبتدا وهو باطل قطعا والكوفيون على تجويزه بناء على ان لا عمل لان في الخبر فلا يلزم
ذلك المحذور بعينه على رايهم ولا يقصدهم قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا
والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون لانه
يحمل على التقديم والتاخير على معنى ان يكون الخبر خبران فقط ويقدر الخبر للمعطوف كانه

قبل والصابئون كذلك بعد ما مضى الخبر وعلى مضى ان يقدر الخبر لان قبل المعطوف بقرينة
الخبر المذكور ويجعل المذكور خبر المعطوف فعلى هذا معنى التقديم الخبر لانه مقدما على المعطوف
ومعنى التاخير جعل المؤخر خبر المعطوف وقول ناس من العرب انهم اجمعون ذاهبون
وانك وزيد ذاهبان حمله سيبويه على الغلط قوله وكذلك دون غيرها اي كان المكسورة في جواز
العطف بالرفع على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد لكن عمرو جاءني و
بكر دون غيرها بمعنى انه لا يجوز العطف بالرفع على محل الاسم في البواقي اما الاول فلان لكن
للاستدراك وهو لا يغاير معنى الابتداء واما الثاني فلان ان المفتوحة تقلب الجملة الى
حكم المفرد وكان مركبة من كاف التشبيه وان وليت ولعل تجعلان الاخبار انشاء والزجاج
اجرى الصفة مجرى المعطوف وحمل علام الغيوب في قوله ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب
على الوصف وجعل صفة محمولة على المحل واباه غيره للزوم الفصل وتمسك بالاية لا ينتهض
لاحتمال ان يكون المرفوع فيها خبرا بعد خبر او بدلا او فاعل يقذف والاصل لا يثبت بالاحتمال
قوله ويبطل عملها الكف والتخفيف في تهيأ انها للدخول على القبيلين اي على الجملة الاسمية والفعلية
اما ابطال ما الكافة فلتحول لانها بينها وبين معمولها ولازالتها مشابهة هذه الاحرف
بالماضي في كونهن مفتوحات الاواخر وذلك في الكل وقد علمت من قالت الا ليتما هذا
الحمام بنصب الحمام واما ابطال التخفيف فلاستلزامه تغيرها عن وضعها ولازالته شبهها
بالماضي في فتح الاخر الا انه لا يلحق الا بما اخره النون كراهة اجتماع النونين بخلاف ليت
ولعل وقد تعمل المكسورة المخففة نحو ان زيدا الكريم وقرئ وان كلا لما ليوفينهم على الاعمال
وقوله كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على رواية النصب اقول وانا ارى المفتوحة المخففة
تعمل في ضمير شان مقدر وجوبا لكونها اصل الباب نظرا الى المشابهة خلافا لم يوجد عملها

في الظاهر فقدروه في ضمير شان مقدر واما المشبهة للدخول على القبيلين فلان اختصاصها
بالاسم لاجل العمل وقد بطل باحد عارضين فلا وجه للاختصاص قوله وكان ثدياه حقان
مصراع ثان والاول قوله ونحر مشرق اللون والضمير في ثدياه للنحر قوله والفعل الذي يدخل عليه
ان المخففة اه اقول وذلك لئلا تنحط عن الدرجة الاولى بالكلية ويراعى مقتضاها في الجملة
والكوفيون يعممون مستندا بقوله بالله ربك ان قتلت لمسلما والجواب مع شذوذه لضرورة قوله
واللام لازمة لخبرها اي لخبر ان المكسورة المخففة ذكر عاملة اذ كان زيد لكريما وقائما في ان ظننت
لقائما بمنزلة جزائه ووجه اللزوم ان يكون فارقة بينها وبين ان النافية وقيل لا تلزم عند العمل
لعدم اللبس لان النافية لا تعمل والحق هو اللزوم مطلقا اما عند عدم العمل فلدفع اللبس بالنافية
ويتبعها نقصان المخففة واما عند العمل فلجبر النقصان ولان تجري على سنن واحد في الحالين
قوله ولا بد لان المخففة من احد الحروف الاربعة اه يريد انها لا بد لها من احد الحروف الاربعة عند
دخولها على الفعل ليكون عوضا عما حذف منها وفارقا بينها وبين ان الناصبة لان الناصبة لا تجامع
هذه الاحرف كما لا يخفى وجهها على المتامل واما عند دخولها على الاسم فلا حاجة الى احد هذه
الاحرف لعدم الالتباس لان الناصبة من خواص الفعل قوله نحو علمت ان قد خرج تقدير ان يفعل
العلم ونحوه الى ان الفعل الذي يدخل على المفتوحة مثقلة او مخففة يجب مشاكلتها اياها
في معنى التحقيق كعلمت والعين بخلاف شرطها واخاف فانه لا يدخل الا على الناصبة التي هي
للرجاء والطمع ومثل ظننت وحسبت يدخل عليهما جميعا نحو ظننت ان يخرج وانك تخرج وان
ستخرج اما دخوله على الناصبة فظاهر واما دخوله على التي للتاكيد والتحقيق فبالنظر الى ان
الظن من مبادي الحكم كاليقين بل الاحكام اكثرها ظنيات بخلاف التمني والترجي وغيرهما قوله
الواو للجمع بين الشيئين في ثبوت المعنى لهما نحو جاءني زيد وعمرو او في انتفائه عنهما نحو ما جاءني

زيد وعمرو او في ثبوتهما بشيء واحد نحو زيد كاتب وشاعر او في انتفاء عنه نحو ما زيد بكاتب
ولا شاعر وبين الجملتين في الوقوع نحو قام زيد وقعد عمرو او في الانتفاء نحو ما قام زيد
وما قعد عمرو او فيهما جميعا نحو ما قام زيد وقعد عمرو اذا عطف على النفي دون المنفي
بلا ترتيب يعني انه لا اشعار فيه على الترتيب بل يصدق جاء زيد وعمرو بعكس الترتيب وبالمعية كما يصدق
بالترتيب ومصداقه اختصم بكر وخالد وشتان قعودك وقيامك وزيد وعمرو اخوك حيث لا يتصور
فيها الترتيب اذ لا يصدق الاختصام عن واحد ولا يجوز الاخبار بالمساواة عن واحد والترتيب
في قوم غير معقول وقوله عز وجل حاكيا عن المنكرين للبعث والحيوة بعد الموت وما هي الا
حيوتنا الدنيا نموت ونحيا اذ لو كانت للترتيب وهم من اهل اللسان عارفون باللغة
لقالوا نحيا ونموت وما عزي الى الشافعي من انه للترتيب حيث اشترط الترتيب في الوضوء وغسل
الاعضاء المعروفة افتراء عليه وهو رحمه الله والشافعي منه بريء لانه لم يأخذ الترتيب من الواو
بل اخذه من السنة وفعل الرسول وكذا ما روي عن ابي حنيفة ومالك قوله عم حين قالوا له
من الصفا ام من المروة يا رسول الله ابدأوا بما بدأ الله تعالى لا يدل على انه للترتيب بل المراد ان
تقديم الصفا على المروة لا يخلو عن حكمة ومصلحة فهو يدل على ان السعي ينبغي ان يبدأ من الصفا
بدون الالتفات الى الواو ولا ترتيب في كونهما من شعائر الله ولو كانت للترتيب لوجب ان يقع
في كونهما من شعائر الله لان مسبوق النظم هو كونهما منها لا الابتداء كما لا يخفى لم يجعل
للرجل منزلة بتقديم ذكر اباه يكون اولى بها من الجار كما لو قلت مررت بهما والمراد ليس منزلة
بالنسبة لحكم المرور والاشكال في تقديمه في الذكر على الجار عزا له وشرفه فانهم يقدمون الاشرف
والعادة ثم للترتيب اي للجمع مع الاشعار على الترتيب وقد تساقا ان للترتيب في مجرد الذكر نحو
توضأ رسول الله فغسل وجهه الى اخره وقول الشاعر ان من ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك

جده

جده ان قلت ان الفاء في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا الاية مستعمل في عكس
الترتيب لان مجيء البأس قبل الاهلاك وان ثم في قوله تعالى اني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا
ثم اهتدى مستعملة فيما لا يتصور فيه الترتيب ولا عكسه ولا المعية لان الاهتداء ليس الا الايمان والتوبة
والعمل الصالح فالجواب ان المراد ارادة الاهلاك لا نفس الاهلاك وهي سابقة على مجيء البأس وان كان نفس
الاهلاك متأخرا عنه اذ المراد بحكمه بان البأس قد جاءها بمعنى ارادة المعطوف ليس مجيء البأس بل هو الحكم
بمجيء البأس فانه ليس الا بعد الاهلاك وان المراد بقوله ثم اهتدى دوام الاهتداء وثباته فانه ليس
الايمان والتوبة والعمل الصالح بل هو امر قد ترتب عليها وقد لا يترتب او المراد به سلوك سبل الاستقامة
ذي الوقائع ومكاره الامور فانه ليس بالايمان والتوبة والعمل الصالح بل هو امر لا يوجد الا في بعض
اخص الخواص كنبينا عم كما قال شيبتني سورة هود حيث امر فيها بالاستقامة بقوله تعالى
فاستقم كما امرت فالاية على هذا التوجيه فالحة لرجاء المذنبين غفران ذنوبهم لانه لا يخشى في مائة
الف منهم واحد على الاستقامة قوله وفي ثم تراخ اشارة الى الفرق بينهما بعد اشتراكهما في افادة
الجمع مع الترتيب والفرق بينهما ان الفاء توجب وجود الثاني بعد الاول بدون مهلة وتراخ لكونهما غيره
فتين يختلفان بحسب الاختلاف الافعال والاحكام حكم من فعل وحكم يكون نصف اليوم بل ثلثه
بالنسبة اليه مهلة وتراخيا ومن اخر لا يكون مدة اربعين يوما مع لياليها بالنسبة اليه مهلة
تراخيا بل تعد فورا كقوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام
لحما فان بين كل ايجاد من اربعين يوما مع لياليها لكن لما كانت هذه الايجادات امورا متباينة
تستم بداعة وغرابة ومبادئ لخلق الانسان الذي هو اغرب شيء وابدع منها وتجمع
دقائق صنع الله تعالى تعد في تلك المدة مهلة قوله وحتى بمعنى الغاية يعني ان المعطوف بها
يجب ان يكون اخر جزء من المعطوف عليه اما ذاتا وانه نحو قدم الحجاج حتى المشاة او اعلاه نحو مات

المهلة وعدم المهلة

الكل حتى الانبياء لتفيد قوة للمعطوف او ضعفا له وآخر جزء من الشيء غاية له فهي بمعنى
الغاية اعلم ان حتى للترتيب كالفاء وثم الا ان الترتيب فيها ذهني سواء وجد في الخارج ترتيب او لم يوجد
بخلاف الفاء وثم فانه فيهما ذهني وخارجي والترتيب الذهني هو ان يعتبر الذهن تعلق الحكم بالمعطوف
عليه اولا ثم بالمعطوف ثانيا سواء كان في الخارج كذلك او لم يكن في مات الكل حتى الانبياء
ومات كل اب حتى ادم يعتبر الذهن تعلق الموت بالخارج من غير الانبياء وبالاب غير آدم
ثم بالانبياء وبآدم ثانيا مع ان الامر في الواقع ليس كذلك وان فيها معنى التدريج كما يظهر
عند القائل في قول ابي الراوندي وكنت فتى من جند ابليس فارتقى بي الحال حتى صار ابليس
من جندي فان من كان من جند ابليس لا يكون ابليس من جنده الا بالتدريج والترقي في الكفر
والغواية والاغواء يوما فيوما او وهو واو واما لاحد الشيئين او الاشياء اي لتعليق الحكم
باحد الشيئين اذا كان المعطوف واحدا او باحد الاشياء اذا كان فوق الواحد وتقعان
في الخبر والامر والاستفهام نحو قام زيد او عمرو واما زيد واما عمرو واضرب راسه او ظهره واما
راسه واما ظهره وارايت عبد الله او اخاه او اما عبد الله واما اخاه ووقوعهما في الخبر
اما للشك من المتكلم او تشكيك السامع وفي الامر للتخيير نحو خذ اما درهما واما دينارا او
الاباحة نحو تعلم الفقه او النحو والفرق بينهما ان المامور لو اخذ الدرهم والدينار جميعا
لم يحصل الامتثال بخلاف الاباحة فالمامور اذا تعلم الفقه والنحو جميعا كان ممتثلا كما
اذا تعلم احدهما فقط فان قيل اي الاحد الامور في الاباحة قلنا مفهوم منها فيها ايضا احد
الامور وعدم الحجر عن الآخر ماخوذ من خارج لا منهما تامل وقد يستعمل او بمعنى الواو كقوله تعالى
ولا تطع منهم آثما او كفورا اي آثما وكفورا وكقول الشاعر نرى نحسا او سعدا او بخسا
اي نحسا وسعدا وبخسا وابو علي لم يعد اما من الحروف العاطفة محتجا بانها تقع قبل

المعطوف

المعطوف عليه وبدخول العاطف عليها والجواب انها واقعة قبل المعطوف عليه موطئة لا
عاطفة وان العاطف الداخل على اما وتعطف اما على اما تعطف ما بعدها على ما قبلها
واجتماعهما لغرض واحد حتى يستلزم الاجتماع والفرق بين او واما ان اما يلي منها
تقدم اما بخلاف او وام نحوهما اي في تعليق الحكم باحد الامرين غير انها لا تقع الا
في الاستفهام متصلة بخلافهما فانهما لا اختصاص لهما به بل تقعان في الخبر والامر كما
تقدم وهي اي المتصلة هي التي تقع بعد همزة الاستفهام يليها احد المستويين والآخر الهمزة
نحو ازيد عندك ام عمرو وبعضهم لا يشترطون التوافق فيما يلي ام وتقع في الخبر منقطعة نحو انه زيد
عندك ام عندك عمرو اي بل اعندك عمرو وانها لابل ام شاة اي بل اهي شاة وانما سميت منقطعة
لانها بمعنى بل والهمزة كما اشرنا اليه وبل للاضراب عن الاول والاعراض عنه فما بعدها منقطع
عما قبلها كما هو مقتضى الاضراب وبيان انها بمعنى بل والهمزة انك استفهمت اولا عن حصول
زيد عند المخاطب ثم ظهر لك ان لا حصول له عند المخاطب وجوزت ان يكون الحاصل عنده عمرو فقلت
ام عندك عمرو على معنى بل اعندك عمرو وكذا رايت جثة من بعيد واعتقدت انها ابل فقلت
على حسب اعتقادك انها ابل ثم تبين لك انها ليست بابل وظننت كونها شاة وجوزت عدم كونها شاة
تجويزا مرجوحا فقلت ام شاة على معنى بل اهي شاة بخلاف المتصلة فان ما بعدها كما قبلها وما قبلها
كما بعدها في المشكوكية والاحتمال اذا قلت ازيد عندك ام عمرو كان المعنى ايهما عندك فلهذا
سميت متصلة هذا مع ان الاتصال اللفظي ايضا فيها حاصل لانك اذا قلت ايهما عبرت عنهما بلفظها
بخلاف المنقطعة فان التعبير بكل الوجه فيها غير ممكن كما لا يخفى ثم ان السؤال بالمتصلة عن التعيين
فلذا كان الجواب بالتعيين دون نعم او لا لان الاول غير مفيد والثاني خلاف الواقع لان حصول
احدهما عند المخاطب معلوم السائل ومقطوع الا ان يقصد تخطئة المستفهم و لا للنفي ما وجب

للاول اى عن الثاني نحو جاءني زيد لا عمرو فان لا نفي المجيء الثابت لزيد عن عمرو ورد على ان عمرا

لم يجئ قوله وبل للاضراب عن الاول منفيا كان او موجبا اى للاعراض عن الاول وسكوت بالنفيه

والايجاب في كونه مضربا عنه ثم الاضراب على راى الجمهور جعل الاول في حكم المسكوت عنه حتى

اذا قيل جاءني زيد بل عمرو كان معناه بل جاءني عمرو وزيد في حكم المسكوت عنه لا يعلم بهذا

الكلام مجيئه وكذا اذا قيل ما جاءني بكر بل خالد كان معناه بل ما جاءني خالد وبكر في حكم

المسكوت عنه لا يعلم بهذا الكلام مجيئه ولا عدم مجيئه وعلى راى المبرد صرف حكم الاول

عنه الى الثاني واثبات ضد حكمه له اى ضد حكم الاول للاول حتى اذا قيل جاءني زيد بل عمرو

وكان معناه على رايه بل جاء عمرو وما جاء زيد واذا قيل ما جاءني بكر بل خالد كان

معناه بل ما جاء خالد وجاء بكر واذا اريد بل جاء خالد فلا اضراب الا بحسب اللفظ ومنه

ما يستعمل في مقام الترقي نحو زيد يعطي درهما بل دينارا اذ ليس الاضراب فيه الا بحسب اللفظ قوله

ولكن للاستدراك وهو رفع توهم ناشئ من كلام سابق على لكن فلهذا يجب توسطها

بين المتغايرين نفيا واثباتا معنى سواء وجد هناك تغاير بحسب اللفظ او لم يوجد لان

رفع التوهم من الايجاب بسلب ورفع التوهم من السلب بالايجاب قوله وهي في عطف الجملة نظيره

بل اى في مجيئها بعد النفي والايجاب جميعا نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو

وقد جاء وجاءني زيد لكن عمرو غائب وفارقني زيد لكن عمرو حاضر وفي دفع التوهم الناشئ عن كلام

سابق فان بل فيها معنى الاستدراك مع زيادة الاضراب بخلاف لكن فانها لمجرد الاستدراك

قوله وفي عطف المفردات نقيضة لا لانها اذا عطف بها مفرد على مفرد كانت للاستدراك

بعد النفي خاصة والاستدراك بعد النفي ايجاب نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فتوجب لكن للثاني

ما نفي عن الاول فهي نقيضة لا لانها تنفي عن الثاني ما وجب للاول قوله حروف النفي ما لنفي الحال

او النفي

اى لنفي الفعل في زمان الحال وفي الاضافة نوع مساهلة ولنفي الفعل في الزمان الماضي القريب

الى الحال يعني على ان قوله القريب صفة الماضي بحسب اللفظ وفي الحقيقة صفة الفعل المنفي في الماضي

قال سيبويه ما لنفي قد فعل يعني ان قد للتقريب من الحال فكذا نفيها قوله وان نظيرتها في نفي الحال

اى نظيرة ما في النفي المعنوي فقط ولا يجوز اعمالها عمل ليس لعدم السماع واجازه المبرد بحرد

القياس واللغة لا مدخل للقياس فيها ولانها لا تعمل عمل ليس حتى تدخل على الجملتين الفعلية والاسمية

لان المقتضي للاختصاص باحد القبيلين هو العمل ولا عمل فلا اختصاص قوله ولا لنفي المستقبل

اى لنفي سيفعل او يفعل غدا او لنفي الماضي بشرط التكرير اى بشرط ان يتكرر النافي والمنفي

كقوله تعالى فلا صدق ولا صلى اما تكرر النافي فظاهر واما تكرر المنفي فغير ظاهر اللهم ان يراد

بالتكرير تعدد النافي والمنفي مع انه يجوز ان يراد بالتكرير النافي فقط ويؤخذ تعدد المنفي

من طريق الالتزام وقد لا يكرر كقوله اى امر شيء لا فعله والنفي الامر وهي النهي نحو لا تفعل

والنفي الدعاء نحو لا رعاك الله اعلم ان الدعاء اذا كان قبل النفي دعاء كان نفيه دعاء عليه

كالمثال المذكور واذا كان دعاء عليه كان نفيه دعاء له نحو لا شلت يداك قوله ولنفي العام النفي للحكم عن

الجنس على سبيل العموم والاستغراق نحو لا رجل في الدار ولا امراة اى لا وجود لهذين الجنسين

من اولها الى آخرها في الدار ولنفي غير العام اى لنفي الحكم عن فرد من الافراد بدون العموم والاستغراق

نحو لا رجل فيها ولا امراة اى ليس فيها فرد واحد من افراد هذين الجنسين ويجوز ان يكون فيها

فردان فصاعدا ولهذا يجوز لا رجل فيها بل رجلان بخلاف لا رجل في الدار اذ لا يجوز

لا رجل في الدار بل رجلان قال ابن الحاجب وصاحب تمثيله هو الغير العام غير مستغرق لكونه

نصا في الاستغراق مثل لا رجل في الدار والظاهر ان النصب ينفى بها نفيا عاما في قولك

لا رجل في الدار ولا امراة وغير عام في قولك لا زيد في الدار ولا عمرو فيقل مختلطا وفيه نظر لان نقيضه

في الاستغراق والعموم ممنوعة لم لا يجوز ان يساق هذا الكلام لنفي فرد من الافراد بدون
القصد الى العموم والاستغراق بيان ذلك ان مثل رجل ينطوي على معنى الجنس والفردية ف
يجوز ان يساق لنفي الجنس ويكون لنفي العام وان يساق لنفي الفردية ويكون لنفي غير العام
مع ان النقل مختلطا على خلاف التصنيف في غاية الاستبعاد قوله ولم ولما لنفي المضارع وقلب
معناه الى الماضي تقلب معنى المضارع الى الماضي ونفيه قوله وفي لما توقع وانتظار كانه قيل هل من
فرق بينهما فقال وفي لما توقع وانتظار اي المنفي بها فعل يتوقع وقوعه ويترقب الى حين التكلم فاذا
قيل لما يركب كان عدم ركوبه مستمرا الى حين التكلم وركوبه متوقعا مترقبا الى هذا الحين بخلاف
لم يركب زيد فانه يجوز ان لا استمرار النفي ويقع الركوب قبل زمان التكلم هذا هو المراد بقولهم
ان لم يفعل نفي فعل ولما يفعل نفي قد فعل وفرق آخر هو انه يجوز ان يسكت على لما نحو ندم زيد ولما
اي ولما ينفعه الندم كما يجوز ان يسكت على قد وكان قد وذلك لان اصل لما لم ضمت اليها ما
ليزداد بها معنى التوقع والانتظار وليكون كالعوض عن الفعل اذا حذف بخلاف لم فانها لا
يجوز السكوت عليها الا في الشعر كقوله يوم الاعداة ان وصلت وان لم اي وان لم تصل قوله
ولن نظير لا في نفي المستقبل قيد بقوله في نفي المستقبل لانها ليست بنظيره لها في التاكيد و
النصب اذ لا تاكيد في لا ولا عمل لها قوله ولكن على التاكيد استدراك ورفع للتوهم الناشي من قوله
نظيره لا في نفي المستقبل فانه توهم بعدم الفرق بينهما في هذا الحكم فان اردت نفي المستقبل بدون
التاكيد قلت لا ابرح غدا واذا اردت نفيه مع التاكيد والتشديد قلت لن ابرح
اليوم مكاني وقيل لنفي المستقبل على التاكيد وعدم القول بالرؤية يوم القيمة بناء على
هذا ويبطل التأبيد في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي قال الخليل اصلها لا ان فخففت
ورد بعدم جواز لا ان يقوم زيد ويجوز زيدا لن اضرب وبان الاصل في الحروف هو الافراد

والعدول

والعدول الى التركيب بلا ضرورة مرور في الضعف وقال الفراء نونها مبدلة من الف لا ورد هذا
ايضا بان الاصل في الحروف عدم الابدال ولا داعي له وبجواز زيدا لن اضرب بتقديم المفعول
وزيدا لا اضرب لنفي مفعوله في كلامهم وقال سيبويه وهو حرف براسه وهذا صحيح
عن وجود التشويش جار على القياس قوله حروف التنبيه ها الا فائدتها ايقاظ
المخاطب عن الغفلة واجلاء ذهنه عن التشاغل ليصغي الى كلام المتكلم ولا يبقى
مقصوده عنده قوله واكثر دخولها على اسماء الاشارة والضماير هذا هو السبب
لافرادها بالذكر عن اخواتها ولا حجة لتلك الكثرة غير الاستقراء والتتبع وقد تدخل
على غيرها نحو ان عمرا بالباب قال النابغة ها ان تا عذرة الا تكن نفعت فان صاحبها
قد تاه في البلد قوله واما والا ولكثرة امالي كلامهم يستخفون فتارة يحذف الف
كقوله مجرسي ابن كليب ام وسلمى وزينب ورعي ونفسيه وفرسي واذنبت لا ابرح
الحرف فاثر الباقي وهو تنظر اليه واخرى بابدال الهاء عن همزته فان الهاء اخف من الهمزة لانه
اخرج منها والمخرج من حروف الحلق اخف نحو هما والله وهم والله وبابدال العين عنها
ايضا لان العين اخرج منها نحو عما والله وعما والله قوله حروف النداء ويا اياه النداء
طلب اقبال المنادي بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا هذا هو الاصل ويساق
لاغراض اخر لا يسع ذكرها المقام قوله ايا هيا للبعيد اي لنداء البعيد حقيقة كبعيد
المسافة او حكما كالنائم والساهي والسر في اختصاص هؤلاء بنداء البعيد هو ان فيها
زيادة صوت ليس في الهمزة واي ونداء البعيد يحتاج اليها قوله واي والهمزة للقريب
اي لنداء القريب حقيقة كقريب المسافة او حكما كبعيد المسافة المخطور بالبال دائما كقوله
اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان لما دام خطور هؤلاء السكان

بقلبه صار والانس في قلبه فناداهم بالهمزة وهم المراحل عنه واذا نودي القريب بغيرها
فذلك عرض المنادي على اقبال المنادى ويستغفل لامر يناديه له وقوله الداعي يا رب حضهم
من نفسه واستبعاد لدعائه عن مظان القبول لافراطه في التفريط في جنب الله واظهار
الرغبة في الاستجابة بالجوار والتضرع بمعنى ان البعيد ليس الا بالنسبة الى الاجابة وبقي
كيف وهو اقرب اليه من حبل الوريد هذا وان بعضهم على ان يا اعم الحروف وايا وهيا للبعيد
واي والهمزة للقريب لا حاجة الى التوجيه في يارب ثم يحتاج اليه في ايارب قوله وا
وهو المتفجع عليه بيا او وا ان قيل لم ذكر حرف الندبة في بحث حروف النداء قلنا لان له مشابهة
بها في افادة الاختصاص كما ان المنادى مخصوص من بين قوم بالنداء كذلك المندوب مخصوص
من بين قومه بالندبة فلذا يذكرون المندوب في بحث المنادى قوله حروف التصديق نعم
لتصديق الكلام المثبت والمنفي في الخبر والاستفهام اي لتقريرهما على حالهما كقولك لمن قال قام
زيد او لم يقم او اقام زيد او لم يقم زيد نعم اي ان الامر كما اخبرت والحال كما سألت
وكنانة تكسر عينها وتقول نعم وقرأ عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما قالوا نعم
وعن نضر بن شميل نحم بالحاء لغة ناس من العرب وبلى تختص بالنفي خبرا او استفهاما اي
تقع تصديقا للنفي على سبيل الايجاب ولا تقع تصديقا للمثبت فان قيل لمن قال لم يقم زيد
والم يقم زيد بلى كان المعنى بل قد قام لذا قيل قائل بلى في جواب الست بربكم من الارواح الطاهرة
على ظهر آدم يصح جرائهم مؤمنين لانه في قوة بلى انت ربنا على ما يستوجبه القانون المتقدم
وقائل نعم منهم كافر لانه في قوة لست ربنا لان نعم يقع تصديقا لما سبقها على حاله من
الايجاب والسلب اللهم الا ان يحمل على العرف اذا قيل لك اليس لي عليك كذا درهما فعلت نعم حمل
القاضي كلامك هذا على الاقرار والزمك اداء المقربه ترجيحا للعرف على اللغة فهو كبلى نظرا الى العرف

فالمعنى

فالمعنى نعم لك علي كذا درهما ونعم انت ربنا واذا تلخص هذا فاعلم ان لقائل ان يقول اذا
كانت بلى ايجابا لا بعد النفي فلا يكون تصديقا لما سبقها بل تكذيبا فما وجه ادراجها في
حرف التصديق وتسميتها حرف تصديق وغاية ما امكن في التوجيه حمل الادراج والتسمية
على التغليب قوله اجل وجير بالجر نفيا واثباتا اي تقعان تصديقا للاستفهام بل يختصان
بالخبر وتقعان تصديقا له على حاله وقد يفتح راء جير وقد يجمع بينهما كقوله وحلق على الفرد وسم
اول شراب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره واي مختصة بالقسم وتقع تصديقا لما سبقها
على حاله والاختصاص بالقسم ماخوذ من كلام صاحب المفصل والوجه له من جهة العقل اذ قال لك المخبر هل
كان كذا قلت اي والله واي لله بفتح الياء وحذف واو القسم واي الله بالتقاء الساكنين واي الله
بحذف الياء لالتقاء الساكنين كما هو القياس ومن حروف التصديق ان بمعنى نعم كقول ابن الزبير
لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم وراكبها وان في قوله تعالى ان هذان
لساحران بمعنى نعم على احد التوجيهات قوله حروف الاستثناء الا وحاشا وخلا وعدا كون الا حرف
استثناء امر مقطوع وكون حاشا حرف استثناء لغة معروفة وكون عدا وخلا حرفي استثناء
خلاف المتعارف قوله حرف الخطاب الكاف والتاء في ذلك وانت كون الكاف في ذلك حرف خطاب
امر مكشوف لا ستر فيه لان ذا اسم اشارة يتم جزءا من الكلام بدون انضمام الكاف فهي
حرف يزاد في بعض الاطلاقات ليتبين به ان المعني بالخطاب من هو وكون التاء في انت حرف
خطاب بناء على ان الضمير في الكل ان وحده والتاء حرف لحقه لبيان احوال الخطاب ومؤيده تجرده
عن التاء في المتكلم وحده كانا مع انه لا مانع اعتبار المجموع ضميرا او يكون الكاف في اياك حرف خطاب
امر مختلف فيه واما الكاف في هاك بمعنى خذ والنجاك بمعنى اسرع ورويدك بمعنى ابصر فحرف
بالاتفاق والا يلزم اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد في غير افعال القلوب وهو باطل قطعا

فلا لاحقة بهولاء حروف التنبيه قوله ويلحقهما التثنية والجمع والتذكير والتانيث كما تلحق الضماير

قال ويلحقهما التثنية ولم يقولوا تشيان وتجمان لئلا يتوهم انهما تثنيان وتجمعان على

قدستم ومسلمين ومسلمين قوله حروف الصلة اى الصلة اذ فيما ان رايت زيدا اه اراد

بحروف الصلة حروف الزيادة سميت بذلك لان المتكلم يصل بها الى غرض التاكيد واستقامة الوزن

والقافية كثيرا نحو وغيرها اعلم ان ان تزاد بعد ما النافية كثيرا نحو ما ان رايت زيدا و

الاصل ما رايت زيدا فزيدت ان للتاكيد والفراء على انهما حرفا نفي تزادفا ترادف حرفي

التاكيد فان زيد القايم وبعد ما المصدرية قليلا نحو اجلس ما ان اجلس القاضي او وقت دوام

جلوس القاضي وان تزاد بعد لما نحو لما ان جاء البشير اى لما جاء وقبل لو وبعد القسم كثيرا والله ان

لو قمت قمت او والله لو قمت وقلت في شرا ان لو استقاموا وان اقم وحكم وان ما تزاد

في اخر حيث وجوبا اذا اريد به المجازاة والتعليق باعتبار عموم المكان لتكف عن الاضافة

لانها تعمل الجزم وليتاكد بها عمومه وكذا تزاد وجوبا في اخرها في مهما على تقدير ان يكون

مركبا من ما وما لتدل على اطلاع معنى الشرط عنه وعلى كنايته معنى المجازاة وتزاد جوازا

في اخر اين لتاكيد العموم كقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وتزاد بعد الباء الجارة كقوله تعالى

فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كانت استفهامية على ما زعم البعض لقيل فيه رحمة من الله

كقولهم الام وعلام وبعد عن الجارة كقوله تعالى عما قليل اى عن قليل وبين المضاف والمضاف

اليه كقوله تعالى ايما الاجلين قضيت اى الاجلين وان لا تزاد بعد ان المصدرية كقوله تعالى

لئلا يعلم اهل الكتاب وما منعك ان لا تسجد وزيدت قبل اقسم كقوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة

الاية على ان ينفصم بيوم القيمة تعظيما لشانه وتفخيما لهوله وتنبيها على انه امر مقطوع وقيل

نفي الكلام الكفار من انكار البعث واقسم مقطوع عنها والمعنى ليس الامر على ما زعموا اقسم بيوم القيمة

وقيل

وقيل نفي القسم على معنى لا اعظم بيوم القيمة كما هو قصه وان من تزاد بعد النفي خاصة على

راي سيبويه كقوله تعالى ما جاءنا من بشير وكقوله تعالى هل من مزيد والاخفش يجعلها مستندا

بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم اى ذنوبكم والتبعيض يعارضه ان الله يغفر الذنوب جميعا و

الجواب منع المعارضة بان المخاطب بقوله يغفر لكم من ذنوبكم امة نوح والمراد بالذنوب في

قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا ذنوب امة محمد فلا مناقضة بين غفران البعض

دون الكل وبين غفران الكل او بان الاستغراق في قوله يغفر الذنوب جميعا عرفي اى يغفر

جميع الصغاير فلا مناقضة بين غفران جميع الصغاير وعدم غفران بعض الكباير او بان

المعنى انه يغفر جميع الذنوب من الصغاير والكباير ان تاب اصحابها وان الباء تزاد وقياسا

في مثل ما زيد بقايم لتاكيد النفي وقالوا بحسبك زيد وقال الله تعالى وكفى بالله شهيدا

والمعنى حسبك زيد وكفى الله شهيدا او زيادتها في المنصوب كقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم اذا

اريد بالايدي والانفس وقد ضها في المرفوع وهي فاعل كفى قياسي تقول كفى زيد وكفى بزيد و

كفاني هذا الامر والدليل على زيادة هولاء الحروف في المواضع المخصوصة عدم اخلال المعنى

بطرحها واختلاله بعدم زيادتها قوله حرفا التفسير اى نحو رقي اى صعد وان في ناديته ان

قم اى تفسير لمفهوم اللفظ وان يحول النداء واى في قوله وترمينني بالطرف اى انت مذنب

تفسير لكون ترميني بالطرف ذنبا قوله ولا يجي الا بعد فعل في معنى القول كالنداء والكتابة والامر

والنهي والكتابة ولا تقع تفسيرا لصريح القول وما اخذ المقر بمجرد ان مستوى بقال المرتد ان اقعد

وكتب اليه اذ ارجع وقال الله تعالى وانطلق الملا منهم ان امشوا يعني انهم لما سمعوا الكلام الى

طار في شان محمد صلى الله عليه وسلم وعلموا انه براعى غبطة ولا يشاركه فيما قصدوا في شانه عليه السلام

من الانداد بل يفضل عليهم من جدة ذهبوا عن مجلسه متوريين بالغيظ والغضب قائلا بعضهم

لبعض أي أشق؛ قوله الحرفان المصدريان أن في قوله أن لم يذكر أن المشددة لهما أثر غير ذلك كالتأكيد
ولاختصاصها بالجملة الاسمية بخلاف هاتين فإنهما تختصان بالجملة الفعلية والمصدر
جزء مدلول الفعل فهي كالشيء المتعلق عن موضعه بالنسبة إليهما وإنما فسر عارجت ترجمها
لعدم استقامة أن يكون موصولة أو موصوفة أو غيرهما كما لا يخفى على من له أدنى تأمل وقد حمل
عليه قوله تعالى والسماء وما بناها أي وبنائها بناء على أن أصلها أن تستعمل في غير من يعلم
وهو أعلم من يعلم ويحذر أن يكون موصولة بناء على اجتماع بكلمة تعالى عن العقول والأوهام
وهم يطلقونه فيما يدرك قوله حروف التحضيض لولا ولوما وهلا وألا وقيل إن الهاء في
هلا بدل من الهمزة وهو ليس ببعيد لأن خبط الشر يقدر الوسع واجب اعلم أن التحضيض هو
الترغيب والتحريض باعتبار المضارع لأنها للتحضيض فيه وأما في الماضي فهي للتوبيخ على الترك كما سيجيء
وقد تسمى حروف التنديم وذلك باعتبار الماضي لأن التنديم هو التوبيخ من الندم قوله تدخل على الماضي
والمستقبل وذلك لأن بعضها على أن تفيد التوبيخ على الترك في الماضي تقول هلا قمت وغرضك
أن تلوم على استبطائك في القيام وتقاعدك عنه أي كان عليك أن تتصف بالقيام في الماضي
لم خليت الواجب وضيعت وقته وتفيد الحث والترغيب على الفعل في المستقبل كما تقول هلا
تقرأ القرآن وغرضك أن تحث على قراءته وتأمره بالقرآن أي اقرأ القرآن وهذان الحرفان
لا ينفكان إلا عن الفعل فهي من دواخل الفعل فإذا وجد بعدها اسم مرفوع أو منصوب
فعلى إضمار رافع أو ناصب كقولك لمن ضرب القوم لولا زيدا أي لولا ضربت قال سيبويه
وتقول لولا خيرا من ذلك أي لولا تفعل ويرفع على معنى هلا كان منك خير من ذلك على معنى
هلا وجد منك خير من ذلك ولهذا وجب النصب ههنا في باب ما أضمر عامله وقال لولا زيد
أضربه ولم يجز الرفع على الابتداء قوله ولولا ولوما يكونان أيضا لامتناع الشيء لوجود غيره

كما يكونان

كما يكونان للتحضيض والتوبيخ يكونان لامتناع الشيء أي لامتناع الثاني لوجود غيره أي لوجود
الأول فيختصان أي بالاسم فرقا بينهما نحو لولا علي لهلك عمر فإنه هلاك عمر لوجود علي قيل
في سبب ورود هذا الكلام أن عمر رضي الله عنه أمره النبي عم برجم الحامل من الزنا فذهب بها
ليرجمها وهي حامل فلقيه علي رضي الله عنه فمنعه عن الرجم قبل وضع الحمل فقال إذا كانت الأم
قد أذنبت فما ذنب الجنين فأخر عمر رضي الله رجمها وأتى إلى النبي عم مستفسرا قائلا أترجم
وهي حامل أم بعد وضع الحمل فقال عم بعد الوضع فقال عمر رض لولا علي لهلك عمر رض أي لأثم
بالرجم وقيل إن سائلا أتى إلى باب النبي عم فقال النبي عم لعمر يا عمر اقطع لسانه على معنى
أحسن إليه فذهب ليقطع لسانه بالسكين فلقيه علي رضي الله عنه فقال لم تقطع
لسانه فقال عمر رض أمرني بذلك النبي عم فقال علي رض أحسن إليه أن الإحسان يقطع
فم اللسان فترك القطع وذهب إلى النبي عم مستفسرا قائلا أي شيء تعني بالقطع يا رسول
الله قال أريد الإحسان فقال عمر رض لولا علي لهلك عمر وقيل أتى آت إلى حضرة عمر رض فقال
يا أمير المؤمنين أحب الفتنة وأكره الحق اليقيني وأهرب من رحمة الله تعالى فسل سيف
رضي الله عنه ليضرب عنقه فقال علي رضي الله عنه يا أمير المؤمنين وهو يقول الحق يحب الأولاد
وهي فتنة قال الله تعالى إنما أموالكم وأولادكم فتنة لكم ويكره الموت وهو حق اليقين قال الله
اعبد ربك حتى يأتيك اليقين ويهرب من المطر وهو الرحمة فقال رض لولا علي لهلك عمر
قوله حرف التقريب قد تقرب الماضي من الحال أي الواقع في الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة أي قلت
القيام للصلوة في الماضي حتى تقرب قد إلى الحال قلت معنى قد قامت الصلوة قد قرب وقت
الصلوة المفروضة إلى الحال ولا شك أن القرب قد ثبت في الماضي فقد قرب قد إلى الحال أي حين
الشروع ومنعت عن الانقضاء وأما الشروع فقد وقع في الوقت تأمل عن استبعاد قوله

وتقلله في المستقبل اي تدل على قلة الفعل الواقع في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق اي
ان الكذاب قليل الصدق وقيل توجبها في المضارع التحقيق كقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين
اي ان الله يعلم المعوقين اذ لا وجه لتقليل علم الله وبعضهم تكلف وقال متعلق
التقليل متعلق العلم لا نفسه والمعنى احوال المعوقين اقل معلومات الله تعالى
وفيها توقع وانتظار اي في كلمة قد عند دخولها على الماضي توقع وانتظار اي لا تدخل الا
على خبر يتوقعه السامع وترقبه لا يقال قد ركب الامير الا لمن ينتظر ركوبه ولا قامت الصلوة
الا لجماعة ينتظرون هذا الخبر والفصل بينه وبين الفعل بالقسم نحو والله امنت وطرح
الفعل بعده كما تنزل برحالها وكان قد واستعمالها في كل اسهم قوله حروف الاستقبال سوف
والسين لمجرد التاكيد ولن وان كلها تشترك في تخصيص المشترك بين الحال والاستقبال
بالاستقبال وان ولن من بينها بنصب المضارع وقد يؤتى بالسين لمجرد التاكيد كقوله تعالى
سنكتب ما قالوا وكقول الشاعر ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا فان كتابة ما قالوا وتطلب
التقرب بالبعد والفراق امران حاليان واللام في قوله السين للعهد لان المراد به السين
المعهود لا مطلق السين ولم يقل السوف لانه صورة الحرف وان كان اسما يراد به
اللفظ ولانه لا يفتقر فيه الى لام العهد لعدم الاشتراك فيه بخلاف السين فانه
مشترك بين السين الاستقبال وسين الكسكسة والفرق بينهما انه ان تخفيف الحال
وبتكثير الحرف على تراخي الفعل وبعده عنها وفي سوف لغات لم يفصلها لاشتهارها
بينهم قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل قال سيبويه ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا الهمزة
قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام وقد يستعمل بمعناها كقوله اهل رأونا بسفح القاع
ذي الاكم وقد يستعمل مجردة عن معنى الاستفهام كقوله تعالى هل اتى على الانسان اي اتى

قوله

قوله والهمزة اعم تصرفا منه لا تقع منها ان باسم المتصلة وقد تقع قبل الواو نحو ومن
كان وقبل الفاء نحو افمن كان وقبل ثم نحو اثم اذا ما وقع وقبل اذا نحو اذا كنا عظاما
نخرة وتقول ازيدا ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك ولا يجوز ان يوقع هل في هذه المواضع
ووجه ذلك ان هل يطلب التصديق والسؤال بام المتصلة عن التعيين بعد حصول التصديق
وفي ازيدا ضربت عن متعلق الضرب اي لطلب تصور المفعول يدل عليه تقديمه على الفعل وايلاؤه
حرف الاستفهام وهل على طلب التصديق وصدور الضرب عن المخاطب ووقوعه على زيد ما متقطع
السائل فالتصديق بما هو والمطلوب تصور المفعول وتعينه واما عدم جواز هل
تضرب زيدا وهو اخوك فلان هل لتخصيص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف
فلا يصح استعمالها لانكار الفعل الواقع في الحال لا للاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل
كذا وجه السكاكي وبهذا ظهر بطلان التوجيه بان هل للاستقبال والفعل المستقبل لا تقيد
بالحال قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وقال الشاعر ساغسل عني العار بالسيف
جالبا واما نحو ومن كان وافمن كان واثم فلان هل بمعنى قد في الاصل وقد من خواص الفعل
فاذا رأت الفعل في حيزها لم ترض بمعانقة الخاطر وحنت الى الالف المألوف وهو معانقة
الفعل معانقة العاشق بالمعشوق بخلاف ما اذا لم تره ذهلت عنه وتسلت عنه والمرفوع
في هل زيد خرج فعل يفسره الظاهر اي هل خرج زيد خرج مع انه يمكن ان يوجه باخره قوله ويحذف
عند الدلالة نحو زيد عندك ام عمرو اي ازيد عندك ام عمرو والدليل عليه ام المتصلة لانها لا تستعمل
الا مع الهمزة فاذا وجدت منفردة عن الهمزة قدرت قوله ولكن الاستفهام صدر الكلام بمعنى لا يجوز
تقديم شيء مما في حيزه عليه لا يقال ضربت ازيدا ولا زيدا اهل ضربت وذلك لكونه مغيرا جاعلا
المقطوع مشكوكا والمغير له صدر الكلام قوله حرف الشرط ان للاستقبال وان دخل على الماضي

قوله وان دخل على الماضي لدفع ان يتوهم انها كالمستقبل اذا لم تدخل على الماضي كقولنا تبني بداية

ولو كان حالًا والمعنى انها كالمستقبل مستويًا دخولها على المضارع والماضي وكونها كالمستقبل

تخصيصها المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال نحو ان تضرب اضرب وان يقع منك

ضرب في المستقبل يقع مني ونقلها الماضي من معنى المضي الى معنى الاستقبال نحو ان ضربت

ضربت والمعنى ايضًا ان وقع منك يقع مني قوله ولو للمضي وان دخل على المستقبل قوله وان دخل

ايضا الدفع ان يتوهم انها للمضي اذا لم تدخل على المستقبل وكونها للمضي في المضارع ظاهر

واما في الماضي فلا تظهر بل هو تحصيل الحاصل في الظاهر والحاصل ان ان لتعليق حصول الجزاء

بحصول الشرط في المستقبل ولو لتعليق حصول الجزاء بحصول الشرط في الماضي على سبيل الفرض

مع القطع بانتفاء الشرط نحو لو ضربت ضربت اي لو وقع منك ضرب في الماضي لوقوع مني لكن

لعدم وقوعه منك لم يقع مني معللا بالانتفاء منك فكان هذا هو المراد لكونها للمضي فلا يلزم

تحصيل الحاصل وزعم الفراء انها مستعمل في الاستقبال كان وقيل في قوله تعالى لو كان فيهما

آلهة الا الله لفسدتا اي ليستدل بالانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط بدون ملاحظة

الزمان الماضي اي تعدد الآلهة لزم فسادهما والافساد فلا تعدد قوله ويجيء فعلا الشرط

والجزاء اعلم اولًا ان الشرط لا يكون الا فعلا والجزاء يكون فعلا وقد لا يكون على تقدير

كونه فعلًا لا يخلو اما ان تكون مضارعًا او ماضيًا وغيرها فيهما باعتبار الماضي

والمضارع اربعة اقسام لانهما اما ماضيان او مضارعان او الاول ماضٍ والثاني

مضارع او على عكس ذلك فان كان مضارعين واداة الشرط ان يجب جزمهما لفظا نحو ان

تضرب اضرب لان المضارع قابل الجزم والجازم وهو ان موجود وان كانا ماضيين

يمتنع جزمهما لفظا لان الماضي مبني لا يعمل فيه العامل لفظا وان كان الشرط مضارعًا

والجزم

والجزم ماضيًا نحو ان تضرب ضربت يجب الجزم في الشرط لفظا وجزم الجزاء محلًا وان كانا

على عكس من ذلك نحو ان ضربت اضرب يمتنع جزم الشرط لفظا ويجوز في الجزاء امران

اما الجزم فظاهر واما عدمه فلان الجزاء تابع الشرط فلما لم يعمل في الشرط لم يعمل في

الجزاء ليكون الجزاء على سنن الشرط نحو ان ضربتني اضربك واضربك بالجزم والرفع

قوله ويدخل الفاء في الجزاء اعلم اولًا ان اداة الشرط اعني ان لا يخلو اما ان تفيد معنى

الاستقبال في الجزاء اولا فان افادت لم يحتج الى الفاء لاعتبار الارتباط المعنوي عن اداة

الارتباط اللفظي التي هي الفاء وان لم تفد فلا بد من الفاء التي هي اداة الارتباط واداة

ارتباط الشيء بالشيء لانه لما انتفى الارتباط المعنوي وجب الارتباط اللفظي والا لم يكن

جزاء لان الجزاء لا بد وان يرتبط بالشرط وان تلخص هذا فنقول ان المص صرح الثاني

بقوله ويدخل الفاء في الجزاء اذا لم يكن مستقبلا او ماضيا في معناه اي يدخل في الجزاء اذا لم

يفد اداة الشرط معنى الاستقبال فيه واشار الى الاول بالمفهوم المخالف لانه يفهم من قوله

اذا لم يكن مستقبلا او ماضيا في معناه انه اذا كان احدهما نحو ان تضرب اضرب وان ضربت

ضربت لم يدخل الفاء لافادتها معنى الاستقبال فيه وحصول الارتباط المعنوي فاذا

كان الجزاء امرًا او نهيًا او دعاءً او ماضيًا صريحًا اي مقرونا بقد لفظا او تقديرا او

مضارعا منفيا بلن او جملة اسمية فلا بد من الفاء لعدم تاثير حرف الشرط فيهما اما

في الامر والنهي والدعاء والمضارع المنفي بلن فلان التاثير فيها تحصيل الحاصل لان

هؤلاء المذكورات مقترنة بمعنى الاستقبال قبل وقوعها جزاءً واما في الماضي الصريح فلان

قد تقرب الماضي من الحال فلا يؤثر فيه حرف الاستقبال الذي هو اداة الشرط واما في الجملة

الاسمية فلان وضعها للدوام فلا تتقيد بالزمان المتجدد الغير المستقر فان قلت

اذا لم يؤثر اداة الشرط فيها فكيف تكون جزاء لمجرد الارتباط اللفظي والجزاء لابد وان يرتبط
بالشرط معنى قلت يتحول كل منهما الى معنى فعل يؤثر فيه اداة الشرط ويرتبط بالشرط
معنى فقولك ان اتاك زيد فاكرمه في قوة ان اتاك زيد يجب عليك اكرامه وقولك ان اتاك زيد
فلا تهنه في قوة يجب عليك عدم اهانته وقولك ان تبني فرحمك الله في قوة ان تبني
اسال الله غفرانك وقولك ان جئتني فانا مكرم في قوة يجب علي اكرامك وقولك ان اتيتني
بنا كد عدم اكرامك لك وقولك ان اكرمتني فقد اكرمتك امس في قوة ان اكرمتني يقع اكرامك
لي بسبب الاكرام لك امس قوله ويزاد ما عليها اما التاكيد اي يزاد على ان الشرطية ما التاكيد
المجازاة والتعليق كقوله تعالى فاما ياتينكم مني هدى واذا زيدت عليها وجب تاكيد الشرط
بالنون لئلا يلزم رجحان الاداة على ذيها قوله ولها صدر الكلام وذلك لان الشرط
لاستفهام في النفس وجعل المقطوع مشكوكا فلا يتقدم عليه شيء مما في حيزه ونحو
قولك اتيك ان تاتني ليس المقدم فيه جزاء بل هو دال على الجزاء والجزاء محذوف بدلالته قوله
ولا يدخل الا على الفعل اما ان فلانها لتعليق حصول الجزاء في الاستقبال ولو لتعليق
حصول الجزاء بحصول الشرط في الماضي على سبيل الفرض مع قطع النظر بانتفاء الشرط كما تقدم
ولا يغرك هذان الا في الفعل وقوله تعالى وان امرؤ هلك وان احد من المشركين استجارك
وقل لو انتم تملكون على اضمار فعل يفسره الظاهر ولاقتضائهما الفعل لزوما لزم في لو وقع
بعدها ان يكون خبرها فعلا ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف وكالمفسر له كقوله تعالى
لو انهم فعلوا ما يوعظون به اي لو وقع انهم فعلوا واما اما ففيها معنى الشرط اذا قلت
اما زيد فمنطلق فكانك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق ووقوع شيء من الحوادث ملزوم
الكلام ووقوع الانطلاق من زيد لازم الكلام وزيد ملزوم قصدي والانطلاق لازم قصدي

حذف ملزوم الكلام لانه غير مقصود فغير منهما الى اما ووضع الملزوم القصدي في موضع
وادخال الفاء التي هي آلة لازم الكلام على اللازم القصدي فقيل اما زيد فمنطلق قوله
واذن جواب وجزاء اي جواب لقول القائل تحقيقا كقولك اذن اكرمك لمن قال لك انا
آتيك او تقديرا كقولك لو اكرمتني اذن اكرمتك كانك حين قلت لو اكرمتني كانه قيل
لك ما يرتبط بالاكرام على تقدير ثبوته فقلت اذن اكرمتك اي يرتبط به الاكرام
وجزاء اي عوض من فعل الفاعل كالاتيان الاتي قال الزجاج اذن اكرمك لمن قال لك
انا آتيك كان المعنى ان كان الامر كما ذكرت فاني اكرمك يعني ان فيها معنى المجازاة حتى مع
تقديرها مع جوابها قوله وعملها في فعل مستقبل غير معتمد على ما قبلها اما اشتراط كون
الاستقبال فلان وضعها للاستقبال فلا تعمل الا فيه تقول اذن اظنك بالرفع وانك في
حال النطق لمن حدثك اي اخبرك بخبر لم يصدق واما اشتراط عدم الاعتماد على شيء
قبلها كالمبتدا والموصوف وذي الحال والشرط والقسم فلانها عند الاعتماد على احد
هولاء لا تعمل لانه عامل قد ينفك عن العمل حيث يقع في موقع لا يتصور فيه العمل كقولك
انا اذن فاعل كذا لمن قال لك انا آتيك فاذا انعقد التعلق بين ما قبلها وما بعدها
انعقادا تاما فلا بحر ومن ان لا تعمل مع ان الاعمال في بعض هذه المواقع يؤدي الى ازدحام
عاملين في معمول واحد والى اختلال المعنى تاملا حتى يتجلى لك حقيقة الحال وصدق هذا
المقال قوله وتلغيها اذا كان الفعل حالا اي بحسب اللفظ وباعتبار النصب والغاؤها باعتبار المعنى
غير معهود في كلامهم واذا وقعت بين الفاء والواو وبين الفعل جاز ان تكفي لانعقاد
التعلق بين ما بعدها وما قبلها بالعطف جاز ان تعمل لاستقلال المعطوف بدون
المعطوف عليه نظرا الى المعنى قال الله تعالى واذن لا يلبثون وقرئ لا يلبثوا قوله حرف

التعليل كي نحو جئتك كي تكرمني إن قيل للتعليل حروف غيرها كاللام وحتى ومن وعن

قلنا ما ذكرت من الحروف اكثر في غير التعليل منها في التعليل بخلاف كي فانه نص فيه فلذا

جعله حرفا واحدا إن قيل التعليل من اي جانب مما قبلها ام مما بعدها قلنا منهما جميعا

فان المجيء علة للاكرام بحسب الخارج ومعلول بحسب الذهن فان المجيء لكونه امرا اختياريا

لا يتقدم عليه بدون تصور الغاية وهي الاكرام في المثال فالاكرام سابق باعتبار تصوره

مسبوق باعتبار وجوده في الخارج كما قيل اول الفكر آخر العمل وهي جارة بدليل كيمه

على حذف ما وانتصاب الفعل بعدها باضمار أن وقد اظهرت بعدها في قوله لسانك كيما أن تغر

وتخدعا وبعضهم على انها ناصبة وعليه اجماع المتأخرين ويعضده قوله تعالى لكي لا تأسوا

على ما فاتكم ولو كانت جارة لما دخل الجار والقول بالاشتراك يعني ان يكون جارة

وناصبة بدفع تعارض الدليلين قوله حرف الردع كلا قال سيبويه ردع وزجر و

قال الزجاج امتنع عنه وتنبه على الخطأ فيه ثم ان كلا ردع فاذا قلت كلا لمن قال

فلان يبغضك كان معناه ارتدع عن هذا القول اي امتنع عنه على رأي سيبويه وعلى رأي

الزجاج امتنع عنه وتنبه على الخطأ فيه ثم ان كونها للردع مشروط بان يتقدم

ما يردع بها اي بكلا سواء كان المتقدم المردود من كلام المتكلم على سبيل الانكار

كقوله تعالى يقول الانسان يومئذ اين المفر كلا لا وزر الى ربك يومئذ المستقر فان المتقدم

يقول الانسان يومئذ اين المفر هو كلام المتكلم الحكيم تعالى على سبيل الانكار

او على سبيل الحكاية كقوله تعالى قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا فان المتقدم

المردود المرد انا لمدركون وهو من كلامه عز وجل على سبيل الحكاية والقائل في

الحقيقة اصحاب موسى او من كلام الغير كقولك لمن قال انا اهين العالم كلا ردع لمن قال لك

اهنت

١٢١

اهنت العالم اي تهين العالم تأمل وان لم يتقدم ما يردع بها فهي بمعنى حقا وعليه يحمل

مواضع في القرآن هذا ولقائل ان يقول اذا كان كلا بمعنى ارتدع فلم لا يكون اسم فعل

كصه ومه وما الشرع في كونه حرفا يا ليت شعري ما الوجه فيه قوله اللامات لام التعريف

في نحو المرء باصغريه وفعل الرجل كذا اراد بالاصغرين القلب واللسان لانهما

اصغر عضوا وهو في الاول التعريف الجنسي اي هذا الجنس بالاصغرين اي كما لهما الا ان احدهما

نشأ العلم وفي الآخر مظهرها والمرء بابهاها وفي الثاني تعريف العهد اي فعل الرجل

المعهود بيني وبينك وقد يوجد بها التعريف الاستغراقي اي كتعريف الحقيقة في ضمن جميع

الافراد وتعريف العهد الذهني اي لتعريف الحقيقة في ضمن فرد ما وقد فصلنا هذا في

بحث المعرف قوله لام التعريف بناء على سيبويه لان الهمزة مجلوبة لتعذر الابتداء

بالساكن على رأيه ولا دخل لها في التعريف وعلى رأي الخليل ال كهل والسقوط في الدرج

لكثرة الاستعمال واهل اليمن يبدلون من لام التعريف ميما وعليه ورد ليس من امبر

امصيام في امسفر قوله ولام القسم اي لام جواب القسم في والله لافعلن كذا

بالمثال الى ان جواب القسم اذا كان مضارعا مثبتا صدر باللام واكد بالنون

ويصدر الماضي به بدون قد قليلا كقول امرئ القيس فحلفت لها بالله حلفة

فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال والاكثر ان يصدر به مع قد نحو والله

لقد ناموا قوله والموطئة اي مهيئة الجواب للقسم وهي التي تدخل على حرف الشرط

بعد ما تقدم القسم لفظا نحو والله لئن اكرمتني لاكرمنك او تقديرا كقوله تعالى

لئن اخرجوا لا يخرجون معهم اي والله لئن اخرجوا فتدل على ان الجواب له

لا للشرط لان جواب ان الشرطية لا يصدر باللام هذا هو المراد بالتوطئة وليس

المراد بها لان ما صدر بهذا اللام اعني الشرط جواب القسم بل جواب القسم ما يعقب
الشرط والقسم مع جوابه جواب الشرط والمعنى ان اكرمتني والله لاكرمنك قوله
ولام جواب لو ولولا كقوله تعالى ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها وكقوله تعالى ولو
لا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان وفائدتها ارتباط احدى الجملتين
بالاخرى يعني انتفاء ايتاء الهدى مرتبط بانتفاء المشية ومعلل به وانتفاء
الاتباع مرتبط بوجود الفضل ومعلل به كقوله تعالى لو نشاء جعلناه اجاجا
ويجوز حذفه في جواب لو اسما كقوله تعالى لو ان لي بكم قوة اي لدفعتكم وكقول الشاعر فيا عبد
عمرو لو نهيت الاحوص اي لو نهيت لاتيت عليك ويجوز ان تكون للتمني قوله
ولام الامر وهي مبنية على الكسر حملا على لام الجر وصونا لها عن الالتباس بلام التاكيد ويجوز
تسكينها على قانة واو العطف وفائه كقوله فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي والاسكان
بعد الفاء اكثر منه بعد الواو وذلك لان الاسكان هو تشبيه فلي من فليستجيبوا
وولي من وليؤمنوا بعضل كتف في عدد الحروف وكسر الوسط وفي فلي يوجد وجه آخر
من التشبيه بين كتف وولي وهو الاتصال الصوري فان الفاء في فلي يكتب
متصلا باللام كالكاف في كتف والفاء في فخذ بخلاف الواو فانه لا يكتب متصلا بما
بعده اصلا فاسكان بعد اكثر لقوة جهة الاسكان فيه ولبنائهم على الكثير من
حروف واحد واستثقالها في الكتابة شذ الاسكان بعدها لضعف ما يقتضيه
وهو التشبيه كقوله ثم ليقضوا وشذوذه بعدها لم يتعرض له المص قوله ولام الابتداء
في لزيد قائم وانه ليذهب وله مدخلان الاسم والفعل المضارع كما اشار اليه
المص بالمثالين وحق هذه اللام ان يصدر به الكلام نحو لزيد قائم وان تأخر فلعارض

نحو انه

نحو انه ليذهب لانه لو قيل لانه يذهب وان لزيدا يذهب للزم تقارن اداتي
التاكيد فاحتج الى الجر تخلصا عن هذا المحذور ولا يماية الى هذا الاصل مثل
بالمثالين ولم يتعرض للام الفارقة نحو مثل ان زيد القائم لانها لام الابتداء
في الحقيقة قوله تاء التانيث الساكنة وانما قيدها بالساكنة لانها تكون
متحركة في الاسم ان قيل ما السر في اعتبار الساكنة منها صنفا على حدة لم
لم يعتبروا مطلق تاء التانيث صنفا واحدا او لم يعتبروا المتحركة ايضا صنفا
على حدة قلنا لان اصل التاء ان تكون في الفعل لتدل على تانيث الفاعل و
يؤذن من اول الامر بان الفاعل مؤنث والفاعل بالاصالة للفعل واقتضاء
بعض الاسماء فاعلا على سبيل التبع والتشبيه وهي في الفعل ساكنة لان السكون
اصل في البناء وتحركها في مثل رمتا عارض بعد التقاء الساكنين وعدم رد
الالف الساقطة لذلك وقول بعضهم رماتا لغة رديئة والعدول الى الحركة
في الاسم للفرق ولم يعكس لثقل الفعل وخفة الاسم ولان اصل التاء ان تكون في
الفعل والاصل فيها هو السكون وتحرك بالكسر عند ملاقاة الساكن كقوله تعالى
والتفت الساق بالساق قوله النون المؤكدة وهي ضربان ثقيلة مفتوحة
وخفيفة ساكنة اما سكون الخفيفة فعلى الاصل والعدول من السكون الى
الحركة في الثقيلة لالتقاء الساكنين وفتحها للخفة والثقيلة اصل على الخفيفة
عند الكوفيين لازدياد تاكيدها والامر على العكس عند البصريين لان الواحد
قبل الاثنين ولان الفرع لا بد ان يوجد فيه الاصل مع زيادة والخفيفة توجد في
الثقيلة مع زيادة قوله ولا يؤكد بها الا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب ودوام

للحرانّ الماضي فائتٌ والفائت لا يدرك والحال لكونه مشروعا فيه في قوة الفائت
ولان الغرض من التاكيد الباء قال الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه بفتح اطلاع السامع على قوة الفعل والواقع في الحال في مترائي
السامع ومنظره يطلع على قوته وضعفه برؤيته ونظره فلا حاجة الى التاكيد لاجل
ولان المستقبل الصرف لا طلب فيه ووضع هذه النون لتاكيد الطلب لان الطالب
لا يطلب في العادة الا ما مراده وطلب المراد يقتضي تاكيده لان غرضه تحصيل و
التاكيد من مبادي الحصول فهي لا تدخل الا على مستقبل فيه معنى الطلب والمستقبل
الذي فيه معنى الطلب هو الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقد شبه
النفي بالنهي فيقال زيد لا يقومن وربما بالنفي لان ربّ للتقليل والقلة تناسب
النفي والعدم فيقال ربما يقومن زيد وشبه بجواب القسم الموكد اذ انه مما
كقوله تعالى اما ترين من البشر احدا ومن حيثما تكونن اتك ثم ان لحوق هذه النون
النون شايع الا في جواب القسم فان قولك والله ليقومن زيد ضعيف وان الخفيفة
اذا لاقاها ساكن طرحت نحو لا تضرب ابنك بفتح الباء قال الشاعر لا تهين
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه بفتح النون واعادها العين والا لوجب
لا تهين الفقير بكسر النون وعدم اعادها العين لان الحركة الحاصلة بالكلمة المنفصلة
لا اعتداد بها انها تقلب الفا في الوقف نحو يا زيد اضربا قوله والخفيفة تقع
حيث تقع الثقيلة الا في الفعل الاثنين وجماعة المونث لئلا يلزم التقاء
الساكنين على غير حده وما ذهب اليه يونس والكوفيين من تجويز دخولها فيهما محركة
بالكسر ومبقاة على سكونها ضعيف واستنادها بقوله تعالى فاستقيما ولا تتبعان

بسكون

بسكون النون وقرئ بكسرها مرفوع بجواز ان يكون الواو حالية والنون للاعراب
فلا يلزم عطف الاخبار على الانشاء الذي نحو الاستدلال عليه قوله تزاد
في كل متحرك حركته غير اعرابية للوقوف فالحكم متحرك لانها لا تزاد في ساكن
الآخر لا يقال منه وقال حركته غير اعرابية لان المتحرك المعرب لا تلحقه هذه الهاء بل
يحذف حركته لاجل الوقف نحو يا بشري هذا غلام بالسكون لان الحركة الاعرابية
لاستفادتها من العامل لا يقع اللبس بين وبالهاء للوقف بخلاف الحركة البنائية
فان زوالها مستلزم اللبس مثلا اذا قيل كيف لم يعلم ان الثابتة لاجل الوقف فتح
ام غيره ولان الاتيان بالهاء في المعرب يودي الى اللبس بهاء الضمير كان يقال هذا
غلامه لان الاضافة من شانه ولهذا لا تلحق المتحرك المبني الذي بناؤه عارض
لا يقال في لا رجل ويا زيد لا رجله ويا زيده وكذا لا تلحق الماضي فنحو يضربن و
قوله ولا تكون الا ساكنة لانها الغرض الوقف والموقوف عليه لا يكون الا ساكنة
وتحريكها لحن اي خطاء وباطل من القول وخروج عن كلام العرب وتشبيه اللفظ العربي
باللحن الذي هو صوت الطير كقوله يا مرحباه بحمار عفرا يا مرحباه بحمار ناجية
اجرى الوصل مجرى الوقف مع تشبيه هاء السكت بها الضمير فعدل عن القانون و
الحقها بالساكن الآخر متحركة هذا وان المصنف ترك التنوين لكونه منفصلا في بحث
الاسم في كتب النحو والتعريض والتصنيف للمنصرف ومن اصناف الحروف شين الوقف
وسينه وهما اللتان تلحقان بكاف المؤنث عند الوقف صونا لها عن الالتباس
بكاف المذكر اذا وقف عليها بالاسكان كان يقال اكرمتكش والحاق الشين ويسمى
الكشكشة بني تميم والحاق السين المهملة ويسمى الكسكسة لبكر وعن معاوية

انه قال يوماً من افصح الناس فقام رجل من جرم وجرم من فصحاء الناس
فقال ذلك الكلس قوم تباعدوا عن فراتية العراق وتيامنوا عن كشكشة تميم و
تياسروا عن كسكسة بكر كيت فهم غمغمة قضاعة ولا طمطمانية فقال معاوية
من هم قال قومي وفي رواية قومك وهو الانسب دراية ومن اصناف الحرف مدة
الانكار وهي اما ان تلحق بلا فاصل نحو ازيدنيه بكسر التنوين او بفاصل ازيد
انيه بابقاء التنوين على سكونها وبالحاق ان بينها وبين الحرف الذي قبلها
مثل ما ان رايت زيداً ولها معنيان انكار ان يكون الامر كما ذكر او على خلاف
ما ذكر فقولك لمن قال قدم زيد ازيدنيه منكراً القدوم او بخلاف قدومه
وكقولك آالاميرو لمن قال غلبني الامير مستهزيا به ومنكر التعجب من غلبة الامير
لا وجه التعجب من غلبة الامير على الفقير ثم ان الحرف الذي يليه مدة الانكار
ان كان متحركا جانست حركته فيقال في هذا عمر وا عمروه وفي رايت عثمان
اعثماناه وفي مررت بحذام الحذاميه وان كان ساكنا حرك بالكسر فيوتي بالياء
قطعا نحو ازيدنيه وازيد انيه ومن اصناف الحرف حرف التذكر وهو مدة
يزيدها المتكلم مجانسة لحركة الآخر ويقول في قال زيد وتقول عمر وخذام
قالت قالا ويقولوه وحذامي ان تذكر ولم يرد ان يقطع كلامه وان كان
الآخر ساكنا حركه بالكسر ثم اتى بالياء نحو قدي في قد فعل واكره في الالف واللام
اذا تذكر حارثا ووجه تركه هذه الاصناف عدم شيوعها في اطلاقات حرشة
اليربوع والنب الاصفر المفهوم والشيخ الذي ذرت بهم الشمس اللقاني والدواني
الحمد لله على التمام والرسول افضل السلام وعلى آله واصحابه البررة الكرام على يد اضعف الطلاب واحقر العباد احمد بن محمد

تاريخ سنة ١٠٨٣